جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

عنوان المذكرة

تأثير التوجه الجيوبوليتيكي الصيني في بحر الصين الجنوبي على الأمن الإقليمي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص: علاقات الدولية

من إعداد الطالب:
– أسامة بوغازي

تحت إشراف الاستاذة:
– د/ صورية براك

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
حمزة سالم	أستاذ مساعد "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
صورية براك	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا ومقررا
وسام ميهوب	أستاذة مساعدة "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مناقشا

السنة الجامعية: 2022م/2023م
1444هـ/1445هـ

[التوبة: 105]

شكر وعرفان

أشكر الله العلي القدير الذي أنعم علنا بنعمة العقل والدين، و له الحمد و الشكر كله أن وفقنا و ألهمنا لإنجاز هذا العمل المتواضع.

الشكر موصول إلى كل معلم أفادنا بعلمه، من أولى المراحل الدراسية حتى هذه اللحظة.

كما أرفع كلمات الشكر إلى الدكتورة المشرفة "صورية براك "، التي ساعدتنا بتوجيهاتها القيمة و آراءها السديدة،و سهرت على إخراجه بهذه الصورة.

الشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم لمناقشة هذا العمل.

ونشكر إدارة كلية الحقوق و العلوم السياسية في جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، ممثلة في قسم العوم السياسية و العلاقات الدولية، أساتذة و إداريين.

كما نشكر كل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد وساعدنا في إتمام هذا البحث.

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن ندعو الله عز وجل أن يرزقنا التوفيق و السداد.

أسامة

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين و صلى الله على صاحب الشفاعة سيدنا محمد النبي الكريم، و على آله و صحبه الميامين، و من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين و بعد :

إلى والدي الكريمين حفظهما الله و أمدهما بالصحة و طول العمر

إلى قرة عيني و رفيقة دربي زوجتي رعاها الله

إلى ابني ياسين و إبنتي ولاء فلذتي كبدي و نورا عيني

إلى أخي عبد الله وفقه الله و سدد خطاه و أختي نور أعانها الله في دراستها

إلى زميلي في الدفعة " نوفل علمي" الذي تقاسمت معه الدراسة لمدة سنتين فكان نعم الرفيق و الصاحب.

أرجو أن يكون بحثنا هذا خالصا لوجه الله وأن تكون فيه الفائدة، وأن يغفر لنا زلاتنا فيه ويثيبنا على ما وفقنا إليه ويعلمنا ويكتبنا مع طلبة العلم ، اتباعا لسنة نبيه الكريم عليه أفضل الصلاة والسلام.

أسامة

الملخص

شكل صعود القوة البحرية الصينية نتيجة طبيعية لتوسيع وتعدد مصالحها الاقتصادية والجيوستراتيجية في المحيط الإقليمي، حيث قدمت الدراسة تحليلا للسياسة الأمنية للصين في بحر الصين الجنوبي الهادفة لتحصيل مزايا اقتصادية وإستراتيجية إقليمية وإبراز القوة العسكرية الصينية ، وذلك بتمسكها بمطالبها السيادية على بحر الصين الجنوبي من خلال السيطرة على الممرات المائية الحيوية وتشييد جزر اصطناعية وبناء المنشآت العسكرية وزيادة الانتشار العسكري في المنطقة.

أثارت السياسات الصينية صراعات بين الدول المجاورة بسبب التنافس على الموارد الطبيعية والمياه الإقليمية ، الأمر الذي يفرز تهديدات أمنية وزيادة سباق التسليح في المنطقة، وإمكانية نشوب نزاعات مسلحة بين الدول المطالبة بحقوق السيادية على بحر الصين الجنوبي وبين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية.

توصلت الدراسة إلى أن توسع الصين في جزر بحر الصين الجنوبي للتأكيد على مصالحها الحيوية وإعادة تشكيل الصين الموحدة يعتبر سلوكا جيوبوليتيكيا قاد إلى تنافس جيوبوليتيكي بين دول إقليم جنوب آسيا المطالبة بحقوق سيادية على البحر الجنوبي بالنظر إلى الأهمية الجيواقتصادية والإستراتيجية للبحر الجنوبي.

الكلمات المفتاحية: **الصين، بحر الصين الجنوبي، التنافس الجيوبولتيكي، الأمن الإقليمي**

Abstract

The rise of the Chinese maritime force was a natural result of the expansion and multiplicity of its economic and geostrategic interests in the regional environment. Vital waterways, building artificial islands, building military installations, and increasing military deployment in the region.

Chinese policies have sparked conflicts between neighboring countries due to competition over natural resources and territorial waters, which creates security threats and an increase in the arms race in the region, and the possibility of armed conflicts between countries claiming sovereign rights over the South China Sea and between China and the United States of America.

The study concluded that China's expansion in the South China Sea islands to emphasize its vital interests and reshape a unified China is a geopolitical behavior that led to geopolitical competition between the countries of the South Asian region claiming sovereign rights over the South Sea, given the geoeconomic and strategic importance of the South Sea.

Keywords: **China, South China Sea, Geopolitical competition, regional security**.

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: الأهمية الجيوبوليتيكية لبحر الصين الجنوبي في العقيدة الأمنية الصينية

المبحث الأول: العقيدة الأمنية الصينية بعد الحرب الباردة

المطلب الأول: الأسس الفكرية للعقيدة الأمنية الصينية

المطلب الثاني: مضامين العقيدة الأمنية الصينية

المبحث الثاني: بحر الصين الجنوبي من منظور العقيدة الأمنية الصينية

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية لبحر الصين الجنوبي

المطلب الثاني: المطالب السيادية الصينية على البحر الجنوبي

المطلب الثالث: المصالح الحيوية الصينية في بحر الصين الجنوبي

الفصل الثاني: تأثير السياسات التوسعية الصينية في بحر الصين الجنوبي على الأمن الإقليمي

المبحث الأول: السياسات الصينية للسيطرة على بحر الصين الجنوبي

المطلب الأول: السياسة الأمنية

المطلب الثاني : السياسة الاقتصادية

المبحث الثاني: التهديدات الأمنية للسياسات الصينية في بحر الصين الجنوبي على الأمن الإقليمي

المطلب الأول : تصاعد النزاعات السيادية بين الدول المطلة على بحر الصين الجنوبي

المطلب الثاني: تهديد توازن القوى الإقليمي

المطلب الثالث: السباق نحو التسلح و انتشار الأسلحة في بحر الصين الجنوبي

الفصل الثالث: آفاق التوجه الجيوبولتيكي للصين في بحر الصين الجنوبي

المبحث الأول: مساعي تسوية النزاع في بحر الصين الجنوبي

المطلب الأول : دور محكمة العدل الدولية في تسوية نزاعات بحر الصين الجنوبي

المطلب الثاني: دور رابطة الآسيان في تسوية النزاع في بحر الصين الجنوبي

المبحث الثاني : رؤية مستقبلية للتوسع الصيني في بحر الصين الجنوبي

المطلب الأول: لجوء الصين للخيار العسكري للسيطرة على بحر الصين الجنوبي

المطلب الثاني : البدائل المحتملة للدول المتنازعة على الحقوق السيادية للبحر الجنوبي

الخاتمة

مقدمة

تمتلك الصين مجالا جغرافيا واسعا وامتدادات بحرية هامة تطل على المحيط الهادي والهندي والبحر الشمالي، الشرقي والجنوبي ومضيق فرموزا، هذا الامتداد البحري دفع الصين للاهتمام بتطوير قوتها البحرية بهدف تعزيز قدرتها للسيطرة على ممرات بحرية إستراتيجية للتجارة العالمية تمثل طرقا بحرية رئيسية تمر من خلالها مصالح القوى البحرية الأخرى مثل اليابان والهند وكذا الولايات المتحدة الأمريكية. وتعتبر الصين هذه المناطق البحرية من الناحية التاريخية تابعة لإقليمها وسيادتها المطلقة، وبالأخص منطقة بحر الصين الجنوبي.

يتشكل بحر الصين الجنوبي من مجموعة من الجزر تقدر ب205 جزيرة؛ أهمها جزر سبارتلي وباراسيل التي تعتبر مركز التنافس الاقتصادي والاستراتيجي الإقليمي بسبب توفرها على موارد طبيعية ضخمة من الثروة السمكية التي تشكل مصدر الغذاء الرئيسي لسكان دول جنوب آسيا؛ لاسيما الصين، كما تحتوي على احتياطات كبيرة من البترول والغار الطبيعي والمعادن، ويضم في أعماقه العديد من الكابلات الحيوية لخدمات الاتصالات الدولية، بالإضافة إلى قيمته الإستراتيجية في مبادرة الحزام والطريق أو ما يسمى بإستراتيجية عقد اللؤلؤ التي أطلقتها الصين لتوسيع شبكة تعاونها الاقتصادي عبر العالم .

نتيجة للاعتبارات السابقة ، يشهد بحر الصين الجنوبي تنافسا بين الدول التي تطل على هذا البحر حول حقوق السيادة الإقليمية؛ وتحديدا بين الصين والفلبين والفيتنام، وكذا مطالب حول حقوق تتعلق بالمنطقة الاقتصادية الخالصة بين الصين واندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وبروناي. تطور هذا التنافس الإقليمي في ظل تمسك الصين بسيادتها الكاملة على بحر الصين الجنوبي إلى نزاعات معقدة بسبب تدخل الولايات المتحدة الأمريكية لإدارة التنافس بين القوى المتنازعة في محاولة منها لردع الصين واحتواء تنامي قوتها العسكرية خاصة البحرية، الأمر الذي أدى إلى تعقيدات أمنية امتدت إلى منطقة جنوب شرق آسيا برمتها.

أهمية الموضوع

إن الحديث عن الأمن الإقليمي يتجدد دائماً مع بدايات التغير في المنظومة الدولية سواء سياسات الدول الكبرى أو احتدام التنافس الدولي تجاه الأقاليم، وخاصة تلك التي تضم مصالح حيوية لتلك الدول، إلا أن الأمر الثابت هو أن الأمن الإقليمي يظل وليد لبيئته الإقليمية ويعبر عن مصالح أطرافها.

تتحدد أهمية موضوع الدراسة من أهمية القضية التي يعالجها، حيث يعتبر الجيش الصيني قوة إقليمية إذا ما قورنت بالدول المجاورة لها، واستمرار القيادة الصينية في زيادة الإنفاق العسكري سوف يجعل منها

خلال العقود القادمة قوة عسكرية كبرى، وسيكون متغيرا رئيساً في تحديد الاستقرار والأمن الإقليمي في آسيا، كما تكمن أهمية موضوع الدراسة في كونه يسلط الضوء على منطقة في طور تحول استراتيجي تدريجي ومتزايد باتجاه صراع جيوبوليتيكي مركزه بحر الصين الجنوبي.

أهداف الموضوع

يهدف موضوع الدراسة إلى معرفة التوجهات التي تحكم السياسات الصينية في بحر الصين الجنوبي ومدى تأثيرها على الأمن الإقليمي في المنطقة من خلال مواقف دول الجوار، وتوضيح طبيعة النزاع والتطورات التي طرأت عليه خلال العقود الأخيرة، وأهم التأثيرات التي يفرزها على توزيع القوة في المنطقة خاصة مع سعي الصين لتحقيق إستراتيجيتها والتأكيد على مصالحها الحيوية وإعادة تشكيل الصين الموحدة.

أسباب إختيار الموضوع

ركزت الأبحاث على بحر الصين الجنوبي بسبب التصعيد الجيوبوليتيكي في المنطقة وتأثيرات ذلك على استقرار المنطقة وعلاقات الصين مع دول الجوار، و معرفة طبيعة التأثير على توازن القوى على الدول الكبرى في المنطقة مثل الصين و الهند و اليابان و التدخل الإمريكي لحماية مصالحها ومصالح الدول الحليفة لها.

أما بالنسبة للأسباب الذاتية فتتمثل في إهتمام الطلب بالدراسات الجيوبوليتيكة و إهتمامه بالعلاقات بين الدول الصاعدة بعد الحرب الباردة و المرشحة للعب أدوار استراتيجية في إقليمها و تفاعلاته مع الدول الكبرى التي ترى في ذلك محاولة لتقزيم أدوارها الإقلمية و احتواء سيطرتها العالمية. و كذلك بسبب إعجاب الطالب بتجربة الصين الناجحة، و بقدرتها على الحفاظ على هويتها رغم انفتاحها الكبير على غيرها.

إشكالية الدراسة

تبنت الصين عقيدة أمنية تشدد على الدفاع النشط عن المناطق البحرية البعيدة نسبياً عن الشواطئ، سعيا منها إلى امتلاك قدرة على السيطرة الفعالة على البحار بما فيها بحر الصين الجنوبي التي تعتبرها أقاليم تابعة لها من الناحية التاريخية والإدارية وتخضع لسيطرتها بموجب الاكتشاف والاحتلال التاريخي، حيث أعلنت أواخر 2008 سيادتها الكاملة على بحر الصين الجنوبي ، ويشمل ذلك المياه والمنطقة

الاقتصادية الخالصة، وقد أثارت هذه العقيدة تخوفات أمنية عند دول جنوب وجنوب شرق آسيا والتي تحاول هذه الدراسة طرحها في الإشكالية التالية:

هل المطالب السيادية الصينية على جزر بحر الصين الجنوبي تمثل في الأساس سلوكا جيوبوليتيكيا يهدد الأمن الإقليمي؟

للإحاطة بهذه المشكلة سيتم تفكيكها إلى عدة تساؤلات فرعية على النحو التالي:

- ما هي مضامين العقيدة الأمنية البحرية الصينية ؟
- ما هي أهم الحجج للمطالبات الصينية في بحر الصين الجنوبي؟
- هل تؤدي السياسات الأمنية الصينية إلى زعزعة الأمن في بحر الصين الجنوبي؟
- ما هي آفاق الصراع في بحر الصين الجنوبي بالنظر لتمسك دول الجوار بمطالبها في المنطقة؟

فرضية الدراسة:

للإجابة على الإشكالية نطرح الفرضيتين التاليتين :

- كلما زاد توسع الصين في بحر الصين الجنوبي كمجال حيوي كلما زاد تهديد الأمن الإقليمي.
- تدخل الولايات المتحدة كطرف خارجي لإدارة التنافس الجيبوليتيكي بين الصين ودول جنوب آسيا لصالح هذه الأخيرة بهدف الحد من الدور الصيني لتحقيق الهيمنة الإقليمية يؤدي إلى نشوب مواجهة مسلحة تهدد الأمن الإقليمي في منطقة جنوب شرق آسيا.

منهجية الدراسة:

وظفنا في دراستنا المناهج والمقاربات التالية:

المنهج الوصفي: يعد منهج الوصفي أهم أداة تحليلية لفهم هذا الموضوع، وقد وظف المنهج الوصفي لوصف و تحليل مضامين العقيدة الصينية، وبحث الخلفية التاريخية للنزاع على بحر الصين الجنوبي، وتحليل التوجهات الصينية ومواقف القوى الإقليمية المتعلقة بالوضع الاستراتيجي للصين في بحر الصين الجنوبي.

المقاربة الواقعية : تقدِّم المقاربة الواقعية الهجومية Offensive Realism رؤى مهمة لتفسير الصعود الصيني، وينطلق في نظريته من افتراض أنه: "إذا استمر الاقتصاد الصيني في النمو، فإنها ستسعى للسيطرة على آسيا بالطريقة نفسها التي تسيطر بها الولايات المتحدة على نصف الكرة الغربي، لذا ستسعى بكل السبل

لمنع الصين من تحقيق تلك الهيمنة الإقليمية، بالتعاون مع معظم جيران الصين من الهند، واليابان، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية، وفيتنام، وذلك من أجل احتواء القوة الصينية. وستكون النتيجة متمثلة في منافسة أمنية مكثفة مع احتمالات كبيرة لنشوب حرب. باختصار، لن يكون الصعود الصيني هادئًا بأي حال.

تقودنا الافتراضات والمنطلقات الواقعية الكلاسيكية الجديدة (خاصة في شقها الهجومي) إلى نتيجةٍ مفادها أن الوسيلة الوحيدة للبقاء في هكذا نظام فوضوي –خاصة بالنسبة للقوى الصاعدة هي أن تكون الطرف المهيمن على بقية الوحدات.

نظرية القوة البحرية لألفريد ماهان (1840–1914) : كانت الشروط التي وضعها ماهان التي تقرر مدى "القوة البحرية" تنطبق على الولايات المتحدة في زمنه، ومن المؤكد أنها تنطبق على الصين اليوم. فلقد أصبحت الصين بالفعل ثالث أضخم أمة تجارية على مستوى العالم، وهي تعمل الآن بقوة وسرعة على تطوير قدراتها من حيث الموانئ بحيث تتمكن من استيعاب وإدارة هذا الحجم الهائل المتزايد باستمرار من التجارة. وتعد السعة الطنية لسفنها (باستثناء أساطيلها التي تبحر تحت أعلام دول أخرى) الرابعة من حيث الضخامة على مستوى العالم. وتأتي التوسعة السريعة للسعة الطنية للسفن كجزء من الخطة الخماسية الحالية للصين، و اعتمدت هذه الدراسة على نظرية القوة البحرية وهذا بالنظر لطبيعة الموضوع الذي يرتكز على السياسة الأمنية البحرية الصينية في بحر الصين الجنوبي ، حيث تسمح بتحليل القوة الصينية البحرية و وتوجهها الجيوبولتيكي، بالإضافة إلى تفاعل القوى البحرية في منطقة جنوب شرق آسيا.

مقاربة المأزق الأمني: وظفت مقاربة المأزق الأمني لباري بوزان في الفصل الثاني لتفسير إن السياسات الصينية في بحر الصين الجنوبي لفرض سيطرتها عليه، أدت إلى تطور التنافس الإقليمي بين دول جنوب آسيا وانتشاره إلى جنوب شرق آسيا . تنشأ المعضلة الأمنية في ظروف خاصة عندما تجد دول جنوب شرق آسيا المتجاورة نفسها فجأة مسؤولة عن ضمان وحماية أمنها ضد توجهات الصين الجيوبولتيكية . ولأجل ذلك تطرح أسئلة حول هذه التوجهات الصينية من الدول وهي: هل تمثل تهديدا ؟ ما حجم هذا التهديد؟ هل سيزداد هذا التهديد مع الوقت أو يقل؟ما الذي يجب فعله على الفور؟ والأجوبة على هذه الأسئلة تؤثر بقوة على فرص الحرب.

اعتمدت الدراسة مستوى تحليل إقليمي يركز على نظام التفاعلات في إقليم جنوب شرق آسيا الذي يضم مجموعة من الدول والتي تحدد على أسس جغرافية . ويحتل هذا المستوى مركز وسط بين المستوى الدولي والوطني.

كما تم الاستعانة بإحصائيات حول التسلح و القدرات العسكرية والموارد الاقتصادية لبحر الصين الجنوبي وحجم التجارة البحرية الدولية، و كذا الاستعانة بالأشكال والخرائط حول مواقع الجزر المتنازع عليها و الأراضي المستصلحة و المنشآت العسكرية ومواقع الدول.

أدبيات الدراسة

اعتمدت الدراسة على مجموعة من الأدبيات التي تناولت صعود القوة الصينية ونتائج هذا الصعود على المستوى توازن القوى الإقليمي والدولي وكذا تحليل النزاع في بحر الصين الجنوبي. وتتنوع هذه الأدبيات بين كتب ، مقالات علمية، ورسائل جامعية، نذكر منها:

1. كتاب كاظم هاشم نعمة، "تنافس القوى على إقليم جنوب شرق آسيا "آسيان""، الصادر سنة 2023، حيث تطرق الباحث إلى أهداف و مصالح الصين في جنوب شرق آسيا، و الوسائل التي استعملتها الصين لبسط نفوذها و مواقف دول الجوار و الدول الكبرى من هذه السياسات.
2. كتاب مايكل إي . براون ،وآخرون، صعود الصين تطرق فيه هؤلاء الباحثين وبالنظر إلى المتغيرات الذي يمكن أن تشعل ديناميكيات المعضلة الأمنية، حيث يبدو شرق آسيا منطقة خطرة جدا. فمن منظور واقعي معياري فإن التغييرات غير المتوقعة في توزيع القدرات في شرق آسيا لا يمكن فحسب أن تزيد عدم اليقين، وإنما أيضا يمكن لأهمية الممرات البحرية وموارد الطاقة الآمنة لكل الفاعلين الإقليميين تقريبا أن تشجع على منافسة تهدد الاستقرار، مما يؤدى إلى تطوير قدرات القوة البحرية، و الذي يعتبر بوصفه تهديدًا هجوميًّا فمن الوارد أن يؤدي إلى تصعيد التوتر أكثر في المنطقة.
3. مقالة للباحثة غزلان محمود عبد العزيز، بعنوان الصعود الصيني والآثار المترتبة على نزاعات بحر الصين الجنوبي، نشرت في أكتوبر 2020، تناولت فيه الباحثة التفسير الليبرالي والواقعي لأثر الصعود الصيني على نزاعات بحر الصين الجنوبي، ومدى تحقق نبوءة "تهديد الصين"، كما تحدثت عن أهم الادعاءات التي تقدمها الدول المتنازعة حول أحقيتها من موارد بحر الصين الجنوبي، والتغير في سياسات إدارة وتعامل بكين مع هذه النزاعات، مع الإشارة لأهميته الجيواستراتيجية، وفي الأخير، تقدم الباحثة تحليلاً حول التعامل الصيني الأمريكي في إطار هذه النزاعات. و خلصت الدراسة إلى إن مستقبل صعود الصين مفتوح العضوية، وهو ليس سيئاً بالضرورة. بمعنى أنه لا يزال من الممكن تشكيل المستقبل ليصبح أكثر سلمية وتعزيزاً متبادلاً. هذا الأمر يمكن أن يبرز الواقعية العملية في الصين، التي تسعى جاهدة إلى الظهور ليس كتهديد، بل عضو قوي، لكنه محترم وفخور في المجتمعات الإقليمية والدولية.

4. مقالة للباحثين عبد المالك حطاب وابراهيم مشعالي، بعنوان الصعود البحري الصيني و تأثيره على الأمن الإقليمي في جنوب شرق آسيا، نشر سنة 2019، تحدث فيه الباحثان عن القوة البحرية في العقيدة العسكرية الصينية و تداعيات الإستراتيجية البحرية الصينية على الأمن الإقليمي، و خلص الباحثان إلى إن هيكله الجيش الصيني وتعزيزه السريع لقواته البحرية خلال السنوات القليلة الماضية قد مكن بكين من تحقيق الهدف الرئيسي في "البحار القريبة بالفعل ولكنه لا يزال بحاجه إلى المزيد من القدرات والمنصات لصالح القوات البحرية والجوية التابعة لجيش التحرير الشعبي لعرض القوة في أعالي البحار ، كما أن تواجد الولايات المتحدة في المنطقة يجعل أي استعمال للقوة العسكرية من قبل الصين ضد دول المنطقة محسوبا.
5. مقالة للباحث علي طارق جاسم الزبيدي، بعنوان الصراع الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين حول بحر الصين الجنوبي (دراسة جيوبوليتيكية) ، نشرت في جوان 2022، و تناول البحث الأهمية والتأثير لبحر الصـين الجنوبي، كذلك النزاعات الإقليمية بين الدول المطلة على بحر الصين الجنوبي، و في الأخير تناول نقاش سيناريوهات مستقبل الجيوبوليتيكي لمنطقة بحر الصين الجنوبي، و من بين النتائج التي خلصت إليها الدراسة أنه إذا لم توضع حلول جذرية لأسباب الصراع بين الأطراف، فقد يتطور الأمر إلى إتباع سياسة القوة أو التهديد بها بين الدولتين، لاسيما إذا عجزت القنوات الدبلوماسية من احتواء الأزمة بشكل عقلاني، وعلى الرغم من استبعاد هذا الخيار غير أن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها فعلياً يُعد خياراً قائماً في القادم من السنوات.
6. مقالة للباحث ناصر التميمي، بعنوان: صعود الصين: المصالح الجوهرية لبكين والتداعيات المحتملة عربياً"، نشرت في جويلية 2017، يحاول الباحث في هذه الدراسة تحديد مفهوم المصالح الجوهرية من وجهة النظر الصينية ورصد أهم مراحل تطبيقه في إطار التوجهات الخارجية لبكين، مبرزا القضايا التي تهم السياسة الصينية، وخصوصا في منطقة شرق آسيا. وفي سياق توسع مصالح الصين العالمية يجادل البحث في أن نفوذ الصين في منطقة الشرق الأوسط سوف يتزايد، وقد يتبع ذلك تزايد الوجود السياسي والعسكري، مبرزاً عدداً من الأدلة والتوجهات التي تدعم وجهة النظر هذه.
7. أطروحة الدكتوراه للباحث عومار بلحربي، بعنوان: الثقافة الكونفوشيوسية: دراسة في الأبعاد الثقافية للصعود الإستراتيجي الصيني، بجامعة الجزائر 3 ، للموسم الجامعي 2019/2018، وقد اعتمدنا عليه في الفصل الأول لدراستنا، وتحدث فيه الباحث عن الأصول التاريخية للثقافة الصينية وطبيعة النظام السياسي الصيني و تحدث عن دور الثقافة في الصعود الإستراتيجي الصيني.

8. رسالة الماجستير للباحث جلال خشيب،بعنوان: البعد الجيوبوليتيكي للتنافس الصيني الأمريكي في منطقة بحر الصين الجنوبي.– دراسة نظرية الآثار الصعود الصيني على بنية النظام الدولي–، بجامعة الجزائر 3 ، للموسم الجامعي 2017/2016، تحدث فيه الباحث عن الصين كقوة صاعدة في مجالها الإقليمي من المنظور الواقعي، و ملامح التنافس الجيوبوليتيكي الدولي المقبل في بحر الصين الجنوبي. خلص الباحث إلى استنتاج مفاده أن منطقة بحر الصين الجنوبي ترتقي لتكون منطقة ارتطام جيوبوليتكي، ومن يسيطر على مناطق الارتطام الجيوبوليتيكي فقد حظي بمنطقة القلب، و من يحظى بمنطقة القلب، سيُقصي بقية المنافسين، من يُقصي بقية المنافسين سيحظى حتما بالريادة الكونية.

خطة الدراسة

في محاولة منا للإجابة عن الإشكالية المطروحة، والتأكد من صحة الفرضيات من عدمها، اعتمدنا خطة من ثلاث فصول:

تم التطرق في الفصل الأول إلى الأهمية الجيوبوليتيكية لبحر الصين الجنوبي في العقيدة الأمنية الصينية من خلال معرفة المنابع الفكرية و مضامين العقيدة الامنية الصينية و أهمية بحر الصين الجنوبي في هذه العقيدة و تبرير المطالبات الصينية بالسيادة على المنطقة.

أما الفصل الثاني فتطرقنا فيه إلى تأثير السياسات التوسعية الصينية في بحر الصين الجنوبي على الأمن الإقليمي من خلال التطرق إلى السياسات الصينية الأمنية و الإقتصادية للسيطرة على بحر الصين الجنوبي، و تأثير هذه السياسات على تهديد الامن الإقليمي للمنطقة.

أما الفصل الثالث فكان بعنوان آفاق التوجه الجيوبولتيكي للصين في بحر الصين الجنوبي ، إستعرضنا مساعي تسوية النزاع في بحر الصين الجنوبي، من خلال مساعي كل من محكمة العدل الدولية و رابطة الآسيان، و تطرقنا في الختام إلى رؤية مستقبلية للتوسع الصيني في بحر الصين الجنوبي.

الفصل الأول

الأهمية الجيوبوليتيكية لبحر الصين الجنوبي في العقيدة الأمنية الصينية

ترتكز الصين في عقيدتها الأمنية على موروث ثقافي قديم سمح لها بالحصول على عوامل و مقومات الصعود منذ نهاية الحرب الباردة، حيث تطورت هذه العقيدة في ظل الفكر الشيوعي الذي تبنته الصين منذ استقلالها في 1949، و الذي أولى اهتماما كبيرا بالدفاع عن مصالحها الأساسية في المنطقة والمتعلقة بسلامة الأراضي والمياه والوحدة الوطنية.

المبحث الأول: العقيدة الأمنية الصينية بعد الحرب الباردة

نعرج في هذا المبحث عن المرتكزات الثقافية للعقيدة الصينية و المنابع الفكرية التي كانت روافد لهذه للعقيدة التي استطاعت من خلالها الصين الارتقاء إلى قوة إقليمية صاعدة.

المطلب الأول: الأسس الفكرية للعقيدة الأمنية الصينية

تعتبر الثقافة المكوِّن الأساسي للإستراتيجية الصينية، فالفكر الإستراتيجي الصيني تطور من خلال تاريخ الثقافة الصينية، خاصة أن الحضارة الصينية هي واحدة من أقدم الحضارات منذ ما يقارب أربعة آلاف سنة، وقد اشتمل تاريخها الطويل على غزوات أجنبية، كما كان لها تأثيرات ثقافية متعددة مثل الكونفوشيوسية والطاوية والماوية والبوذية، لهذا شهدت الصين عبر تاريخها الطويل العديد من الإستراتيجيات العسكرية المختلفة.[1]

تتكون الثقافة الصينية المعاصرة من ثلاثة مصادر رئيسية: الثقافة التقليدية، والأيديولوجية الشيوعية، بجانب بعض القيم الغربية التي دخلت حديثا على المجتمع الصيني. وتشمل الثقافة الصينية التقليدية مجموعة من المدارس الفكرية المختلفة والمتنافسة أحيانًا.[2]

مند ألاف السنين شكلت الثقافة الصينية النخب الصينية المهمة، التي بدورها صنعت المؤسسات الصينية، التي تمثل القالب الحضاري للصين، هذه النخب على تعاقبها وتجددها استمرت و بلورت الخزان

[1] آسيا لعمراني، " الثقافة الإستراتيجية و الأمن"، محاضرات مقدمة لطلبة الماستر السنة الثانية تخصص الدراسات الاستراتيجية و الأمنية، جامعة الجزائر 3 ، 2020/2019، ص.68

[2] **الثقافة الصينية: المكونات الداخلية و الإنعكاسات الخارجية** ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجيةالرابط: https://bit.ly/40iDDZM ، تم الإطلاع 2023/02/12 على الساعة 18:51

الحقيقي للحضارة الصينية، و يعتبر كل من " لاوتز و كونفوشيوس وماتزو و هان فاي" ....إلخ أساس هذه الأرضية الحضارية.[1]

أولا: الفكر الإستراتيجي ل " سون تزو"

ولد "سون تزو" في القرن السابع ق م ، في بلدة "كي" حاليا تسمى "ساندونغ"، قدم كتابه "فن الحرب" إلى "هولو" وهو ملك "وو" حاليا " "زهيجان" في العام 512 ق م، عاش في فترة الربيع والخريف في الصين (722 – 481 قبل الميلاد)، بينما يؤكد مؤرخون آخرون أنه عاش في فترة الدول المتحاربة (403–481)، يعتبر "سون" تزو" ثاني شخصية مؤثرة في تاريخ الصين بعد كونفوشيوس، خاصة الدور الكبير لكتابه "فن الحرب" في إنهاء فترة الدول المتحاربة، وتوحيد الصين لأول مرة في عهد الإمبراطور "تشن شي هوانج" ، استفاد الملك "هولو" من خطط وتعاليم "سون تزو" التي مكنته من الاستيلاء على عاصمة مملكة "شي".[2]

استفاد "ماوتسي تونج" من أفكار "سون تزو" الذي عاش فترة الدول المتحاربة كذلك "ماو" عاش فترة الحرب، واستطاع هذا ألخير بفضل أفكار "سون تزو" المقدمة في كتاب فن الحرب أن يوحد الصين، لقد اتبع "ماو" بعد 2600 سنة نفس المنطق الفكري إلستراتيجي الذي اتبع في عهد "سون تزو" واستطاع تحقيق توحيد الصين سنة 1949.[3]

قائمة مبادئ الحرب المنسوبة إلى "سون تزو"[4]:

أ. استخرج المفكر الأمريكي "ديلوبي" ستة مبادئ حرب من تعاليم "سون تزو"، هي مبادئ الهدف، والعمل الهجومي، والحشد ، وخفة الحركة، والمفاجأة، والتعاون.

ب. اشتملت تعاليم " سون تزو" على أقسام وليست مبادئ حرب، وهذه الأقسام حول عدة موضوعات رئيسية عامة بالتسلسل التالي: وضع الخطط، وشن الحرب، والهجوم بالمناورة الخداعية، والأوضاع التكتيكية، والطاقة، ونقاط القوة والضعف والمناورة، وأنواع التكتيكات والجيش في المسير، والأرض، والمواقف المختلفة، والهجوم بالنيران، واستخدام الجواسيس.

---

[1] عومار بلحربي، " الثقافة الكونفوشيوسية: دراسة في الأبعاد الثقافية للصعود الإستراتيجي الصيني"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات إستراتيجيات ومستقبليات، جامعة الجزائر 3 ، 2019/2018)، ص.49

[2] نفس المرجع، ص.ص. 70.71

[3] نفس المرجع ، ص.71

[4] "مبادئ الحرب في المدسة الصينية و الروسية"، موقع موسوعة محارب الصحراء، الرابط: http://bit.ly/3Z6Kiop ، تاريخ الإطلاع: 2023/03/22، على الساعة: 00:21

ج. عوامل رئيسية ينبغي مراعاتها : أشار " سون تزو" إلى عدة عوامل، ينبغي مراعاتها والحرص عليها ومنها : التدريب والتمرس على القتال، والانضباط، والاستطلاع والمخابرات، وكفاءة القيادة والسيطرة، وسلامة تقدير عامل الأرض، خداع العدو واستدراجه وإحباط نواياه وشل إرادته وتفادى نقاط القوة واستغلال نقاط الضعف، المعركة الوسيلة الرئيسية لتحقيق الأهداف وسرعة الحسم ولكن لا تستخدم القوة إذا أمكنك النصر بدون قتال ومراعاة مقارنة وتوازن قوى الجانبين لتقرير الحصار أو الهجوم أو الدفاع بسرية وإخفاء الخطط.

بالنتيجة كل أفكار "سون تزو" تنطلق من الطبيعة البشرية، طبعا وهي شريرة حسبه يقول :"الطبيعة البشرية لم تتغير من بداية الخلق إلى اليوم، وهي واحدة قبل كل شيء، لا يوجد تغيير في الطبيعة البشرية، ولكن هناك تكيف مع الظروف الجديدة فقط، بالتالي فالقوانين والضوابط لا تتغير ولكن تتكيف فقط، فالقوانين والتعليم لا يكون لتغيير الطبيعة البشرية، لكن لتتلائم مع الوضع الجديد".[1]

ثانيا: الفكر الكونفوشيوسي

لعب الفكر الكونفوشيوسي دوراً بارزاً في تشكيل الهوية الصينية، وظل الفكر الكونفوشيوسي هو المسيطر على النظام السياسي حتى آخر أسرة إقطاعية حكمت البلاد وهى أسرة "تشينج "،[2] و كانت آخر ممالك الصين، التي حكمت من 1644 وحتى 1912.[3]

مازال الفكر الكونفوشيوسي يؤثر في الاتجاهات الفكرية المعاصرة في الصين وجنوب شرق آسيا، كما لايزال يؤثر عملياً في حياة الناس اليومية. ومن أشهر رواد هذه المدرسة : (كونفوشيوس، مينشيوس، شون تسي و وانغ تشونغ).[4] حيث ظهرت الكونفوشية Confucianism في القرن السادس ق.م،[5] و كان كونفوشيوس يبحث عن النظام في مجتمع اقطاعي تسوده الفوضى وتمزقه الحروب بين الولايات ، وكان

---

[1] عومار بلحربي، مرجع سابق، ص.ص 72-73

[2] مروة محمود صبحى الشامى، "ماو تسى تونج: دراسة فى الزعامة السياسية الصينية"، **مجلة وادى النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية**، المجلد32، العدد32، الجزء9، 2021، ص.1874

[3] سلالة تشينغ الحاكمة، موسوعة ويكيبيديا الحرة، الرابط: http://bit.ly/3KLLSYU ، تم الإطلاع: 2023/03/01 على الساعة: 21:57

[4] شاهر إسماعيل الشاهر، "قراءة في مرتكزات الفكر السياسي الصيني من الكونفوشيوسية إلى الماركسية الصينية" ، **المجلة الأفريقية للعلوم السياسية**، المجلد 07 ، العدد 02، ديسمبر 2018، ص.80

[5] جوزيف نيدهام، **موجز تاريخ العلم و الحضارة في الصين**، ترجمة محمد غريب جودة، ط1، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995)، ص.135

يبشر بالسلام واحترام الفرد في مجتمع لم ينعم إلا بالقليل من القانون والنظام عدا ما يستطيع كل امرىء أن يفرضه بقوته الذاتية أو بواسطة الأتباع المسلحين أو الخدعة والمكيدة.[1]

تتلخص تعاليم كونفوشيوس الأساسية في فضائل خمس، هي الإنسانية، والبر، واللياقة، والحكمة، والإخلاص. وحدد كونفوشيوس كذلك خمس علاقات إنسانية أساسية ومبادئ تحكم هذه العلاقات. الأولى، هي العلاقة بين السيد والتابع Sovereign and Subjects، وتحكمها قيمة الولاء والواجب، الثانية هي العلاقة بين الأب والابن، وتحكمها قيمة الحب والطاعة، الثالثة هي العلاقة بين الزوج والزوجة وتحكمها قيمة الالتزام والخضوع، والعلاقة بين الأخ الأكبر والأخ الأصغر وتحكمها قيم السن والخبرة والقدوة Seniority and modelling subject، وأخيرا العلاقة بين الأصدقاء وتحكمها قيمة الثقة المتبادلة.[2]

لقد تمكنت أفكار كونفوشيوس من التغلغل بعمق في الثقافة الصينية، و خاصة التركيز على البعد الأخلاقي في إدارة العمل السياسي، ويمكن القول بأن كونفوشيوس هو الفيلسوف الاول لحقوق الانسان، فكان "وارثاً ومجدداً" في نفس الوقت. فمن جهة، أجرى تلخيصاً نظامياً للأفكار السابقة لعصره، ومن جهة ثانية فتح آفاقاً جديدة لتطور الثقافة الصينية، من فترة المدارس الخاصة التي ازدهرت في عصره إلى جدل المئة مدرسة" في عصر الممالك المتحاربة.[3]

وقد أكد فلاسفة هذه المرحلة (وأبرزهم كونفوشيوس) على المركز الكوني للإمبراطور (حيث بنوا تصوراتهم على أساس مبدأ التناغم بين النظام الاجتماعي السياسي وبين النظام الطبيعي؛ فإذا حدث خلل في النظام الكوني فسيقابله خلل في النظام الاجتماعي، وهكذا مثلما للكون مركزه في السماء، فإن للأرض مركزها المتمثل في الإمبراطور).[4]

على الرغم من أن الفكر الكونفوشيوسى شكل تراثاً هائلاً حيث لعب دوراً بارزاً في تشكيل الهوية السياسية الصينية، والتي سارت عليها دعائم الفكر السياسي الصيني علي مر العصور، إلا أن طبيعة الحكم

[1] جوزيف نيدهام، المرجع السابق، ص.139

[2] " الثقافة الصينية: المكونات الداخلية و الإنعكاسات الخارجية "، المرجع السابق

[3] شاهر إسماعيل الشاهر، المرجع السابق، ص.80

[4] وليد عبد الحي، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010**، الطبعة الثانية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2014)، ص.16

السياسي بناءً علي هذا التراث كان يتسم في كثير من الأحيان بالتعسف والظلم والاستبداد السياسي نتيجة تعسف الأباطرة في تفسير أفكار كونفوشيوس.[1]

سادت التعاليم الكونفوشيوسية حتى بداية القرن العشرين، و حتى هذا التاريخ بقي موقع الصين في مركز النظام العالمي شديد التجذر في أذهان نخبتها بمعنى أنها مركز العالم ومحوره ، حتى صار الإمبراطور يعامل بوصفه شخصية ذات أبعاد كونية ومسمار العجلة وواصله الهمز بين البشر والإله، صلاحياته لم تكن محصورة بسيادة أرض الصين وإنما كل " ما تحت الشمس" خاضع لسلطانه.[2]

ظل مفهوم العالم مردافا لمفهوم " البرابرة" لدي الصينين، حيث الصين هي المركز والقلب ومستوي التمدن والتحضر يحدده مستوي المسافة بين الصين التي تمثل" المركز" والعالم الأخر ، وظلت هذه المفاهيم سائدة لفترة طويلة بعيده كل البعد عن النظام الوستفالي الذي صيغ في القارة الأوروبية والذي وضع أسس الدولة الحديثة وصاغ مفهوم السيادة الذي لم تحترمه الدول الأوروبية أيضا حين أخضعت الصين للاستعمار الغربي منتهكه هي الأخرى واحدة من أهم المبادئ الوستفالية وهو " السيادة" وعدم التدخل.[3]

ثالثا: الفكر الطـــاوي

تعتبر الطاوية التعاليم الدينية الثانية من حيث التأثير على المجتمع الصيني بعد الكونفوشيوسية، أو علـى الأقل مساوية لها في الأهمية. وهي لا تزال حتى الآن تشغل حيزا كبيرا في فكر الصينيين وتعاليمها تعود إلى الأستاذ لاوتزي (604 – 531 ق.م) المعاصر لكونفوشيوس،[4] و تسمية الطاوية (Taoism) لم تشتق من اسم مؤسسها كما هو الحال مع الكونفوشية ، بل اشتقت من سعي أتباعها للبحث عن الـ طاو Tao أى الطريق أو الطريقة way . [5]

الطاوية هي فلسفة (بما أنّها تتعامل مع الأمور الحياتية الإنسانية واقعا)، وديانة (بما أنّها محاولة ربط الواقع الإنساني مع قوى غيبية – إلهية). و نعتبرها فلسفة، لأنها قريبة من الكونفوشية، وبالأخص من

[1] مروة محمود صبحى الشامى، المرجع السابق، ص. 1874

[2] محمـود عبـد العزيـز، "الأبعـاد القيميـة فـي السياسـة الصـينية وتأثيرهـا علـى النظـام الـدولي"، **مجلـة اتجاهـات سياسـية**، مارس2021، العدد 14،ص.3

[3] المرجع السابق

[4] عبـد الـرحمن أوجانـة، "الصـعود الصـيني فـي العـالم المعاصـر مـن خـلال أهم المؤشـرات والتقـارير الدوليـة 2016-1991"، (مذكرة مقدمـة لاستكمال متطلبات شـهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات أمنية و إستراتيجية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2016-2017)، ص.19

[5] جوزيف نيدهام، مرجع سابق،ص.148

ناحية احترام قوانين الطبيعة. لكن بينما تهتم الكونفوشية كونها فلسفة بالحياة اليومية والهموم العملية، فالطاوية تعتبر معتقدا دينيًا لأن لها اهتمام بعلاقة البشر مع الروحانيات وتقدير العلاقة مع الأجداد الذين غادروا إلى عالم الغيب. الأهم أنّ الطاوية "تعبد" الطبيعة؛ كونها تعتقد أنّ بالطبيعة تعكس أحكام الآلهة ومن مبادئ الطاوية الجديرة بالذكر مبدأ (wu wei) أو العمل الجاهد من دون صراع في العمل بل الاستفادة من طرق وأساليب غير تواجهية" توصل إلى الهدف؛ ويعني هذا أن على المرء التمرس بالطرق التي توصل إلى الأهداف بأساليب "طبيعية" ومن دون مواجهة.[1]

تنطلق المدرسة الطاوية من نفس الإشكالية التي تنطلق منها المدرسة الكونوفشيوسية لكن طريقة المعالجة تختلف عنها، بنوع من الإذعان للطبيعة ورفض التدخل في القانون الطبيعي، لكن هناك عناصر تلتقي فيها الفلسفتين منها: رفض الحرب، طبيعة الحاكم الخير الفيلسوف و العودة إلى الزمن الأول الخير.[2]

رابعا: الفكر الشيوعي

يرجع صعود الشيوعية في الصين إلى ماو تسي تونغ(Mao Zedong)، الذي تأثر بفلسفات الماركسية ، من أجل تخليص الصين من جميع الأجانب، وإنهاء المجاعة والفقر المدقع والحزن الذي حل بالصين .[3] اعتمد ماو تسي تونغ على الفلاحين سنة 1925 ، ووجه كل تركيزه على التنمية الزراعية. لذا يعتبر ماو تسي تونغ (أبو الصين المعاصرة)، حيث طور مفهوم جديد للشيوعية الماركسية تسمى "الماوية"، وكانت مزيجا من أفكار ماركس (1818–1883) ولينين (1870 (1924) ، و يتماشى مع واقع النظام الإقطاعي وعبودية ملايين الفلاحين الفقراء، على عكس الشيوعية الماركسية – اللينينية – الستالينية التي ركزت على الطبقة العاملة الصناعية وتجاهلت الدور الثوري للفلاحين والأرياف في بداية الأمر، فقد استندت الماوية إلى أن الفلاحين الفقراء و بالتحالف مع الطبقة العاملة، يمكنهم قيادة الثورة الاشتراكية، وإسقاط مزيج النظام الإقطاعي والرأسمالي في الصين.[4]

---

[1] عماد منصور، "السياسة الخارجية الصينية من منظار "الثقافة الاستراتيجية" "، **مجلة سياسات عربية**، العدد21، جويلية 2016، ص.32.

[2] عومار بلحربي، مرجع سابق، ص.66

[3] محمد عطية محمد ريحان،" التجربة الاقتصادية الصينية وتحدّياتها المستقبلية"، (رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزّة، 2012)، ص.30

[4] ياسين عامر عبد الجبار الربيعي، "واقع مكانة الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي – القيود والفرص"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2018)، ص.29

خلال الفترة الممتدة ما بين (1912–1949) والتي أتسمت بالعنف وعدم الاستقرار، نشبت حرب بين الوطنيين والشيوعيين و استمرت من 1945 إلى 1949، وعرفت هذه الفترة بالحرب الأهلية. وقد تكللت هذه الحرب بإعلان قيام جمهورية الصين الشعبية في أول أكتوبر 1949،[1] والتي انتهت بنجاح الحزب الشيوعي الصيني الذي استطاع أن يوحد اغلب الصين تحت حكمه لتبدأ مرحلة جديدة وتاريخ جديد للصين ونقطة تحول مثلت البداية الأولى نحو تحقيق الحلم الصيني ونحو دور أكثر تأثيرا في تفاعلات النظام العالمي.[2]

يتطلب فهم السياسة الخارجية الصينية الذهاب إلى ما هو أبعد من تحليل النظرية الماركسية – اللينينية، التي كان لها تأثير ضئيل على سياسة الصين الخارجية إن قورن بتأثيرها على سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية ولا يعد النسق العقدي الذي يجسد سياسة الصين الخارجية محصلة للأيديولوجية الشيوعية فقط وإنما للقوى التاريخية أيضًا، والأهم من ذلك لمعتقدات ماوتسي تونج، الذي رأس الحزب الشيوعي الصيني ما يقرب من 41 عامًا قبل وفاته في عام 1976م.[3]

بدأت الصين عملية إحداث ثورة في المجتمع الصيني، واختار زعيم الحزب الشيوعي الصيني ماو تسي تونج (1949–1974) أن ينحاز لجانب الاتحاد السوفيتي وأن يتحالف معه، وأطلق برامج طموحة تهدف إلى التنمية الصناعية والبناء العسكري بمساعدة سوفيتية.[4] في الفترة ما قبل 1966، كان التحضير للثورة الثقافية الكبرى* من طرف "ماو" ،عندما رأى أن الحزب يتحول من منظمة ثورية إلى جهاز مهني بيروقراطي، كما أنه رأى أن الحياة الثقافية في سنوات 1960. 1962، تعود إلى التمسك بالتقاليد الصينية

---

[1] البدر الشاطري، **الصين في ميلادها السبعين من الشيوعية إلى رأسمالية الدولة**، موقع البيان، الرابط: http://bit.ly/3JM2huH ، تاريخ الإطلاع: 2023/02/12، على الساعة 18: 25

[2] محمود عبد العزيز، المرجع السابق، ص.3

[3] لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية** ،ترجمة محمد بن أحمد مفتي و محمد السيد سليم، (الرياض: منشورات جامعة الملك سعود، 1989) ،ص.ص 102–103

[4] ياسين عامر عبد الجبار الربيعي، المرجع السابق، ص.30

* قامت الثورة الثقافية بايعاز من ماو تسي تونغ بعد ما لاح في أفق الصين الشيوعية بوادر تغيير إلى الرأسمالية من خلال المثقفين والأكاديميين والذين اغلبهم ذو انتماءات غربية بسبب الوافدين من خارج الصين ونقلهم لمبادئ وأفكار غربية أو بسبب دراساتهم في الغرب أو ميولهم الرأسمالية أو بسبب تطور وتغير في أفكارهم الشيوعية الاشتراكية، وجاءت نتيجة الصراع على السلطة السياسية والسخط الجماهيري بين الشعب الصيني، وكان الهدف من وراء الثورة الثقافية هو تدمير كل أثر للثقافة والعادات والأفكار القديمة (الهيمنة الكونفوشيوسية).

القديمة والكونفوشيوسية على وجه الخصوص،[1] وتزامنت صعود الأيديولوجية الماوية مع إطلاق ماو للثورة الثقافية لخلق الشخصية الاشتراكية في الصين في العام 1966.[2]

بعد رحيل ماو في 1976، وتولي دنغ شياوبنغ (Deng Xiaoping)، السلطة في 1978، شرعت الصين في إتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي وإدخال إصلاحات السوق لإنقاذ الاقتصاد الصيني. وابتدع الصينيون عبارة «اشتراكية اقتصاد السوق» لترويج الإصلاحات الجديدة،[3] كانت البلدان المجاورة للصين كاليابان وكوريا وتايوان تحقق نموا معتبرا و لم يعد مقبولا لدى القيادة الصينية أن تبقى الصين متخلفة عن جيرانها وهي الدولة التي كانت رائده بتاريخها وحضارتها في المنطقة دون منازع، فشرعت في الاصلاحات الاقتصادية التي تميزت بالتدرج والبراغماتيه،[4] هذا الإصلاح الذي ركز على الجوانب الاقتصادية دون الجوانب السياسية، لكن ما هو ملاحظ أن هذا الإصلاح أعطى قيمة للثقافة الكونفوشيوسية عبر مراحله التي مر بها. [5]وشملت الإصلاحات تشجيع الملكية الخاصة في الزراعة وإعطاء الحوافز لزيادة الإنتاج الزراعي. كما أن القوانين الجديدة عملت على اجتذاب الرأسمال الأجنبي وفتح الأسواق للاستثمارات الخارجية.[6]

إن برنامج الإصلاح الصيني نجح بامتياز في كافة الأبعاد برغم سيطرة الدولة على نحو 65 %من الإنتاج وهو اقتصاد موجه تحت سيطرة الحزب الشيوعي الذي أتاح الحرية للقطاع الخاص في التنمية في إطار خطة الدولة .[7]

المطلب الثاني: مضامين العقيدة الأمنية الصينية

تمثل العقيدة الأمنية نوعاً من الإدراك الأمني الذي يحدد منهجية الدولة في التعامل مع الأمن، كما تحدد أفضل طريقة لتحقيق الأمن، وعليه عادة ما تكون مرجعية هذه العقيدة عبارة عن أطروحات نظرية تتبناها الدولة وصناع القرار فيها، كما يمكن أن تأخذ صبغة إيديولوجية إذا وصلت حد النظام الفكري المتجانس والمتناغم الذي يوفر تفسيرات معينة للواقع، و بالتالي تبني القوى النافذة في المجال الأمني لهذه

[1] عومار بلحربي، مرجع سابق، ص.92

[2] البدر الشاطري، المرجع السابق

[3] نفس المرجع

[4]عومار بلحربي، مرجع سابق، ص.99

[5] نفس المرجع، ص.98

[6] البدر الشاطري، مرجع سابق

[7] محمود عبد العزيز، مرجع سابق، ص.5

التفسيرات والرؤى،[1] وتساهم المؤسسات و التاريخ و الأيديولوجية في صياغة العقيدة الأمنية و تختلف درجة تأثير هذه العوامل بين الأنظمة السياسة الديمقراطية والأنظمة التسلطية غير الديمقراطية، وقد تصنع من طرف قائد سياسي كرئيس دولة أو كبير دبلوماسييها وتأخذ اسمه فيما بعد (عقيدة بريجينيف وعقيدة مونرو...الخ).[2]

تعتبر الثقافة المكون الأساسي والخلفية الفكرية الرئيسية للإستراتيجية الصينية، تساعد معرفة هذه الخلفية في فهم الإطار العام للإستراتيجية الصينية، فقد ساهمت مكونات الثقافة الإستراتيجية للصين منذ القديم، في تفرد سياستها الخارجية، وقد استطاع القادة السياسيون تكييف المبادئ الكلاسيكية مع المصالح القومية المتجددة، من خلال إدخال مراجعات حديثة للمفاهيم والمبادئ المركزية والتقليدية كمبدأ استخدام القوة كملاذ أخير اقتصاد الوسائل، أولوية الخيار الاقتصادي على العسكري، وتقديمها ضمن قالب واقعي براغماتي، وبذلك ولد الفكر الاستراتيجي الصيني سلوكا خارجيا متعدد الأبعاد، ينفرد بالبحث عن التوازن والتوسط بين الدبلوماسية والإكراه وبين الإنكفاء والمواجهة، وهذا ما يفسر ابتكارها لمفهوم القوة الذكية* القريب من مفهوم القوة الناعمة الأمريكي كأهم ميزة تتصف بها الإستراتيجية الأمنية الصينية اليوم.[3]

أولا: الثقافة الإستراتيجية الصينية

تتّسم الثقافة الإستراتيجية الصينية بعدد من السمات العامة هي[4]:

السمة الأولى: الاعتقاد بأنّ الصين تتمتع بتمايز ثقافي وسياسي لكونها "المملكة "الوسطى (أو) حضارة كل ما تحت السماء(tianxia)؛ فتاريخيًا ، نَظَرَ الصينيون إلى دولتهم على أنّها العالم المتحضر؛ وعليه يصنفون معظم الذين يعيشون خارجها بأنّهم "برابرة". ومن ثم لا تقبل النظرة الصينية إلى العالم فكرة وقوف

[1] سليم بوسكين، "العقيدة الأمنية الجزائرية وإشكالية التكيّف مع التهديدات الجديدة"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 10 ، العدد 02 ، سبتمبر 2019، ص.1330.

[2] سليم بوسكين ،" تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010-2014" ، (مذكرة ماجستير لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة ، 2014-2015) ،ص.90

* إن مفهوم القوة الذكية ليس مفهوما جديدا أو مبتكر وإنما هو نتاج الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة وفقا لإستراتيجية محددة للجمع بينهم، لمزيد من المعلومات، يرجى الإطلاع على مقالة، صفاء حسني علي، "إستراتيجية القوة الذكية وأثرها في السياسة الخارجية الصينية"، **مجلة الجامعة العراقية**، المجلد 47، الجزء 3، 2020

[3] بورزاق صغير، "الإستراتيجية الأمنية الصينية بين الاحتواء السياسي و المتغير العسكري في ظل المتغيرات الدولية بعد الحرب الباردة"، **مجلة الدراسات الاستراتيجية و العسكرية**، العدد16، سبتمبر 2022، ص.162.

[4] عماد منصور، المرجع السابق، ص.29.

أي دولة أخرى على قدم المساواة مع الصين ثقافيًا. وهذا هو أحد المبادئ الأساسية في هذه النظرة. ويعتقد الصينيون أنّ لديهم مهارة خاصة بفنّ بناء الدولة وإدارتها (statecraft)؛ وأن الصين لديها قدرة رائدة في مجال علم الاستراتيجية العسكرية المتميز بالمهارة والذكاء، إضافةً إلى معرفة كيفية استعمال القوة المادية.

الشكل (01): التصورات الصينية التقليدية للعالم

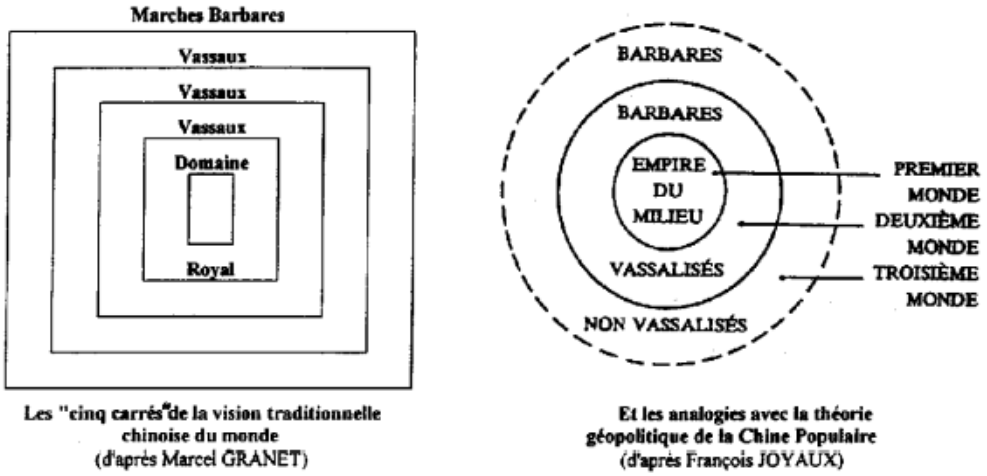

Source: Gérard Dussouy, «Les théories géopolitiques Traité de Relations internationales.>> Tome (I), Pouvoirs comparés. Paris: l'harmatan, 2006, p. 273

على المستوى التخطيطي النظري، ينطوي التصور التقليدي الصيني للعالم على شكل من خمسة مربعات متداخلة (المربع يرمز إلى المدى étendue، بينما الدائرة ترمز إلى المدة durée الزمنية) . المربع المركزي يمثل المجال الملكي، أو الإمبراطورية الصينية، والمربعات الأخرى الوسطى تمثل مختلف التابعين والخامس يمثل التخوم البربرية، والإمبراطوريات الأجنبية العاجزة عن الاعتراف بتفوق الحضارة الصينية. هذه "النظرية الجيوسياسية الصينية"، كما يسميها فرانسوا F. Joyaux لم تكن غائبةً في يوم من الأيام أبداً، بل استمرت عبر العصور. ويقول جوايو، "إن التفكر النظري في الصين الشعبية في العلاقات الخارجية يربطها مباشرةً بالصين التقليدية، بكل ما فيها من فكر كونفشيوسي ") هذه الاستمرارية التي تتضح من الشكل التالي، يمكن تفسيرها بأنها، من دون شك، استمرار للحضارة منذ العصور السحيقة وبالأسبقية العالمية للإمبراطورية الصينية التي ما فتئت النخب تفكر في تموضعها الإقليمي وأمنها منذ آلاف السنين.[1]

[1] جيرار ديسوا، **دراسة في العلاقات الدولية النظريات الدولية، الجزء الأول: النظريات الجيوسياسية** ، ترجمة قاسم المقداد ، (دمشق: دار نينوى للدراسات و النشر و التوزيع، 2014)، ص.226

السمة الثانية: تأكيد الوحدة والسيادة داخليًا (أي عدم التدخل الخارجي)؛ يقوم الحكم داخليًا على مبدأ "التفويض السماوي " Mandate of Heaven "؛ وهو أن يقبل الشعب الحكم، وبالمقابل يحكم من في السلطة بطريقة تؤمّن العدل والأمان للمجتمع. يستمر الحكم لوقت غير محدد لطالما كان يعمل بحق تجاه الشعب، وسقوط الحكم يعني أنه خسر التفويض السماوي. وآمن الصينيون أيضًا أنّ الكوارث الطبيعية هي دلالات عدم رضا السماوات على الحكم القائم شهدت الصين ثورات فلاحين وحركات تمرّد دينية ومحاولات انقلابات عسكرية على مر العصور[1].

السمة الثالثة: ضرورة تجنّب الحرب وبالأخص القتال المباشر، هنالك مبدأ أساسي وهو أنّ أخذ المخاطر ليس مستحبًا ولديه دلالة سلبية في الثقافة الصينية. ومن يتخذ المخاطر يكون مقصرًا في الحسابات الدقيقة وغير آبه بمن يتبعه. إنّ الحرب لا تعني الخراب واستهلاك موارد مادية هائلة (تخيّل الحاجة إلى حماية حدود الصين في حال الحرب. يؤكد معظم المخطوطات والكتابات الإستراتيجية العسكرية الصينية ضرورة تجنب الحرب كلما أمكن ذلك.

يعتبر سور الصين العظيم مثالا قويا حول الثقافة الإستراتيجية التي تؤكد تفضيل الصين للدفاع عن الهجوم ، والحرب الموضعية على الحرب المتنقلة المحافظة على الوضع القائم بدل التوسع حيث إذا نظرنا إلى تاريخ الصين حول استخدام الصين والتي تميل إلى إبراز الطبيعة المعتدلة والدفاعية لجمهورية الصين الشعبية لاستخدام القوة العسكرية و رؤية الحرب كملاذ أخير فقط.[2]

عند دراسة السياسة الخارجية للصين، أو تعريف مصالحها الجوهرية، لا يمكن تجاهل الحقبة التاريخية 1839 – 1949، أو ما اصطلح على تسميته في الصين «قرن الإذلال»، الذي امتد على مدى 110 سنوات. لقد انطبعت تلك الحقبة في ذاكرة الصينيين على أنها حقبة سوداء شهدت هزائم عسكرية مذلة على يد القوى الأجنبية الخارجية، مأساة بشرية لا توصف، وفقدان الأمة الصينية حق السيادة عبر اقتطاع أجزاء من الوطن الأم ومنحها لدول أخرى. وقد كانت هذه الذاكرة الأليمة حاضرة بقوة حين أعلن ماو تسي

[1] عماد منصور، مرجع سابق، ص.29

[2] عبد المالك حطاب ، ابراهيم مشعالي، "الصعود البحري الصيني و تأثيره على الأمن الإقليمي في جنوب شرق آسيا"، **مجلة معيار**، مجلد 23، عدد 46، 2019، ص.728

تونغ بعد انتصار الثورة الشيوعية في عام 1949 أن «الشعب الصيني، الذي يضم ربع البشرية، قد نهض اليوم».[1]

تبنت الصين مع نهاية الحرب الباردة إستراتيجية أمنية دفاعية في وقت كانت بحاجة إلى الانفتاح أكثر، والانخراط في الشؤون الإقليمية والدولية بفاعلية أكبر، بسبب الفراغ الاستراتيجي الذي خلفه انهيار الاتحاد السوفيتي، بالإضافة إلى ذلك اعتبرت الصين نفسها ضحية للدعاية السوفيتية التي شوهت صورتها إلى حد كبير خلال وبعد الحرب الباردة.[2]

لهذا انتهجت الصين سياسة حسن الجوار مع الدول المحيطة والتي أصبحت تعطيها أولوية خاصة، من خلال تعزيز علاقاتها مع الدول المحاذية أو القريبة منها، وتجسدت حالات التقارب الصيني مع المحيط الإقليمي منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي، من خلال دبلوماسية ذكية تسعى إلى كسب أكبر عدد من الأصدقاء في المجال الدولي،[3] و هذا كما ورد في الكتاب الأبيض للدفاع الوطني الصيني لعام 2008[4]:

"الصين ... سوف تستمر في إتباع مفهوم الأمن الجديد الذي يتميّز بالثقة المتبادلة و المساواة و التنسيق، وتسوية النزاعات الدولية وقضايا النّقاط الساخنة بالوسائل السلمية...وسوف يشجع على تقدّم الحوارات الأمنية والتعاون مع الدول الأخرى يعارض توسيعا لجيش التحالفات وأعمال العدوان والتوسع... لن تسعى الصين أبداً للهيمنة أو الانخراط في التوسّع العسكري الآن أو في المستقبل، بغض النظر عن مدى تطوّرها."

لقد شكل عام 1978 البداية الفعلية لعملية النهوض السلمي للصين، غير أن تبني الصين لمفهوم "الصعود السلمي" Peaceful rise الذي صاغه "زنغ بيجيان"Zheng Bijian – رئيس منتدى الإصلاح الصيني– الذي ورد اسمه في المرتبة 44 في قائمة أفضل 100 مفكر عالمي التي أصدرتها مجلة "فورين بوليسي" في ديسمبر/كانون الأول 2010. كان سنة 2003 فالهدف الأصلي للصين من خلال تبني هذه الفكرة هو الدعوة إلى التخلي عن نظرية التهديد الصيني بدلاً من اقتراح إستراتيجية كبرى لتطورها الوطني.

---

[1] ناصر التميمي، "صعود الصين: المصالح الجوهرية لبكين والتداعيات المحتملة عربياً"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 461، جويلية 2017، ص.5

[2] بورزاق صغير، المرجع السابق، ص.163

[3] نفس المرجع

[4] فريدة العلمي، "إستراتيجية الصين الدولية في فترة نهاية الحرب الباردة: مقاربة من منظور الصعود السلمي"، (أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر – باتنة1–، 2019– 2020) ، ص.ص 145–146

ومع أن عقودا أربعة من سياسات الإصلاح والانفتاح وإعادة الانخراط في المجتمع الدولي على قاعدة "الصعود السلمي" كانت ناجحة إلى حد كبير، إلا أن توقع الاستمرارية ضمن هذا المسار يبقى محكومًا بعلاقات الصين مع المجتمع الدولي إقليميًا وعالمياً، وخصوصا مع الولايات المتحدة واليابان .[1]

حاول زينغ بيجان من خلال طرحه لهذا المفهوم تطمين المجتمع الدولي إلى أن عودة الصين إلى الساحة العالمية لاعبا أساسيا لن تغير من هيكل النظام الدولي أو تهدد أمنه واستقراره كما يحصل في العادة عند بروز قوى دولية جديدة أو عودة قوى قديمة.[2]

على ضوء هذه الأفكار تبنت الصين إستراتيجية الدفاع النشط Active Defense الذي ينص علي أن الصين لا تبادر إلى الحرب، و عبر عن هذه الرؤية الجنرال الصيني "تشانغ تشين شنغ" مدير الإدارة الثانية في جيش التحرير الشعبي الصيني (مدير المخابرات) في مؤتمر شانغريلا Shangri-La في يونيو 2007 في سنغافورة حينما طرح السياسة الدفاعية الصينية قائلا: "من الناحية الاستراتيجية ، نلتزم بالدفاع والدفاع عن النفس و سننتصر فقط بعد ضربة العدو و لن تطلق الصين النار أولا " ويتفق مثل هذا النهج مع الفكر الصيني القديم الذي يضع الشعب في المقام الأول و يتوخى الحذر قبل الدخول في الحرب و استخدام القوة فقط من أجل قضية عادلة.[3]

كما يوضح التعليق التالي المقتبس من مقابلة أجريت مع الجنرال " تشيان ليهوا – Lithua Qian" ، المدير السابق لمكتب الشؤون الخارجية التابع لوزارة الدفاع الوطني، بشأن التهديدات التي تواجه الصين أن مفهوم الدفاع النشط قائم وملائم في جيش التحرير الشعبي حاليا:

"لا يمكن استبعاد احتمال وقوع اشتباكات عرَضية بالكامل في منطقة شرق آسيا، ولكن لا يمكننا تحديد مدى هذا الاحتمال. لن يبادر الجيش الصيني بإطلاق الضربة الأولى، لكن إذا استفزنا بعضهم وبادرونا بالضرب، وفرضوا علينا صراعات وحروب، فسنرد على هذا الضرب بلا هوادة".[4]

---

[1] سليم قسوم،" نظريات انتقال القوة والتغير السلمي : هل سيكون صعود الصين سلميا ؟"، **المجلة الجزائرية للأمن و التنمية**، العدد13، جويلية 2018، ص.153

[2] علي حسين باكير، " مفهوم "الصعود السلمي" في سياسة الصين الخارجية"، معهد الجزيرة للدراسات، الرابط: http://bit.ly/3ljZ6Ck ، تاريخ الإطلاع: 2023/03/02، على الساعة: 23:06

[3] عبد المالك حطاب ، عبد المالك حطاب ، ابراهيم مشعالي، "الصعود البحري الصيني و تأثيره على الأمن الإقليمي في جنوب شرق آسيا"، المرجع السابق ، ص.728

[4] تيموثي آر هيت و آخرون، "**إعادة تطوير الصين وجيش التحرير الشعبي: الاستراتيجية العسكرية واستراتيجية الأمن القومي، ومفاهيم الردع، والقدرات القتالية**"، **مؤسسة راند**"، ط 1، 2016، ص35

بالإضافة إلى الدفاع النشط الذي يمتد إلى مطالبات السيادة المتنازع عليها، يواصل جيش التحرير الشعبي الاستثمار في بنية ردع نووي أكثر قوة (على الرغم من أن الترسانة النووية الصينية لم تقترب إلى الآن من ترسانة الولايات المتحدة أو روسيا) والأنظمة التقليدية التي تزيد من القدرات الهجومية بعيدة المدى بجيش التحرير الشعبي، وزيادة الاستثمار أيضا في القدرات الإلكترونية والفضائية في الوقت نفسه.[1]

في عام 2011 أصدرت الصين كتاباً أبيض بعنوان التنمية السلمية للصين لتحدد بوجه عام المصالح الجوهرية للبلاد: "الصين حازمة في دعم مصالحها الجوهرية التي تشمل ما يلي: سيادة الدولة، الأمن القومي سلامة أراضيها وإعادة الوحدة الوطنية، النظام السياسي في الصين الذي تأسس حسب الدستور والاستقرار الاجتماعي الشامل والضمانات الأساسية لضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة"، ومنذ ذلك التاريخ، بدأت الصين تنتهج سياسة خارجية أكثر حزماً وخصوصاً في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، و أسهمت مجموعة متنوعة من العوامل في تحول السياسة الصينية[2]:

– تزايد ثقة بكين بقدرات البلاد على الصعيد الدولي، وبخاصة بعد نجاح الصين في عقد دورة الألعاب الأولمبية في عام 2008 وفي الحفاظ على معدلات نمو عالية، على الرغم من الركود الاقتصادي العالمي آنذاك.

– شعور القيادة في الصين أن الفرصة قد حانت لزيادة نفوذ البلاد على الصعيد الدولي، وخصوصاً أن توازن القوى العالمي بدأ يتحول من الغرب إلى الشرق وبدأ الظهور التدريجي لعالم متعدد الأقطاب.

– يبدو أن الحسابات الصينية بعد فوز باراك أوباما بانتخابات الرئاسة الأمريكية عام 2008 قد رجحت في ذلك الوقت أن يسعى أوباما إلى التركيز أكثر على القضايا الداخلية، نتيجة الوضع السيئ للاقتصاد الأمريكي، وبسبب الإجهاد الأمريكي من الحروب الطويلة في العراق وأفغانستان.

– تنامي القدرات الاقتصادية للصين وحاجتها المتزايدة إلى حماية طرق التجارة البرية والبحرية مع تزايد اعتماد البلاد على الواردات من الخارج.

– تزايد المخاوف الصينية بشأن التدخلات الخارجية في قضايا إقليمي التيبت وشينجيانغ وكذلك الشكوك المستمرة حول إستراتيجية الولايات المتحدة تجاه تايوان.

[1] تيموثي آر هيت و آخرون، المرجع السابق

[2] ناصر التميمي، المرجع السابق، ص.ص 63-64

– تغير الوضع الداخلي، حيث شهدت الصين خلال العقدين الماضيين تغيرات جذرية في البيئة الإعلامية الداخلية، وبات الصينيون يعلمون الكثير عن النزاعات الخارجية لبلادهم، وقد ترافق ذلك مع تنامي التوجهات القومية في البلاد.

وتجدر الإشارة إلى أنه في الكتب البيضاء لأعوام 2008 و 2013 و 2015؛ قد تم تحديد أهداف السياسة الدفاعية الصينية كالتالي[1]:

- صيانة الأمن والوحدة القومية ضمان تنمية البلاد.
- ضمان التحديث الشامل والمنسق والمستدام للجهاز العسكري.
- تعزيز مهارات القوات المسلحة من خلال تطوير الإعلام الآلي.
- إقامة دفاع نشط، تعزيز إستراتيجية التسلح النووي للدفاع عن البلد.
- تعزيز بيئة أمنية تساعد على التنمية السلمية للصين احتواء القوى الانفصالية وصيانة الحدود والمجال الجوي الساحلي والإقليمي.
- حماية الحقوق والمصالح البحرية والمصالح القومية على الأراضي وفي المجال الإلكتروني
- حماية الصين في الخارج.

بناءً على ذلك ، يحاول الجيوسياسيون الصينيون تحقيق التوازن بين إستراتيجية الانفتاح الاقتصادي العالمي والمصالح الإستراتيجية ، خاصة في آسيا.[2]

إضافة إلى ذلك فإن بروز العامل التقني كعامل حسم في المعارك العسكرية أدى إلى بطلان عقيدة (ماو) العسكرية التي تستند إلى مبدأ استنزاف العدو بحرب شعبية تقودها القوات النظامية وقوات الاحتياط فيما تمارس قوات الميليشيا حرب العصابات ضد العدو، لم يعد الاعتماد كاملا على هذه العقيدة في الصين بسبب تطور العامل التقني الذي ساهم هو الآخر في إدراك قادة الصين مستوى التخلف الذي كان سائدا في الآلة العسكرية الصينية.[3]

تطلع المؤسسة العسكرية في الصين بدور بارز في السياسة الخارجية وبناء إستراتيجية أمنية، فالجيش ممثل في جميع تنظيمات الحزب الشيوعي، وبالمقابل فإن الحزب الشيوعي ممثل في جميع

[1] شريفة كلاع، "جيوسياسية الصين ومكانتها الدولية من خلال استراتيجية عقد اللؤلؤ: هل تخلق لها رهانات و تحديات؟ "، **المجلة الجزائرية للأمن و التنمية** ، المجلد 10، العدد 01، جانفي 2021، ص.542

[2] المرجع السابق

[3] بورزاق صغير، مرجع سابق، ص.165

التنظيمات العسكرية وهذا يظهر جليا أثر تغلغل المؤسسة العسكرية في صنع القرار الخارجي الصيني تمتلك الصين حاليا جيشا حديثا وعصريا، يمتاز بكفاءة عالية جدا ، وهذا المستوى الذي حققته الصين في المجال العسكري راجع إلى سياسة الإصلاح التي تبنتها خلال التسعينات، بحيث لم تدخر القيادة جهدا في سبيل تحديث جيوشها وامتلاك نظم تسلح جديدة.[1]

ثانيا: أهمية تايوان في العقيدة الأمنية الصينية

تشكّل تايوان 1/270 من مساحة الصين و1/55 من سكانها، عرفت تايوان لأوّل مرّة لدى الغرب في القرن السادس عشر باسمها البرتغالي (فورموزا) وتعني بالعربية (الجميلة). وفي القرن السابع عشر, سيطر الإسبان والفلمنكيون على أجزاء من الجزيرة. وتمّ دحر الفلمنك عام 1661 على يد القرصان (Koxinga) الذي جعل من تايوان ملاذاً لمؤيدي السلالة الملكية المخلوعة (Ming)، و في عام 1683 استسلمت تايوان وأصبحت جزءاً من مقاطعة (Fukien) الصينية، و في عام 1895 ضُمّت تايوان إلى اليابان وذلك بعد الحرب اليابانية الصينية الأولى، وطوّرت على أساس مستعمرة يابانية، ثم عادت تايوان إلى السيادة الصينية في عام 1945 وذلك بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبحت في عام 1949 ملاذاً لحكومة جمهورية الصين الوطنية بعد أن سيطر الشيوعيون على مقدرات السلطة في الصين.[2]

[1] بورزاق صغير، مرجع سابق، ص.166

[2] كمال حمّاد، " تايوان بين الاستراتيجيتين الصينيّة والأميركيّة"، **مجلة الدفاع الوطني اللبناني**، العدد 33 ، جويلية 2000، ص.32

الشكل(02): الموقع الجغرافي لجمهورية الصين الشعبية و تايوان

المصدر: الصين وتايوان: الرئيس الأمريكي جو بايدن يتبادل التحذيرات مع نظيره الصيني شي جينبينغ بشأن الجزيرة، موقع بي بي سي نيوز عربي، الرابط: https://bit.ly/3WcGDp3 ، تم الإطلاع: 2023/03/22، على الساعة: 02:25،

حيث يمثل الشكل (02) موقع جزيرة تايوان بالنسبة للصين، حيث تقع جزيرة تايوان بالمحيط الهادي في شرق آسيا ويفصلها عن الصين مضيق تايوان، ولا تتجاوز المسافة بينها وبين الصين 140 كم.

إن ضم تايوان سيحسن بشكل ملفت مكانة الصين في البنية الجيوسياسية الآسيوية. فطريق وصول الصين إلى المحيط الهادئ محاط أو محجوب بعدد من المضائق والممرات البحرية بما في ذلك مضيق كوريا، أوسيومي كاييكو، قنال باشي، ومضيق ملقا... فلو أعيد توحيد تايوان مع البر الرئيسي ستتمتع الصين بطريق عريض على طول الممرات الشرقية والجنوبية، كما ستصبح تايوان حاملة طائرات لا تغرق، كما ستصبح قلعة ومحوراً تجارياً على الحدود بين شرقي بحر الصين وبين بحر جنوبي الصين.[1]

تعتبر الصين تايوان جزءاً لا يتجزأ منها، وهنا تؤكد الحكومة الصينية دائماً أنها تحتفظ بحق استخدام القوة العسكرية في حال إعلان تايوان الاستقلال الرسمي، و دونت هذا الموقف في قانون مناهضة الانفصال عام 2005، لذلك رهن الحزب الشيوعي الحاكم في الصين شرعيته بوصفه الضامن الوحيد للوحدة الوطنية، والحامي لسيادة البلاد، و يعتبر قضية تايوان مسألة مصيرية مقدسة، وقد ورد في الكتاب الأبيض الذي

[1] كونج زهيغيو، **إنشاء القوة البحرية الصينية التحديات وإدارة الاستجابات**، ترجمة حليم نصر، الطبعة الأولى،(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، جانفي 2017)، ص.69.

أصدرته الحكومة الصينية في ماي2015 بعنوان الإستراتيجية العسكرية للصين عبارات لا تقبل التأويل وتتعلق بقضية تايوان: «إعادة توحيد الصين هو اتجاه لا مفر منه [...] قد تحافظ العلاقات عبر المضيق [بين تايوان والصين] على قوة دفع سليمة من التنمية السلمية، ولكن لم يتم بعد إزالة السبب الجذري لعدم الاستقرار، والقوى الانفصالية لاستقلال تايوان وأنشطتها لا تزال تمثل أكبر تهديد للتنمية السلمية وللعلاقات عبر المضيق».[1]

وقد انقسم الأسلوب الصيني الرسمي في معالجة مسألة استعادة تايوان وفقا لمرحلتين[2]:

– **المرحلة الأولى:** وهي مرحلة ما يطلق عليه بأسلوب التفكير العسكري في حسم المسألة، والذي استمر بشكل جدي حتى عام 1979، رغم محاولات الحلول السلمية التي قد بدأت في حقيقة الأمر منذ عقد الخمسينيات من القرن العشرين.

– **المرحلة الثانية:** وهي مرحلة المعالجة الدبلوماسية، أو استخدام أسلوب السياسة اللينة والتي بدأت مع بداية عقد الثمانينات من القرن العشرين، نتيجة تطور العلاقات الصينية الأمريكية، مما دفعها إلى التراجع عن تصعيد المسألة، وعدم استخدام الأسلوب العسكري، إذ أصدرت اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب لجمهورية الصين عام 1979، خطابا بمثابة السياسية العامة التي ستنتهجها الحكومة الصينية لتسوية المسألة سلميا، مؤكدة التصميم على احترام الوضع القائم في تايوان واتخاذ سياسات وتدابير معقولة، إلى حين يتحقق إعادة توحيد الدولة.

و يظهر ذلك من خلال تبني النظام السياسي الصيني في العام 1984 صيغة الزعيم "دنج تشاو بينج" لتوحيد الأقاليم الصينية مع الوطن الأم، وفي مقدمتها تبرز تايوان وفق رؤية "دولة واحدة ونظامين" التي يرى فيها النظام الصيني الصيغة التوافقية مع التطورات الحديثة التي واكبت مشروع الصين التحديثي الإصلاحي، لاسيما أن هذه الصيغة تتعرض للتطبيق العملي على أرض الواقع، إذ عادت كل من هونج كونج وماكاو إلى السيادة الصينية.[3]

شعرت الصين بالقلق عندما انتخبت تايوان تشين شوي رئيساً في عام 2000. حين أيّد مبدأ الانفصال التام و«الاستقلال» وزاد الطين بلة بإعادة انتخاب تشين مرة أخرى في عام 2004 و أدى إلى قيام الصين بإصدار «قانون مناهضة الانفصال» في 14 مارس 2005، حيث نص على حق الصين في

[1] ناصر التميمي، مرجع سابق ، ص.66

[2] عدنان خلف البدراني، **السياسة الخارجية الصينية بين الثابت و المتنغير(نماذج مختارة)** ، (عمان: شركة الأكاديميون للنشر و التوزيع، 2019)، ص.62

[3] عدنان خلف البدراني، المرجع السابق، ص.ص 62-63

استخدام «الوسائل غير السلمية» ضد تايوان حال حاولت الانفصال عن الصين، وهدأت العلاقات المحتدمة بين البلدين بوصول ما بينغ جيو في عام 2008 إلى سدة الرئاسة، وعمل على تحسين العلاقات مع الصين من خلال الاتفاقات الاقتصادية وإقامة حوار وتواصل بين حكومتي البلدين لتطبيع العلاقات بينهما، إلى حد أنه تم تنظيم لقاء قمة استثنائي في سنغافورة بين قيادتي البلدين وذلك في 7 نوفمبر 2015 وعُدّ ذلك اللقاء الأول من نوعه منذ قطيعة العلاقات في عام 1949.[1]

في 10 أوت 2022 أصدر مكتب شؤون تايوان التابع لمجلس الدولة ومكتب الإعلام بمجلس الدولة بجمهورية الصين الشعبية كتابا أبيضا بعنوان "مسألة تايوان وإعادة توحيد الصين في العصر الجديد" ، وصدر الكتاب الأبيض للتأكيد على حقيقة أن تايوان جزء من الصين، بغية إظهار عزم الحزب الشيوعي الصيني والشعب الصيني وتمسكهما بإعادة التوحيد الوطني، وللتأكيد على موقف وسياسات الحزب الشيوعي الصيني والحكومة الصينية في العصر الجديد، و أن تايوان تنتمي إلى الصين منذ العصور القديمة. وهذا القول له أساس تاريخي وقانوني سليم، وفقا للكتاب الأبيض.[2]

نص الكتاب الأبيض أيضا "إن تحقيق إعادة التوحيد الوطني الكامل مدفوع بتاريخ وثقافة الأمة الصينية ويتحدد من خلال الزخم والظروف المتعلقة بإحياء النهضة العظيمة للأمة الصينية. وينطبق الشيء نفسه عندما يتعلق الأمر بهدفنا المتمثل في إعادة التوحيد الوطني الكامل"، وتابع أن الحزب الشيوعي الصيني ملتزم بالمهمة التاريخية المتمثلة في حل مسألة تايوان وتحقيق إعادة التوحيد الكامل للصين، وأن عجلة التاريخ تمضي نحو إعادة التوحيد الوطني.[3]

وبمجرد تحقيق إعادة التوحيد السلمي في ظل مبدأ "دولة واحدة ونظامان"، سيرسي ذلك أسسا جديدة للصين لتحقيق مزيد من التقدم وإحياء النهضة للأمة الصينية. وفي الوقت نفسه، سيخلق فرصا هائلة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في تايوان وسيحقق فوائد ملموسة لسكان تايوان، وفقا للكتاب الأبيض، وذكر الكتاب

[1] محمد علي السقاف، "«الحلم الصيني» باستعادة تايوان"، موقع الشرق الأوسط، الرابط: http://bit.ly/3mSUhjQ ، تاريخ الإطلاع: 2023/03/10، على الساعة: 19:22

[2] "الصين تصدر كتابا أبيض بشأن مسألة تايوان وإعادة التوحيد في العصر الجديد"، موقع صحيفة الشعب اليومية أونلاين، الرابط: http://bit.ly/3ldZ7rn ، تاريخ الإطلاع : 2023/03/10،على: 00:11

[3] نفس المرجع

الأبيض أن إعادة التوحيد السلمي عبر المضيق لن تعود بالفائدة على الأمة الصينية فحسب، بل ستعود بالنفع على جميع الشعوب والمجتمع الدولي كله.[1]

لذلك، كانت إعادة دمج تايوان مع الصين في أسرع وقت ممكن لا تشكل فقط خطوة في اتجاه القوة البحرية المتكاملة، لكنها أيضاً كانت ذات أهمية قصوى من أجل مسائل السيادة التي يمكن أن تتصرف الصين إليها.[2]

ثالثا: المكانة الدولية للصين في مدرك العقيدة الأمنية الصينية

يعتبر تشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب هدفا رئيسيا في السياسة الخارجية الصينية، خاصة لفترة بعد الحرب الباردة، فالصين ترفض استمرار نظام دولي رهينا للقوة الأمريكية، ساعية بذلك إلى تشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب تمثل فيه الصين القوة الرئيسية في المحيط الآسيوي والباسيفيكي. «فالصين مقتنعة أن الواقع الدولي يشهد تغيرات عميقة تجعل من هيمنة قوة واحدة أمرا غير مقبول، إذ هناك دول أخرى كثيرة مختلفة من حيث الثقافات والأديان ومستوى النمو الاقتصادي، ومن حقها تقرير شؤونها والمشاركة في إدارة الشؤون العالمية عبر التشاور وفقا لمبدأ المساواة. لهذا لا يمكن لدولة واحدة أن تقود العالم، وتسير كل هذه الاختلافات، لذلك تعتبر النتيجة المنطقية لوجود عالم متعدد الأقطاب.[3]

ظهر التعريف الرسمي لـ نمط جديد من علاقات القوى الكبرى" في شهر جوان 2013 أثناء لقاء *"شي جين بينغ– Xí Jìnpíng* " بالرئيس الأمريكي " باراك أوباما – *Obama Barack"* في سانيلاندز بكاليفورنيا ، لخص شي مضامين المفهوم في ثلاث نقاط لا صراعات أو مواجهات، احترام متبادل، وتعاون مربح للجانبين، وكان بارزا منذ الوهلة الأولى أن العلاقات الصينية الأمريكية هي بيت القصيد في بناء هذا النمط من العلاقات وأن "الاحترام المتبادل" هو أساسها، أي ما يعبر صراحة عن هدف الصين في نيل الاعتراف بها كـ"قوة كبرى" وإقرارا منها بأن التعايش مع الولايات المتحدة بسلام لا يتحقق إلا عبر احترام مصالحها الأساسية.[4]

---

[1] "الصين تصدر كتابا أبيض بشأن مسألة تايوان وإعادة التوحيد في العصر الجديد"، مرجع سابق

[2] كونج زهيغيو، المرجع السابق ، ص.73.

[3] محمد زين العابدين دايد، "الطموح الجيوبوليتيكي الصيني"، **دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 5، العدد2،2021، ص.470.

[4] فاطمة الزهراء حشاني، توفيق حكيمي،" السياسة الخارجية الصينية في عهد شي جين بينغ: معالم التحول وخلفياته "، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني** ، المجلد 05، العدد 02، جانفي 2020، ص.789

ومع الصعود الصيني، أصبح القادة الصينيين أكثر قدرة على توصيف رؤيتهم للنظام الدولي بوضوح دون الحاجة إلى توظيف إشارات غير مباشرة أو إيحاءات، لكنّهم أصبحوا يولون اهتماما أكبر في المقابل بمدى دقة التعبير نظراً لحساسية تفسير التصوّر الصيني للنظام الدولي لدى الآخرين المتوجسين أصلاً من أن يترافق الصعود الصيني مع توجهات لتقويض النظام الدولي،[1] وفي هذا الإطار، رسخت مبادرة الحزام والطريق" نفوذا صينيا في الاقتصاد السياسي العالمي في القرن الحادي والعشرين وفي حال قدر للمبادرة اكتمال التنفيذ، ستتبوأ الصين مركز النظام الاقتصادي والمالي الناشئ وفي المقابل، يمثل تصور الصين لـ "نمط جديد من علاقات القوى الكبرى" معلما آخر في طريق سعي الصين لتحقيق أهدافها الجيو – استراتيجية بوصفها قوة كبرى.[2]

على ضوء ما سبق، يقدم الرئيس شي ووزير خارجيته وانغ يي الصين كقوة كبرى وليس كدولة نامية كما دأبت القيادات الصينية السابقة على ترديده، ويتعين على ضوء ذلك من القوى الكبرى الأخرى وعلى رأسها الولايات المتحدة أن تعترف بمكانة الصين كقوة كبرى مساوية وأن تستبعد في نفس الوقت الصورة النمطية اللصيقة بكل إضافة جديدة إلى صفوف القوى الكبرى، وتأكيدا من بكين بأن ما حدث في الماضي لا يمكن تطبيقه على الصين اليوم لأن "عقلية الحرب الباردة التي عفا عليها الزمن ليس لها مكان في عصر العولمة الجديد... ولأن الصين لن تسعى أبداً للهيمنة على العالم.[3]

المبحث الثاني: بحر الصين الجنوبي من منظور العقيدة الأمنية الصينية

عملت الصين على حماية مصالحها والحفاظ على وحدتها وسيادتها، لذلك جاءت التوجهات الصينية في بحر الصين الجنوبي لتصب في نفس سياستها المنبثقة من عقيدتها الأمنية، وسعت لبسط سيادتها على بحر الصين الجنوبي من خلال خط التسع شرطات، ودعمت سيطرتها العسكرية بتدابير اقتصادية لتعزيز مكانتها في المنطقة، ومواجهة الدول المجاورة لها المطالبة هي الأخرى بسيادتها على أجزاء من بحر الصين الجنوبي.

[1] علي حسين محمود باكير،" مستقبل الصين في النظام العالمي (دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة)"، (أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة بيروت العربية، 2016)، ص. 197

[2] فاطمة الزهراء حشاني، توفيق حكيمي، المرجع السابق، ص.794

[3] نفس المرجع، ص.790

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية لبحر الصين الجنوبي

تكمن الأهمية الإستراتيجية لبحر الصين الجنوبي* في كونه أقصر الطرق التي تصل بين المحيطين الهادئ والهندي، وهو يمتاز أيضاً بوجود أكثر خطوط الملاحة ازدحاماً بحركة السفن في العالم، إذ تمر عبره ما قيمته نحو 3 تريليونات من التجارة الدولية كل عام، وكذلك يحتوي على احتياطات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي تقدر بين 23 إلى 30 مليار طن من النفط، و16 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي،[1] ويمكن فهم المعنى الجيوسياسي لبحر الصين الجنوبي إذا أخذ المرء في الاعتبار الجوانب التالية: إنه ممر نقل وتجاري مهم ، فضلاً عن كونه ذا قيمة إستراتيجية لهندسة مبادرة الحزام والطريق الصينية أكثر من 5 مليارات دولار تتدفق البضائع والمواد الخام عبر ممرات الشحن هذه سنويًا، تستخدم 50% من الناقلات هذا الطريق البحري لنقل النفط.[2]

يحد بحر الصين الجنوبي من الجنوب البر الصيني الرئيسي، متضمنا جزيرة تايوان شرقاً، و من الغرب الفلبين، و من الشرق شبه الجزيرة الماليزية وسوماترا، وصولا إلى مضيق ملكا غرباً، أما من الجهة الشمالية لجزر بانغكا – بليتونغ وبورنيو.[3]

*في بيان أصل إطلاق هذا الاسم على البحر بالإنكليزية، ثمة من يشير إلى أنه نتيجة للاهتمام الأوروبي المبكر بالبحر كطريق مهمة تربط بين أوروبا وجنوب آسيا بالإمكانات التجارية الواعدة للصين. لذا، فإن البحارة البرتغاليين سموه في القرن السادس عشر بحر الصين، إلا أنه في ما بعد برزت الحاجة إلى ضرورة التفريق بين تسميته وتسمية المسطحات المائية المجاورة، وهو ما قاد بالنتيجة إلى تسميته بحر الصين الجنوبي (المرجع: صالح مجيد دياري، **بحر الصين الجنوبي: تحليل جيوبوليتيكي**، الطبعة الأولى، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018، الرابط: http://bit.ly/3FCwsDa ، تاريخ الإطلاع: 2023/02/28 على الساعة 22:02)

[1] بتول رحال، " بحر الصين الجنوبي.. الأهمية الاستراتيجية ومستقبل الصراع "، موقع الميادين.نت، الرابط: http://bit.ly/3JK4tCU ، تاريخ الإطلاع: 2023/02/25، على الساعة: 20:56

[2] Marek Musioł, « Power Analysis and Geopolitical Codes of South China Sea States in the Context of Contemporary Geopolitics », polish political science yearbook, vol. 48(3),(2019), p.414

[3] علي طارق جاسم الزبيدي، "الصراع الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين حول بحر الصين الجنوبي (دراسة جيوبوليتيكية) "، **مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الإنسانية**، المجلد 3 ، العدد 1، جوان 2022، ص.74

الشكل (03): الموقع الجغرافي لبحر الصين الجنوبي

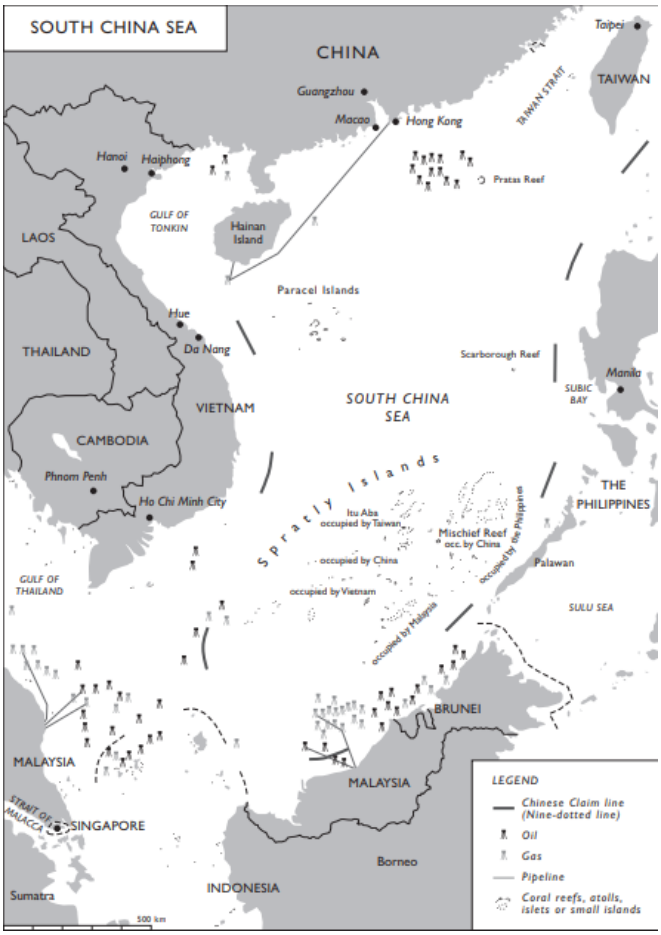

Source ; Erik Beukel, China and the South China Sea: Two Faces of Power in the Rising China's Neighborhood Policy, Working Paper, Danish Institute for International Studies DIIS, Copenhagen , 2010,p10.

بحر الصين الجنوبي هو بحر يقع غرب المحيط الهادئ، و يربط الشرق الأوسط بمنطقة القارة الهندية بشمال شرق آسيا وتبلغ مساحته 3.5 مليون كيلومتر مربع، ويعتبر مع البحر المتوسط أكبر بحار العالم، وهو ما جعل الدول المطلة عليه تتنافس في الاستيلاء على الجزر المتناثرة فيه، التي يتجاوز عددها 205 جزر، أشهرها باراسيل وسبراتلى وعدد من الصخور و الكثبان الرملية والشعاب المرجانية، ومعظمها جزر غير مأهولة بالسكان، ويتشكل بعضها من عدد قليل من الصخور.[1]

يتفرع بحر جنوب الصين من المحيط الهادي ويربطه "مضيق تايوان" ببحر شرق الصين، والجزء الجنوبي الغربي منه يمتد من خليج تايلند إلى بحر جاوة. والماء في كافة أنحاء هذه المنطقة ضحل غالبا

[1] دينا شيرين ابراهيم ، "معضلة بحر الصين الجنوبي وإمكانية حدوث مواجهة عسكرية مباشرة بين أمريكا والصين"، موقع المركز الديمقراطي العربي، الرابط: http://bit.ly/3YW9FJq ، تاريخ الإطلاع: 2023/02/28 على الساعة: 18:50

(أقل من 61 مترا). أما الجزء الشمالي الشرقي للبحر فعميق، وأطول الأنهار التي تصبّ فيه هي "نهر اللؤلؤ" و"النهر الأحمر" و"نهر ميكونغ" و"نهر تشاو فرايا".[1]

ويُعتقد أن هذا البحر يحتوي على احتياطيات ضخمة من الطاقة (النفط والغاز) تُقدر بما يتراوح بين 23 و30 مليار طن من النفط و16 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي. وتقول التقديرات الصينية إن نحو 70% من احتياطياته من النفط والغاز توجد في مناطق مياهه العميقة التي تبلغ مساحتها 1.54 مليون كيلومتر مربع، أو المناطق البحرية التي يتجاوز عمقها 300 متر، ويضم في أعماقه العديد من الكابلات الحيوية لخدمات الاتصالات الدولية.[2]

ويعد بحر الصين الجنوبي من المستودعات الرئيسة للحياة البحرية عالمياً، ويحتل المرتبة الرابعة عالمياً من بين 19 ميدان، وينتج 10 % من الصيد العالمي من الأسماك، وأن أكثر من نصف مليار نسمة يعتمدون على اقتصاد الصيد وللطعام. والصين أكثر دول بحر الصين الجنوبي ترسل زوارق صيد في الشهر الواحد وتقدر بالآلاف، وبالإضافة إلى التنوع الكبير في الحياة البحرية لبحر الصين الجنوبي فإن فيه مصادر لمعادن؛ وأهمها معدن الأرض النادر الذي فيه أكبر مصدر عالمياً ويدخل في الصناعات الدقيقة المتطورة.[3]

وتتمثل الأهمية الإستراتيجية لبحر الصين الجنوبي في[4]:

– يؤدي بحر الصين دوراً حاسماً في الاقتصاد العالمي، حيث يتم نقل ما تقدر قيمته 5 تريليونات دولار من البضائع عبر الممرات الملاحية في بحر الصين الجنوبي، بما في ذلك أكثر من نصف الحمولة السنوية للأساطيل التجارية في العالم وثلث حركة النقل البحري في جميع أنحاء العالم.

– يعتقد أن المنطقة غنية بالموارد الطبيعة، وخصوصاً النفط والغاز. وفي هذا السياق تقدر وكالة الطاقة الأمريكية أن المنطقة تشتمل على احتياطيات تقدر بنحو 11 مليار برميل من النفط الخام، ونحو 190 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي. لكن التقديرات الرسمية الصينية أعلى من ذلك كثيراً، إذ ترجح

---

[1] "بحر جنوب الصين.. نزاع سيادة ينذر بمواجهة دولية"، موسوعة الجزيرة نت، الرابط: http://bit.ly/3ZornFG ، تم الإطلاع: 2023/03/31، على الساعة: 00:37

[2] نفس المرجع

[3] كاظم هاشم نعمة، **تنافس القوى على إقليم جنوب شرق آسيا "آسيان"**، (الدوحة: المعهد الدبلوماسي لوزارة خارجية دولة قطر ، 2023)، ص.324.

[4] ناصر التميمي، مرجع سابق، ص.69.

بكّين أن تختزن المنطقة 213 مليار برميل من النفط الخام، ونحو 56 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي.

– يمثل بحر الصين الجنوبي حجر الزاوية في إستراتيجية بكين من أجل عودة جزيرة تايوان إلى السيادة الصينية، والتحول إلى قوة بحرية عالمية، وحماية طرق التجارة البحرية التي تمثل شريان الحياة للاقتصاد الصيني.

أولا: الممرات البحرية

توجد في بحر جنوب الصين ممرات ملاحية رئيسية وحيوية للعالم أجمع صار بسببها ثاني أكثر الممرات البحرية العالمية ازدحاما بحركة سفن الشحن، إذ تمر عبره 300 سفينة يوميا (200 منها ناقلات نفط) محملة ببضائع تتجاوز قيمتها السنوية 5.3 تريليونات دولار، تمثل ثلث التجارة العالمية العابرة وخُمس البضائع الداخلة إلى الموانئ الأميركية والخارجة منها.[1]

تعتبر الممرات البحرية التي تمر عبر بحر الصين الجنوبي من أكثر الممرات المائية البحرية ازدحامًا وأهمها في العالم. في عام 2016 ، قاموا بنقل ثلث الشحن العالمي بالكامل بقيمة تقدر بنحو 3.4 تريليون دولار .وشمل ذلك ما يقرب من 40 في المائة من إجمالي تجارة الصين و 90 في المائة من واردات البترول من الصين واليابان وكوريا الجنوبية – وما يقرب من 6 في المائة من إجمالي التجارة الأمريكية .هذه الممرات البحرية هي شريان عسكري حيوي حيث يمر الأسطول السابع للولايات المتحدة بانتظام بين المحيط الهادئ والمحيط الهندي (بما في ذلك خليج البنغال).[2]

حيث يمر أكثر من نصف الشحن العالمي السنوي للسلع عبر مضايق ملقا و لومبوك و سوندا، و يمثل النفط و الغاز الطبيعي المسال و الفحم و الحديد أغلبية الشحنات العابرة، فأكثر من 100 ألف ناقلة للنفط و ناقلة للحاويات و سفن تجارية أخرى تعبر تلك المضايق سنويا، و تحمل ناقلات النفط أكثر من 3 ملايين برميل من النفط الخام عبر تلك المضايق يوميا، و يمر عبر مضيق ملقا لوحده أكثر من 5.9 مليون برميل من النفط يوميا، و يمتاز بحر الصين الجنوبي بكون ما يمر عبره من نفط و غاز طبيعي مسال هو أكثر بثلاث مرات مقارنة بما يعبر قناة السويس، و أكبر بخمسة عشر مرة مما يعبر قناة بنما، و أغلب هذا

[1] "بحر جنوب الصين.. نزاع سيادة ينذر بمواجهة دولية"، مرجع سابق

[2] Marvin Ott, The South China Sea in Strategic Terms, The Wilson Center, Link : https://bit.ly/3LI6KB6 , Viewed on 22/03/2023, at 23:02

النفط الخام يأتي من الخليج العربي متجها إلى اليابان و كوريا الجنوبية و تايوان... و حوالي ثلث الغاز الطبيعي المسال المتجه إلى تلك الدول يمر عبر هذه المنطقة الحرجة.[1]

ثانيا: جزر بحر الصين الجنوبي

تمتاز جزر بحر الصين الجنوبي بأهميةٍ إستراتيجية كبرى، ما جعلها محل نزاع بين دوله، لذا تحاول الصين السيطرة على الجزر الأكثر أهمية وهي: سبراتلي، براسيل، براتاس، ماكلسفيلد، وتتنازع عليها مع دول أخرى، و تتوزع على النحو التالي[2]:

- مجموعة جزر سبراتلي وتفوق 100 جزيرة، تتوزع على أحد عشر إقليما، على مساحة 1000كلم^2، وانحصر فيها النزاع بين الصين وفييتنام، حيث وصل إلى حد الصدام العسكري في 19 كانون الثاني 1974 وبنتيجتها أصبحت سبراتلي تحت سيطرة الصين.
- مجموعة جزر باراسيل وهي تتوسط المسافة بين الساحل الجنوبي لجزيرة هاينان وساحل فييتنام الأوسط وتتكون من عشر جزر وجرف صخرية، وتشغل مساحة 200كلم^2، وقد أصبح هذا الأرخبيل تحت السيطرة الصينية بعد انتصارها على الفيتنام في العام 1974.
- مجموعة جزر براتاس تقع على بُعد 300 كلم جنوب شرق هونغ كونغ و548 كلم جنوب تايوان، و500 كلم شمال غرب جزيرة ليزون أكبر جزر الفيليبين، وقد بقيت لمدةٍ طويلة من الزمن تحت السيطرة التايوانية.
- قطاع ماكلسفيلد يقع على بعد حوالى 300 كلم جنوب شرق أرخبيل باراسيل، وطوله 140 كلم وعرضه 60 كلم، وهو جرف رملي يتكون من مجموعة جزر صغيرة منخفضة .

المطلب الثاني: المطالب السيادية الصينية على البحر الجنوبي

إن التاريخ الغني والمعقد لبحر الصين الجنوبي هو الأساس للمطالبات البحرية الصينية الحالية. ولتأكيد السيادة يذكر العلماء الصينيون أن مياه بحر الصين الجنوبي كانت معروفة منذ زمن بعيد للصيادين والبحارة الصينيين.[1]

---

[1] عبد القادر دندن، "الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة و تأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي: آسيا الوسطى – جنوب آسيا– شرق و جنوب شرق آسيا"،(أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية. تخصص علاقات دولية ، جامعة الحاج لخضر– باتنة، 2013/2012)، ص.ص 283–284

[2] حيدر علي سكينه، "الأهمية الجيو – استراتيجية لبحر الصين الجنوبي، والصراع الأميركي – الصيني حوله"، **مجلة الدفاع الوطني**، بيروت، العدد 115 – كانون الثاني 2021، ص.ص 12–13

يرجع تاريخ المواطنين الصينيين الذين يعيشون ويعملون في جزر بحر الصين الجنوبي إلى أسرة هان الصينية منذ حوالي 2000 عام، ووصف المؤرخون في وثائق عديدة من أسرة هان وأسرة جين (266-420 بعد الميلاد) مشاهد لصيادين صينيين قدماء يقومون بالصيد وجمع المرجان واللؤلؤ في منطقة بحر الصين الجنوبي، وأصبح بحر الصين الجنوبي الذي يضم جزر نانشا، منطقة صيد تقليدية للصيادين الصينيين الذين يبحرون خلال الرياح الموسمية للذهاب إلى المياه للصيد كل عام ويعتبرن جزر بحر الصين الجنوبي قاعدتهم.[2]

الشكل (04): موقع جزر باراسيل و سبارتلي و هاينان بالنسبة للصين

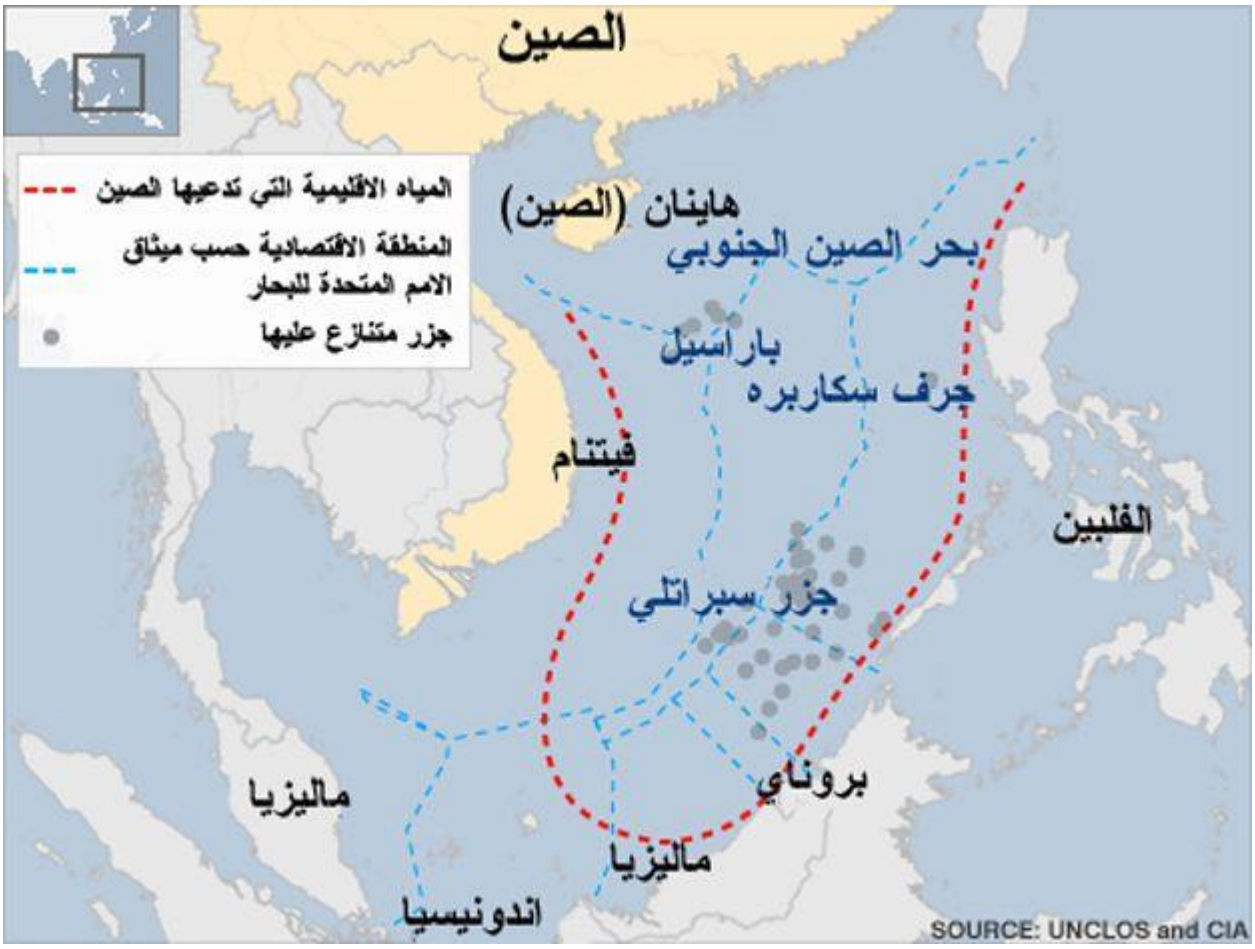

المصدر: موقع بي بي سي نيوز عربي، الموقع: https://bit.ly/3MxTqiP

[1] نور خضير عباس الزيدي، مهيمن عبد الحليم طه الوادي،" النزاع على منطقة بحر الصين الجنوبي"، **مجلة نسق**، ملحق عدد 31، 30 سبتمبر 2021، ص.99

[2] "خلفية: الصينيون يعيشون ويعملون في بحر الصين الجنوبي منذ العصور القديمة"، موقع شبكة الصين العربية، الرابط: https://bit.ly/3z47hpp ، تم الإطلاع: 2023/03/12، على الساعة: 20:10

وفي القرنين الـ15 والـ16، لم يستخدم الصيادون الصينيون من جزيرة هاينان جزر بحر الصين الجنوبي كقاعدة للصيد فقط، ولكن قاموا أيضا ببناء منازل واستصلاح أراضي للزراعة على الجزر. وتتواجد العديد من آثار المباني من أسرتي مينغ وتشينغ على هذه الجزر. [1]

قام الصيادون الصينيون تدريجيا خلال هذه الفترة بعمليات صيد كبيرة في المنطقة. وفي بداية القرن الـ19 بدأوا شحن جزء من منتجاتهم البحرية مباشرة إلى سنغافورة لبيعها، وفي بداية القرن الـ20، أصبح الصدف والسماد مواد ملاحية وكيماوية هامة. واشترك تجار صينيون في إنتاج واسع النطاق للصدف في جزر نانشا . وخلال فترة جمهورية الصين (1912–1949 بعد الميلاد) حصل رجال أعمال صينيون على امتيازات من الحكومة الصينية آنذاك لإدارة موارد جزر بحر الصين الجنوبي[2].

في جويلية 1949م، أصدرت حكومة الصين «لوائح تنظيمية لمكتب الرئيس التنفيذي لمنطقة هاينان الخاصة» التي تضم "جزيرة هاينان وجزر دونغشا وجزر شيشا وجزر تشونغشا وجزر نانشا والجزر الأخرى التابعة لها" إلى منطقة هاينان الخاصة، بعد تأسيسها في أول أكتوبر 1949م، جددت جمهورية الصين الشعبية التأكيد على سيادتها على جزر بحر الصين الجنوبي وحقوقها ومصالحها المعنية في بحر الصين الجنوبي. وظلت الصين تمارس الدوريات وتنفيذ القانون واستغلال الموارد والاستطلاع العلمي وغيرها من النشاطات في جزر بحر الصين الجنوبي ومجالات المياه المعنية بلا انقطاع.[3]

في عام 1951م، حدد مؤتمر سان فرنسيسكو لمعاهدة السلام مع اليابان، أن اليابان تتخلى عن جميع الحقوق في جزر نانشا وجزر شيشا. وفي عام 1952م، أعلنت حكومة اليابان رسميا التخلي عن جميع الحقوق في جزيرة تايوان وجزر بنغهو وجزر نانشا وجزر شيشا. « »، الخريطة الـ15 من الأطلس، تم رسم جزر شيشا وجزر نانشا في خريطة جنوب شرقي آسيا للأطلس، كأراضي تعود للصين.[4]

تعود جذور النزاع في بحر الصين إلى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، عندما أعلنت "جمهورية الصين" أن السيادة على كامل جزر بحر الصين، قد آلت إليها عقب قبول اليابان الاستسلام بموجب إعلان القاهرة (1943)، تبع ذلك قيام جمهورية الصين في نوفمبر 1946 بإرسال سفن حربية لإحكام سيطرتها

[1] "خلفية: الصينيون يعيشون ويعملون في بحر الصين الجنوبي منذ العصور القديمة"، مرجع سابق

[2] نفس المرجع

[3] "تمسك الصين بحل النزاعات المعنية بينها وبين الفلبين في بحر الصين الجنوبي عبر التفاوض"، مخوثع تلفزيون الصين المركزي، الرابط: https://bit.ly/43o05BW، تم الإطلاع: 2023/03/18، على الساعة: 23:17

[4] نفس المرجع

على الجزر، وقد أسس لهذا النزاع ما عرف بخط "الشرطات (أو القواطع) التسع line9 dashes–الذي أعلنته حكومة "جمهورية الصين"، بموجب خريطة نُشرت في الأول من ديسمبر سنة 1947، حدد حدود سيادة الصين في بحر الصين الجنوبي. وقد أخذ الخط شكل حرفU ، مكونا من إحدى عشر شرطة غير متصلة. وبموجب هذا الخط وقع الجزء الأكبر من البحر تحت السيادة الصينية، بما في ذلك جزر باراسيل، وقد أُعيد التأكيد على هذا الخط، كأساس لتحديد حدود السيادة الصينية في بحر الصين الجنوبي، من جانب حكومة "جمهورية الصين الشعبية".[1]

الشكل (05): خريطة توضح الخطوط التسعة للطالبات الصينية في بحر الصين الجنوبي

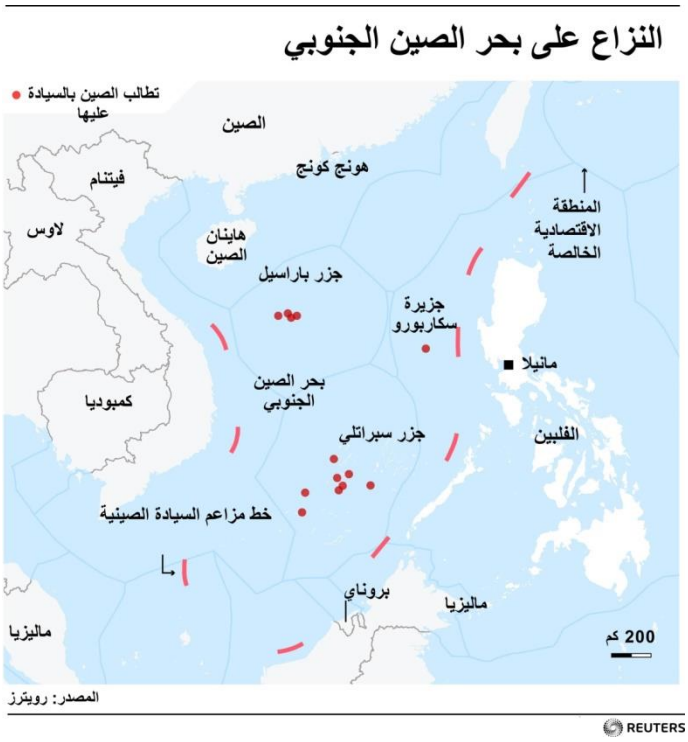

المصدر: موقع يومية الوسط عن موقع رويترز، الرابط : https://bit.ly/3OkK7UG

توضح الخريطة المطالبات الصينية في بحر الصين الجنوبي و التي من الواضح أنها تستهدف الهيمنة على غالبية مساحة بحر الصين الجنوبي و الجزر الإستراتيجية الواقعة ضمنه و أهمها جزيرتي سبارتلي و باراسيل.

[1] محمد فايز فرحات، النزاع في بحر الصين الجنوبي و المصالح المصرية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، الرابط: http://bit.ly/3MbhMPx ، تاريخ الإطلاع: 2023/04/01، على الساعة: 01:36

أعادت جمهورية الصين الشعبية التي تأسست في الصين القارية عام 1949 التأكيد على الخط U، لكنها أزالت الشرطين الواقعين في خليج تونكين، إلا أن الخرائط ذات الاتجاه الرأسي التي نشرتها الصين في عامي 2013 و 2014 تتضمن أيضًا شرطة عشرية تقع إلى الشرق من تايوان.[1]

الشكل (06):"خريطة أمريكية" تؤكد سيادة الصين على البحر الجنوبي لسنة 1947

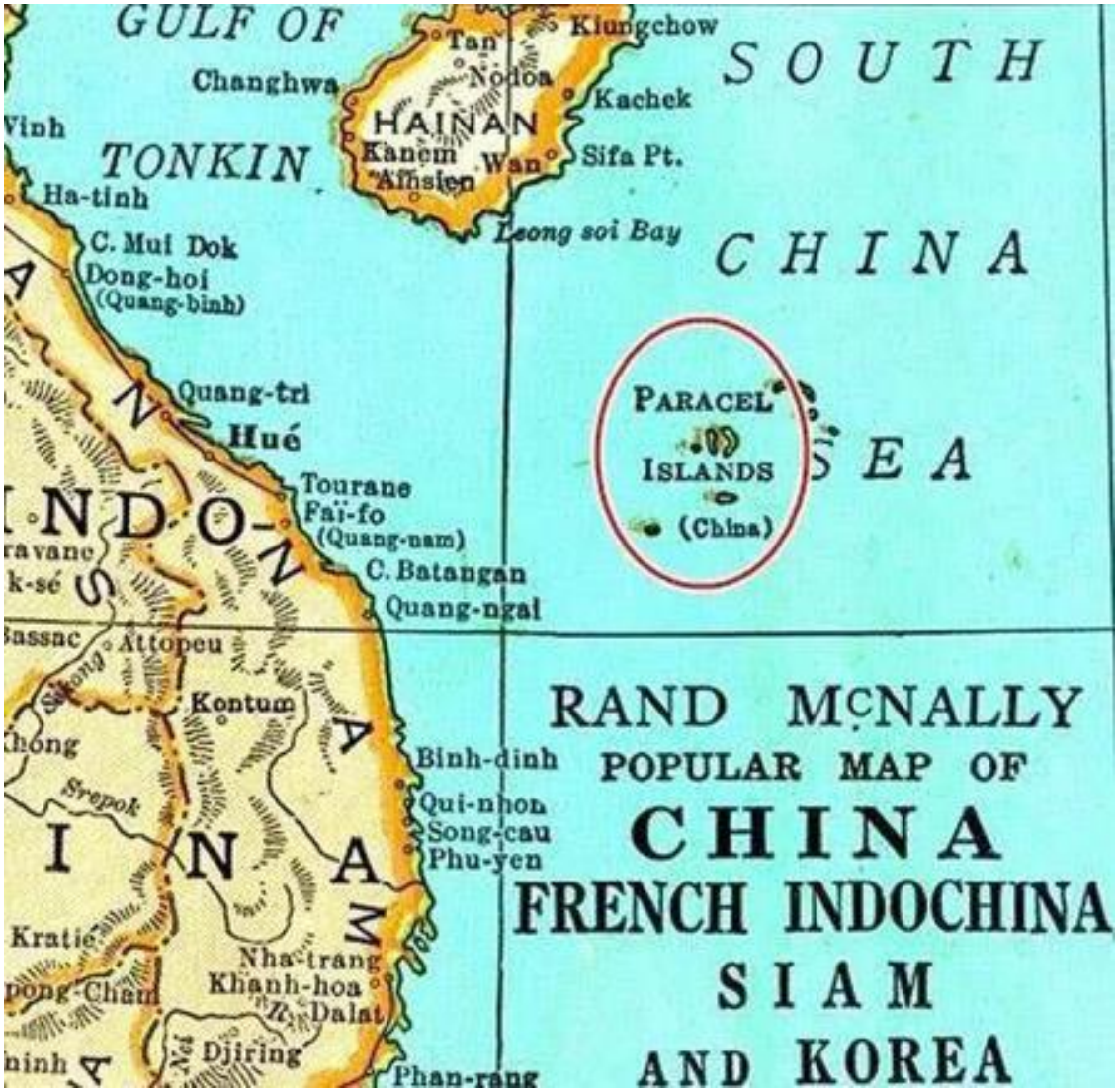

المصدر: صحيفة الشعب اليومية أون لاين، الرابط: https://bit.ly/40FWRc0

تجدر الإشارة إلى أن الخريطة أضافت كلمة "الصين" تحت اسم "Paracel Islands" الذي أطلقت الصين عليه اسم جزر شيشا، ما يثبت أن معد الخريطة أدرج جزر شيشا ضمن حدود الصين. كما عالجت

[1] نور خضير عباس الزيدي، مهيمن عبد الحليم طه الوادي، المرجع السابق، ص.ص 99-100

منطقة) "Formosa" تايوان باللغة البرتغالية) بنفس الطريقة حيث أضافت كلمتي "تايوان" و"الصين" تحت اسم "Formosa" ما يؤكد سيادة الصين على تايوان.[1]

يشار في الموسوعات والحوليات والخرائط الصادرة في العديد من الدول إلى أن جزر نانشا تعود للصين. ومن تلك المنشورات: «موسوعة وورلدمارك لدول العالم» الصادرة عن دار وورلدمارك الأمريكية للنشر عام 1960؛ «حولية الصين الجديدة» الصادرة عن مكتبة فار إيستين اليابانية عام 1966؛ طبعات «أطلس العالم الكبير» الصادرة في جمهورية ألمانيا الاتحادية عام 1957 وعام 1958 وعام 1961؛ «أطلس الأرض والجغرافيا» الصادر في جمهورية ألمانيا الديمقراطية عام 1958؛ «أطلس هاك الكبير للعالم» الصادر في جمهورية ألمانيا الديمقراطية عام 1968؛ طبعات «أطلس العالم» الصادرة في الاتحاد السوفييتي خلال الفترة ما بين عام 1954 وعام 1959؛ الصور الملحقة بـ«التقسيمات الإدارية في الدول الأجنبية» الصادرة في الاتحاد السوفييتي عام 1957؛ «أطلس العالم» الصادر في هنغاريا عام 1959؛ «أطلس السياسة والاقتصاد العالمي في طبعة مصورة» الصادر في هنغاريا عام 1974؛ «أطلس جيب للعالم» الصادر في تشيكوسلوفاكيا عام 1959؛ «أطلس العالم الجغرافي» الصادر في رومانيا عام 1977؛ «أطلس السياسة والاقتصاد الدولي» الصادر عن دار لاروس الفرنسية للنشر عام 1965؛ «أطلس لاروس الحديث» الصادر عن دار لاروس الفرنسية للنشر عام 1969؛ الخرائط الملحقة بطبعة عام 1972 وطبعة عام 1983 من «الموسوعة العالمية» الصادرة عن دار هيبون شا اليابانية و«أطلس العالم الكبير» الصادر عن نفس الدار اليابانية عام 1985؛ الصور الملحقة بـ«العالم ودوله» الصادر عن مركز البيانات الجغرافية الياباني عام 1980؛ وغير ذلك.[2]

المطلب الثالث: المصالح الحيوية الصينية في بحر الصين الجنوبي

تطل الصين على البحر من جهة الشرق والجنوب الشرقي، وتعتبر الصين من بين أطول الدول من حيث ساحل البحر في العالم ، ويباع حلول ساحاتها 18.000 كم ، من مصب نهر يالو على الحدود

[1] خريطة أمريكية" تؤكد سيادة الصين على البحر الجنوبي وتفضح المؤامرة، موقع صحيفة الشعب اليومية أون لاين، الرابط: http://bit.ly/40FWRc0 ، تم الإطلاع: 2023/04/02، على الساعة: 00:45

[2] "تمسك الصين بحل النزاعات المعنية بينها وبين الفلبين في بحر الصين الجنوبي عبر التفاوض"، مرجع سابق

الصينية الكورية في الشمال إلى مصب نهر بيلون على الحدود الصينية – الفيتنامية في الجنوب، وإذا ما أضفنا سواحل الجزر كان الساحل أطول بكثير.[1]

القسم الشرقي من البر الصيني يحده من الشمال إلى الجنوب بحر بوهاي والبحر الأصفر وبحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي ، وهي جميعا جزء من المحيط الهادي، ومن بين هذه البحار، يعتبر بحر الصين الجنوبي هو الأعمق حوضا ، والبحار الأخرى تقع على الجرف القاري ، أما الساحل الشرقي لجزيرة تايوان فيحده المحيط الهادي مباشرة.[2]

تدعي الصين السيادة الإقليمية في بحر الصين الجنوبي على جزيرتي سبارتلي و باراسيل، والحقوق البحرية على المياه ذات الصلة. الأساس المعاصر لمطالب الصين الإقليمية هو البيان الذي أصدره رئيس الوزراء الصيني تشو إنلاي في أغسطس 1951 أثناء مفاوضات معاهدة السلام بين الحلفاء مع اليابان. في البيان ، أعلن تشو سيادة الصين على جزر باراسيل وسبراتلي. أعادت الصين تأكيد مطالبتها بهذه الجزر في سبتمبر 1958عندما أكدت حقوقها في المياه الإقليمية خلال أزمة جينمن. كان إعلان عام 1958 هو المرة الأولى التي تربط فيها الصين مطالباتها بالسيادة الإقليمية بتأكيد الحقوق البحرية ، في هذه الحالة ، الحقوق في المياه الإقليمية. و مع تطور النظام القانوني البحري الدولي ، بدأت الصين في تقنين مطالباتها بالحقوق البحرية من خلال تمرير تشريعات محلية. عملت هذه القوانين على مواءمة النظام القانوني الصيني مع متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.[3]

يشرح الأستاذ (مينغ جيان لي Mingjian) الباحث الصيني بمدرسة راجاراتنام للدراسات الدولية بجامعة نانيانغ التكنولوجية – سنغافورة، في دراسة له على "مجلة التحديات الأمنية عن التغيرات الطارئة في مقاربة الصين لخلافات بحر الصين الجنوبي، أربع أسباب جيوبوليتيكية تجعل الصين حريصة على تحقيق وضع السيطرة في بحر الصين الجنوبي وما تمثله هذه المنطقة جيوبوليتكيا بالنسبة للصين[4]:

---

[1] شيوي قوانغ، **جغرافيا الصين**، ترجمة محمد ابو جراد،ط1، (بكين: دار النشر باللغات الأجنبية، 1987)، ص 2.

[2] نفس المرجع

[3] Taylor Fravel, « China's Strategy in the South China Sea », Contemporary Southeast Asia Vol. 33, No. 3 ,2011, p.p 293–294

[4] جلال خشيب،" البعد الجيوبوليتيكي للتنافس الصيني الأمريكي في منطقة بحر الصين الجنوبي.– د راسة نظرية الآثار الصعود الصيني على بنية النظام الدولي–"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص الدراسات الآسوية، جامعة الجزائر 3 ، 2017/2016)، ص.ص 217–218

السبب الأول، يمثل بحر الصين الجنوبي درعا طبيعيا للأمن الصيني في الجنوب، فالمناطق الواقعة جنوب الصين تعتبر مناطق ذات كثافة سكانية عالية وتطوّر نسبيا، لذا كان الاستقرار والأمن بالنسبة للصين في هذه المنطقة يعتبر أمرا حاسما للأمن القومي الصيني.

السبب الثاني، توفر موطئ قدم قوي للصين في بحر الصين الجنوبي، من شأنه أن يمنحها عمقا إستراتيجيا دفاعيا متميزا يمتد إلى مناطق نائية تقارب 1000 كلم، كما أن بعض أنماط النفوذ الصيني في بحر الصين الجنوبي ستكون بمثابة عامل كبح للأسطول السابع الأمريكي الذي يقوم بعبور المحيطين الهادي والهندي بشكل نشيط.

السبب الثالث، تحاط الصين جغرافيا بحزام من الجزر في الشرق، ونظرا لحقيقة أنّ الولايات المتحدة تهدف دوما للمحافظة على تواجد عسكري قوي في غرب الباسيفيك، فإنّ بيجين تشعر أن حيازتها على موطئ قدم قوي في بحر الصين الجنوبي سوف يمنح الصين على الأقل مساحة أكبر للمناورة الإستراتيجية.

أما السبب الرابع ، يؤمن الإستراتيجيون الصينيون أنّ الصين جغرافيا تعاني من حساسية كبيرة سواء على الأرض أو في البحر، هذه الحساسية المضاعفة تم تحسينها إلى حدّ ما بعدما حلت الصين خلافاتها الحدودية البرية مع جميع الجيران باستثناء الهند وبوتان إنّهم يؤمنون أن التحديات المستقبلية المرتبطة بالسيادة والسلامة الإقليمية للصين سوف تأتي في أغلب الأحيان عبر المحيط، بما فيه بحر الصين الجنوبي.

أولا: المزايا الإستراتيجية

تولي الصين في الأعوام الأخيرة خصوصا أهمية بالغة لهذا البعد الحسّاس المرتبط مباشرة بالأولويات القصوى للأمن القومي الصيني والمصالح العليا للبلاد على المدى البعيد، لأن ذلك يساعدها في مهمة الإصلاح الاقتصادي الداخلي والنمو، هذا ما جعل قادة الصين يسعون إلى إرساء سياسة جوار إقليمية تعزّز علاقات أكثر ودية وصداقة على المستوى السياسي وأكثر قربا وترابطا على المستوى الاقتصادي، وتعاون مشترك على المستوى الأمني مع الجيران، فمهمة الصين تكمن في جعل الجيران يشعرون بالأمن والأمان بشكل لا يجعلهم في موضع تحدّي للصعود الصيني المستمر في الإقليم. إلا أن القادة الصينيين لا يتوانون عن التأكيد مرارا وتكرارا أن سياسة الجوار الصينية لا تعني إطلاقا المساومة على الخلافات السياسية وحق السيادة القانونية على ما تدعيه الصين من حقوق في الجوار خاصة في بحر الصين الجنوبي، الأمر الذي

يدفع الصين إلى استخدام سياسة العصا الغليظة" في سياستها المرسومة تجاه الجوار الإقليمي عبر تعزيز قدراتها الأمنية والعسكرية هناك، لاسيما منها قدرات القوة البحرية الصينية.[1]

يصف بعض الباحثين الأهمية الإستراتيجية الصينية لبحر الصين بالنسبة للصين بأنه النسخة الصينية من منطقة البحر الكاريبي الأمريكية. ويذكر ماهان بأن الولايات المتحدة كانت بحاجة إلى تأمين بحارها القريبة، وبالتالي سلكت الصين سلوك الولايات المتحدة في تركيزها على بحر الصين الجنوبي، وتعتبر جزر باراسيل وسبراتلي منصات تمكن البحرية الصينية من ممارسة النفوذ والسيطرة على جميع أنحاء بحر الصين الجنوبي، إضافة إلى ذلك يمكن اعتبارها خط الدفاع الأمامي لكونها تحد من تعرض الساحل الجنوبي الشرقي للصين وللمنشآت البحرية لأي هجمات محتملة.[2] تستند الإستراتيجية البحرية الصينية الراهنة إلى ركائز ثلاث: تدريبات عسكرية ترمي إلى التدريب والردع في آن واحد، تجارب أجهزة قذف الذخائر بعيدة المدى و الانتشار العسكري السريع ودبلوماسية عسكرية تتمثل في إقامة علاقات ثنائية وتبادل استخدام المرافئ.[3]

تطالب الصين بالسيادة على قاعدة هاينان لما لها من أهمية كبيرة في إستراتيجيتها البحرية ، وذلك لقربها من أرخبيلات سبراتلي وباراسيل الغنية بالموارد الطبيعية، كما تتواجد القاعدة قرب مضيق ملقا ومضيق لومبوك ومضيق سوندا، و التي تمثل نقاط حيوية في التجارة العالمية. نتيجة لذلك أصبحت السفن المتمركزة في القاعدة وأيضا حاملات الطائرات باعتبارها الدليل الرئيسي على القوة العسكرية الصينية قادرة على القيام بمهام على غرار إثبات الوجود العسكري، وإظهار القوة ونشر النفوذ في الجزر المتنازع عليها، ودعم بناء الجزر الاصطناعية ومدرجات الطائرات المتقدمة. فضلا عن ذلك، تتمكن هذه السفن من الوصول الحر لخطوط الاتصالات البحرية، وضمان السيطرة على هذه النقاط الإستراتيجية أو منع الدخول إلى بحر الصين الجنوبي.[4]

---

[1] جلال خشيب، المرجع السابق، ص.230

[2] عبد العباس فضيخ دغبوش ، نور حسين الرشدي، "بحر الصين الجنوبي في الاستراتيجية الصينية"، **المجلة العربية للدراسات الجغرافية**"، مجلد 5، عدد 14، 2022، ص.162

[3] معين أحمد محمود، " البحرية الصينية.. والسعي نحو القوة البحرية الأكبر، توق الماضي والابحار نحو المستقبل"، **مجلة درع الوطن** ، العدد481، فبراير 2012، ص.46

[4] غويليم كولوم بيلا، "الأهمية الاستراتيجية للقواعد العسكرية المنتشرة حول العالم"، الترجمة والنشر: مركز إدراك للدراسات والاستشارات، 2018، ص 14، رابط المقال: https://bit.ly/3nSNKpz ، تم الاطلاع: 2023/04/22، على الساعة: 22:05

تعمل الصين في بحر الصين الجنوبي على تطوير أنظمة تسمح لها بنشر وحدات من قواتها البحرية والجوية على نطاق واسع من خلال تحصين قواعدها على جزيرة هانيان والمنطقة الساحلية من جنوب الصين. وعلى جزيرتي سباراتلي و باراسل تبني الصين موانئ لإرساء السفن ذات الأسطح الضخمة، ومدارج طائرات متسعة على نحو يسمح بصعود وهبوط قاذفات القنابل البعيدة المدى، وتعكف الصين بالفعل الآن على بناء مجموعة من حاملات الطائرات غير القابلة للغرق في وسط بحر الصين الجنوبي.[1]

وفي خضم التوترات المحيطة ببحر الصين الجنوبي أصبحت هذه التدريبات العسكرية البعيدة الأمد بمثابة رسالة ردع واضحة لجيران الصين ، وكشفت عن قدرتها وعزمها على بثّ قوتها البحرية بشكل مرن وشامل عبر بحر الصين الجنوبي، وعن عدم انحصار مجهودات الأسطول البحري الصيني في اكتساب القدرة العسكرية لحل مشكلتها مع تايوان.[2]

فانطلاقاً من ذلك دعت الحكومة الصينية جيشها عام 2004 إلى مباشرة مهام تاريخية جديدة تتضمن الحفاظ على المصالح القومية التنموية بما في ذلك خطوط المواصلات البحرية، والتحول من استراتيجية الدفاع النشط عن البحار القريبة إلى إستراتيجية الدفاع عن البحار البعيدة، وهذه الإستراتيجية البحرية تقوم على التطور المتدرج عبر مراحل ثلاث هي[3]:

المرحلة الأولى: 2000 – 2010 تهدف لإرساء السيطرة على المياه الواقعة ضمن السلسة الجزرية الأولى التي تربط اوكيناوا وتايوان والفلبين.

المرحلة الثانية: 2010 – 2020 وتهدف لإرساء السيطرة على السلسة الجزرية الثانية التي تربط جزر او قازاوارا وغوام وإندونيسيا.

المرحلة الثالثة: 2020 – 2040 وهي المرحلة النهائية التي تطمح فيها الصين لوضع حد لسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية في المحيطين الهادئ والهندي، واستعمال حاملات الطائرات كمكون رئيس في قوتها العسكرية البحرية.

[1] معين أحمد محمود، المرجع السابق، ص.45

[2] نفس المرجع، ص.46

[3] يونس مؤيد يونس مصطفى، "استراتيجية الصين البحرية وأثرها على الأمن الإقليمي"، **مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية**، المجلد 06، العدد23، الجزء01، نوفمبر 2017، ص.ص 77-78

من بين العناصر الأولى المشكّلة لمصالحها الحيوية في بحر الصين الجنوبي و من المصالح الجوهرية الصينية حماية الاستقرار وتأمين ممراتها عبر تأمين الخط التاسع الصيني،. وعملت في 6 سبتمبر 2013 على إصدار استراتيجيتها الخاصة لتنمية السلام في المنطقة، ومن ضمنها فكرة مهمة تحت عنوان "المصالح الأساسية"، التي تشتمل على عناصر حيوية يتم التركيز فيها على الاستقلال الوطني، التكامل الجغرافي، التواصل الوطني"، أي ضرورة ألا تنتهك أي قوة خارجية أو داخلية السيادة الوطنية، وإلا فإنّها مستعدة لاستخدام القوة من أجل حماية مصالحها.[1]

يسعى جيش التحرير الشعبي إلى تعزيز قدراته في بحر الصين الجنوبي من خلال استصلاح الأراضي والبناء، وخاصة بناء مهابط الطائرات والموانئ ومرافق الرادار، والتي كانت محدودة في الماضي حيث إن البناء الضخم لمهابط الطائرات سيمكن القوات الجوية لجيش التحرير الشعبي (PLAAF) من اتخاذ إجراءات حول سبراتلي، يثير هذا التوسع في الأنشطة حججًا ومخاوف بشأن إنشاء منطقة تحديد دفاع جوي جديدة (ADIZ) في بحر الصين الجنوبي ، وفي العام 2014، اقترح ممثلين غير عسكريين إنشاء منطقة دفاع جوي، اضافةً الى ذلك من الممكن أن يكون لبناء مهابط الطائرات وتعزيز قدرة القوات الجوية الصينية آثار تتجاوز بحر الصين الجنوبي، وفقًا لبعض التقارير فقد تم تصميم مهابط الطائرات لاستخدامها من قبل قاذفة (HK)، وهو نوع جديد من قاذفة (H-6) مزودة بصاروخ كروز (CJ-10) جو – أرض بمدى هجوم يزيد عن 2000 كم.[2]

وللبرهنة أمام العالم على قدرة الصين على نشر حلقة دفاعية متعددة الجبهات ومتنوعة السلاح في مياهها الإقليمية، قام الأسطول البحري الصيني بتجريب صواريخ طويلة المدى على سواحل المنطقة العسكرية نانجنغ، مستخدماً لذلك أنظمة (ال ب هـ ل -03) الصاروخية المتعددة ،الإطلاق يصل مدى قذف هذه الأنظمة إلى نحو الـ 150 كلم، كما تستطيع إطلاق ذخائر موجهة بدقة، وقد أمنت شعبة الطيران في الأسطول البحري الصيني PLANAF الدعم الجوي الشامل للتدريبات البحرية.[3]

ثانيا: الموارد الاقتصادية

يرى الأدميرال ليو هواكينج أن "كل من يسيطر على سبراتلي سوف يجني فوائد اقتصادية وعسكرية ضخمة ". من الناحية الاقتصادية، فإن الولاية القضائية على هذه المياه ستمنح الصين إمكانية الوصول إلى

[1] حيدر علي سكينه، المرجع السابق، ص.24

[2] معين أحمد محمود، مرجع سابق، ص.174

[3] نفس المرجع ، ص.47

الموارد البحرية لبحر الصين الجنوبي، وخاصة الهيدروكربونات والأسماك، تشير المصادر الصينية إلى أنه قد يكون هناك 105 مليار برميل من احتياطيات الهيدروكربونات حول نهر سبراتلي ، بينما يمثل بحر الصين الجنوبي جزءًا كبيرًا من صيد الصين السنوي من الأسماك. وتتدفق غالبية التجارة الصينية أيضًا عبر هذه المياه ، بما في ذلك 80 في المائة.[1]

أصبحت الصين ثاني أكبر مستهلك للنفط منذ عام 2003م، والمستورد الثاني في عام 2005م، كما أنه من المرجح أن استهلاك الطاقة سيرتفع بشكل كبير في المستقبل القريب، حيث أن ثمانون في المائة من واردات النفط الصينية تصل إلى الصين عبر مضيق ملقا في بحر الصين الجنوبي (الذي يمتد من مضيق تايوان إلى مضيق ملقا)، وفي هذا الإطار يصف الرئيس الصيني "هو جين "تاو الحاجة إلى ضمان حماية هذا الممر الحيوي باسم معضلة الصين بحر الصين الجنوبي كما أن ما يقلق نظرة الخبراء الاستراتيجيين البحريين في الصين هو وجود سلسلة من الجزر المحاصرة للصين ممتدة من اليابان وحتى استراليا على طول المحيط الهادي والتي تشكل ما يشبه أبراج الحراسة من خلال تواجد القوى البحرية للولايات المتحدة وحلفائها، وهذا ما قد يمنع البحرية الصينية من الولوج إلى المحيط الأكبر.[2]

و لبيان مدى أهمية بحر الصين الجنوبي في الجيوبوليتيك الصيني، تقوم الصين باستيراد 82% من النفط عبر بحر الصين الجنوبي عبر مضيق ملقا ، الأمر الذي يستدعي العديد من الدول المطلة على ذلك البحر الاهتمام في اكتشاف مصادر الطاقة لتأمين النفط كبديل لاستيراده من مناطق الخليج وإفريقيا.[3]

موازاة مع أهمية النفط، تزايدت أهمية الغاز الطبيعي كمصدر مهم للطاقة، ما يجعل بحر الصين الجنوبي يحظى بأهمية شديدة بفعل الحقيقة التي تشير إلى أنّ العام 2011 شهد مرور نصف حركة التجارة العالمية من الغاز الطبيعي عبر هذا البحر إلى دول كالصين واليابان وكوريا الشمالية. الأمر الذي يعني أنّ تأمين الصين ممرات الملاحة في بحر الصين الجنوبي بشكل خاص كنقطة انطلاق نحو مجالات بحرية أوسع، يعد حجر الزاوية في تأمين سيادتها البحرية من جهة، ما ينعكس على سلامة النقل واستدامته عبر هذه الممرات البحرية، وفي فرض إرادتها على باقي الدول التي تعتمد على استيراد الطاقة.[4]

---

[1] Taylor Fravel, OPCIT, p.296

[2] عبد الملك حطاب، إبراهيم مشعالي،"الصعود البحري الصيني و تأثيره على الأمن الإقليمي في جنوب شرق آسيا"، مرجع سابق، ص.752

[3] نور خضير عباس الزيدي، مهيمن عبد الحليم طه الوادي، مرجع سابق، ص.107

[4] حيدر علي سكينه، مرجع سابق، ص.26

ولم تقتصر المصالح الصينية في بحر الصين الجنوبي على مصادر الطاقة، بل تتعداها إلى موضوع آخر متداخل ومتشابك في أحد أبعاده الخاصة بالطاقة أيضًا، وذات علاقة وثيقة بالاستراتيجية النووية التي تعتمدها الصين وتسعى إلى تحقيق أهدافها كمصلحة عليا للبلاد في الفترة المقبلة، ولا تقتصر على البر، بل تتعداه إلى النطاق البحري أيضًا.[1]

فهذه الوضعية الإستراتيجية المعقدة في بحر الصين الجنوبي دفعت الصين للعمل على تثبيت وجودها في هذه المناطق للسيطرة وفرض الرقابة على خطوط المواصلات البحرية، فبحر الصين الجنوبي وفقاً للباحث الفيتنامي فام كانغ مينه : (أن من يسيطر على بحر الصين الجنوبي يسيطر على الاقتصاد العالمي مادام هو الرابط بين المحيط الهندي وغرب المحيط الهادئ، و التي تمر غالبية إمدادات الطاقة المتجهة إلى الصين واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، لذلك يعد متنفس الحياة لاقتصاديات شرق آسيا).[2]

لا تستطيع الصين تحمل خسارة "معركة مطالبات السيادة" على بحر الصين الجنوبي، نظرًا لأن السيادة على بحر الصين الجنوبي تنطوي على اقتصاد الصين والطاقة والأمن القومي وهي مصلحة أساسية. أولاً ، إن سيادة الصين على بحر الصين الجنوبي ستحل تمامًا "معضلة ملقا. و ثانيًا ، سيكون انتشار القوات البحرية والجوية الصينية في الجزر وفي مياه بحر الصين الجنوبي ذا أهمية لتعزيز مصالحها الإستراتيجية والدفاع عنها في المنطقة المحيطة ببحر جنوب الصين، و التعويض بشكل كبير عن أي تهديد محتمل لأمن طريقها البحري ، خاصة من الوجود البحري الأمريكي في مضيق ملقا، و تعزيز أمن تجارتها وطريق الطاقة بشكل فعال في جنوب بحر الصين.[3]

[1] حيدر علي سكينه، مرجع سابق، ص.27

[2] يونس مؤيد يونس مصطفى، المرجع السابق، ص.77

[3] "ويفنغ تشو، توكيد الصين المتزايد في بحر الصين الجنوبي"، موقع معهد ريال إلكانو، على الساعة: 21:50، الرابط: http://bit.ly/3z60RWQ ، تم الإطلاع: 2023/03/11

الفصل الثاني

تأثير السياسات التوسعية الصينية

في بحر الصين الجنوبي

على الأمن الإقليمى

نتناول في هذا الفصل تأثير السياسات على دول الجوار الإقليمي مثل اليابان و الهند و الفلبين و ماليزيا و الفيتنام و تأثير التدخل الأمريكي في المنطقة لحماية مصالحها و ردع التقدم الصيني، كل هذه التوترات في المنطقة أدت إلى زيادة في التسليح و الإنفاق العسكري للدول المتنازعة في بحر الصين الجنوبي.

المبحث الأول: السياسات الصينية للسيطرة على بحر الصين الجنوبي

أصبحت الصين أكثر تمسكا بمطالبها الإقليمية في بحر الصين الجنوبي تحقيقا لمصالحها الحيوية ووحدتها، من خلال توسعها البحري وعرض قوتها العسكرية في بحر الصين الجنوبي، من استصلاح للشعاب المرجانية والجزر وإنشاء قواعد عسكرية فيها حماية لمصالحها وتأمينا للممرات البحرية لسهولة حركة سفنها التجارية.

المطلب الأول: السياسة الأمنية

يحتل بحر الصين الجنوبي أهمية إستراتيجية في عقيدة الدفاع والأمن الصينية، إن الدفاع عن البر الصيني والمراكز الاقتصادية يستدعي أن يكون للصين القدرة على الدفاع عنها في حالة تعرضها للهجوم من جبهة بحر الصين الجنوبي، وتؤكد الأوراق أو الوثائق البيضاء لسياسة الدفاع الصينية بأن بحر الصين الجنوبي يمثل مصلحة أساسية ومباشرة، وقد أثير جدل بأن الصين تراه مصلحة ترقى إلى مصلحة تايوان والتبت بأنها مصلحة «مركزية» أو «حيوية» لذلك فإن الدفاع عنه أولوية إستراتيجية.[1]

تعتمد الصين إستراتيجية دفاعية نشطة في بحر الصين الجنوبي، تعتمد فيها بشكل أساسي على القوة البحرية، وهي الإستراتيجية التي أُعلن عنها سنة 1982 على النطاقات البحرية في الجزر التي تربط بين جزر أو جاساوارا، جوام، وأندونيسيا. لتطوير الأسطول البحري الصيني عبر ثلاث مراحل زمنية أساسية هي[2]:

المرحلة الأولى (2000–2010): كادت الصين فيها أن تفرض سيطرتها على النطاقات البحرية التي تربط بين أوكيناوا، تايوان والفلبين.

[1] كاظم هاشم نعمة، المرجع السابق. ص.363

[2] شريفة كلاع، " مركزية الصين في مجالها الحيوي الأول، جنوب شرق آسيا والبحث عن توطين النفوذ"، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية** ، المجلد: 10، العدد:02، السنة 2021، ص.458

المرحلة الثانية (2010 – 2020) : سعت الصين فيها إلى فرض سيطرتها على النطاقات البحرية في الجزر التي تربط بين جزر أو جاساوارا، جوام، وأندونيسيا.

المرحلة الثالثة (2020 – 2040): تتوقع الصين خلال هذه المرحلة وضع نهاية للهيمنة العسكرية الأمريكية في المحيطين الهادي والهندي، مستخدمة في ذلك حاملات طائرات كعنصر أساسي في قوتها البحرية.

إن بحر الصين الجنوبي في الفكر الاستراتيجي العسكري يمثل أحد البحار القريبة الأربعة، وهي خليج يوهاي والبحر الأصفر وبحر شرق الصين وبحر الصين الجنوبي، حيث تشكل محيطاً دفاعياً بحرياً لسواحل الصين ومراكزها الصناعية، وبسيطرتها على جزر بحر الصين الجنوبي تكون الصين قد عملت على تأمين أمنها وحماية مصالحها الحيوية من الهجوم. إن البحار الأربعة حزام استراتيجي، ولذا فليس من الحكمة الإستراتيجية أن تكون الجبهة البحرية الصينية منكشفة من بحر الصين الجنوبي.[1]

وبشكل السيطرة الصينية على البحار القريبة يمكن أن تساعد الصين على القيام بالإجراءات التالية[2]:

- مراقبة عمليات الصيد وأنشطة التنقيب عن النفط والغاز في بحر الصين الجنوبي.
- فرض منطقة تعريف دفاع جوي فوق بحر الصين الجنوبي وفرض منطقة حظر بحري حول تايوان.
- تسهيل الوجود العسكري الصيني والنفوذ السياسي في منطقة غرب المحيط الهادئ و المساعدة في تحقيق أهدافها الشاملة في ان تكون قوة مهيمنة ، وان وجود القواعد الصينية سيعيق الولايات المتحدة من التدخل العسكري في حال حدوث أي نزاع بين الصين وتايوان.

تتضح السياسة الأمنية الصينية في بحر الصين الجنوبي من خلال الإجراءات التالية:

أولا: استصلاح الأراضي وحرية الملاحة و تأمين الممرات البحرية:

يرى ألفريد ماهان أن البحر هو الطريق الأهم بين الدول لكونه متسعاً ومتصلاً يسمح للإنسان بالحركة في جميع الاتجاهات وفي عالم تسوده التجارة الدولية، وعلى هذا الأساس فإنه يرى أن الموقع البحري المناسب يعطي ميزة اقتصادية بعيدة المدى.[1]

[1] كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص.ص 375–376

[2] نور حسين الرشدي، مرجع سابق، ص.ص 334–335

وبالنظر إلى حالة الصين يُعد بحر الصين الجنوبي طريق ملاحي مهم بالنسبة للصين، بعد الحرب الباردة أصبح منظور القيادة الصينية لبحر الصين الجنوبي يرتكز على ما يحتوي من خطوط مواصلات بحرية مهمة باتت تمثل شريان للحياة الاقتصادية في الصين، وعاملاً مهماً في تحقيق أمنها وأهدافها التنموية الإستراتيجية.[2]

الشكل(07): استصلاح الأراضي من طرف الصين في جزر سبارتلي

المصدر: استصلاح الأراضي في جزر بحر الصين الجنوبي، موقع graphicnews ،الرابط: https://bit.ly/41CTFOC

[1] محسن عبد الصاحب، **المسرح البيئي العسكري البداية الجيوبوليتكية والنهاية الاستراتيجية**، الطبعة الأولى،(بيروت: العارف للمطبوعات، 2014) ، ص.128.

[2] حيدر علي سكينه، مرجع سابق، ص.ص 10-11

إن استصلاح الأراضي والبناء وخاصة بناء مهابط الطائرات والموانئ ومرافق الرادار، من شأنه أن يعزز قدرات جيش التحرير الشعبي في بحر الصين الجنوبي، والتي كانت محدودة في الماضي حيث إن البناء الضخم لمهابط الطائرات سيمكن القوات الجوية لجيش التحرير الشعبي من اتخاذ إجراءات حول سبراتلي ، وبالتالي قد تكون هذه الطائرات قادرة على تغطية جميع بحر الصين الجنوبي.[1]

تولي الصين أهمية كبيرة في بناء جزر اصطناعية نظرا للمنافع الهامة التي تجنيها؛ إذ يؤمّن الوجود العسكري الصيني في هذه الجزر طرق أمن الطاقة لها، كما يكون من السهل لدى الصين الوصول إلى موارد بحر الصين الجنوبي وحمايته بشكل أفضل، والقيام بأنشطة عسكرية بسرعة أكبر ، مثل نشر القوارب العسكرية أو أنشطة المراقبة، أو حرمان الدول الأخرى من القيام بالإجراءات المماثلة، كما أن استصلاح الأراضي وبناء مهابط الطائرات والموانئ والمرافق من شأنه أن يعزز القدرات الجوية لجيش التحرير الشعبي الصيني والتي كانت محدودة في الماضي، ومن ثم تتمكن الطائرات من تغطية جميع بحر الصين الجنوبي.[2]

أكد تقرير لمكتب وزير الدفاع الأمريكي "أن الصين تقوم ببناء علاقات إستراتيجية على طول الممرات البحرية من منطقة الشرق الأوسط إلى بحر الصين الجنوبي بطريقة توحي بأنها لا تعمل على تحديد المواقع الدفاعية والهجومية لحماية مصالح الطاقة في الصين فحسب، بل أيضا لخدمة أهداف أمنية واسعة" كما تحشد قواتها العسكرية من القوة الجوية والبحرية في منطقة البر الرئيسي لجزيرة "هاينان"Hainan و تقوم بإنشاء مهبط للطائرات العسكرية في جزيرة "وودي" Woody وزيادة وجودها من خلال منصات التنقيب عن النفط وسفن مسح "المحيطات.[3]

بداية من ماي 2015، قامت الصين ببناء سبعة جزر اصطناعية حول جزيرة سبارتلي (Cuarteron Reef Mischief - Johnson Reef- Hughes Reef - Gaven Reef - Fiery Cross Reef Subi Reef Reef) و تعتبر (Fiery Cross Reef-Mischief Reef) هما الأكبر من حيث المساحة التي تزيد عن (900000 م) لكل منهما، أنشأت الصين في هذه الجزر الاصطناعية معدات دعم مختلفة مثل الرادار،الاتصالات والمراقبة ومهابط الطائرات العمودية والأبراج الدفاعية والمدافع المضادة للطائرات ويحتوي Fiery Cross Reef على مدرج بطول 3000م يسمح لأي طائرة بالهبوط على هذه

[1] نور حسين الرشدي، "الاستراتيجية الصينية في المحيط الهادئ"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في في الجغرافية التطبيقية، جامعة كربلاء ، 2022)، ص.259

[2] عبد العباس فضيخ دغبوش ، نور حسين الرشدي، المرجع السابق، ص.174

[3] عبد المالك حطاب ، ابراهيم مشعالي، " المنافسة الاستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية** ، المجلد 10 ، العدد 03 ، ديسمبر 2019، ص.753

الجزيرة حتى تصبح لها قدرات للتزود بالوقود والإمداد للوصول إلى الطرف الجنوبي لبحر الصين الجنوبي، حيث تم إنشاء هذه الجزر من قبل الصين في الغالب هي رمال كلسية جرفت من قاع المحيط ، وقد تم تشييد الجزر على الشعاب المرجانية المتنازع عليها في جزر سبراتلي التي تسيطر عليها الصين.[1]

الشكل(08): الجزر الإصطناعية التي أنشأتها الصين حول جزيرتي سبارتلي و باراسيل

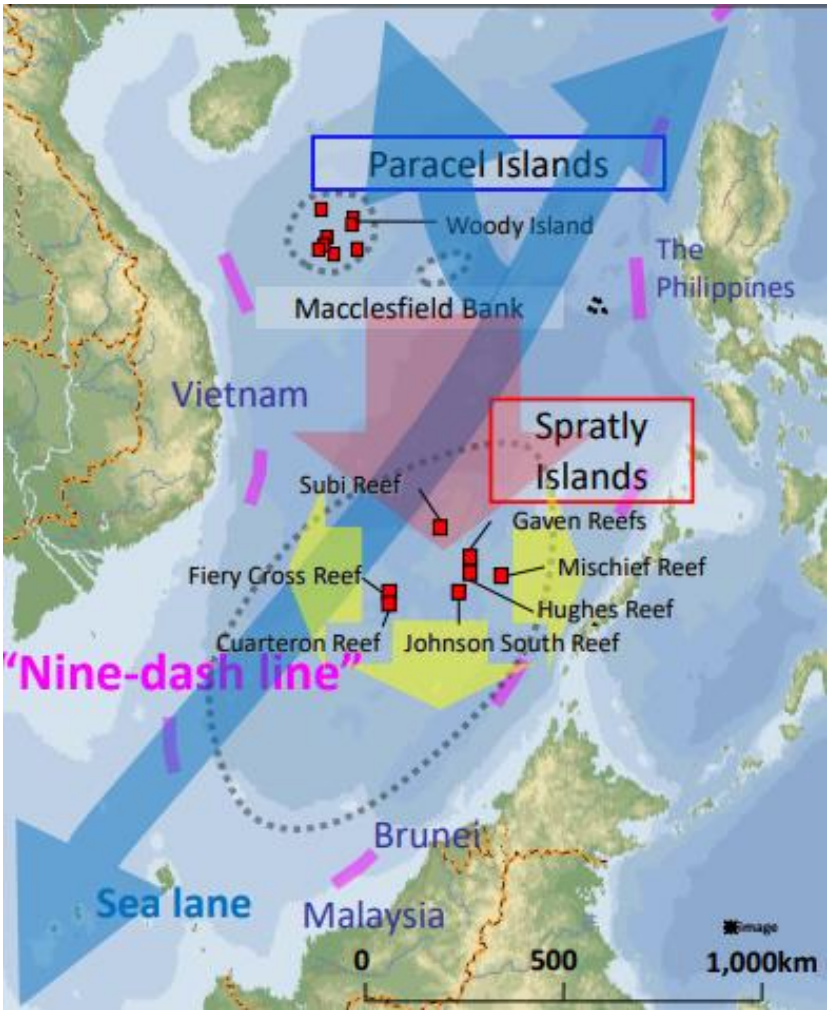

المصدر: Japan Ministry of Defense, China's Activities in the South China Sea (China's development activities on the features and trends in related countries), (Report), February 2023, p.23

يوضح هذا الشكل أماكن الجزر الجديدة التي قامت الصين ببنائها حول جزيرتي باراسيل و سبارتلي وهذا سيؤدي إلى تحسين قدرات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع الصينية بشكل كبير والقدرة على القيام بمهام أخرى في بحر الصين الجنوبي.

[1] نور حسين الرشدي، المرجع السابق ، ص.ص 260-261

الشكل(09): جزر Fiery Cross Reef قبل و بعد عملية الإستصلاح

المصدر: Japan Ministry of Defense, China's Activities in the South China Sea (China's development activities on the features and trends in related countries), (Report), February 2023, p.p 12-13

نلاحظ في الشكل (09) كيف تحولت جزر Fiery Cross Reef في أقل من ست سنوات من جزر قاحلة إلى جزر تحتوى على العديد من المنشآت العسكرية من مهبط للطائرات وبطاريات أسلحة و رادار و منشآت تخزين تحت الأرض.

و أقرت مبادرة الشفافية البحرية لآسيا إن الصين نشرت صواريخ أرض جو إتش.كيو-9 في جزيرة وودي الواقعة قرب جزيرة باراسيل قبل أكثر من عام كما نشرت صواريخ كروز مضادة للسفن هناك في

مناسبة واحدة على الأقل، وأنشأت ملاجئ حصينة ذات أسقف متحركة لقاذفات الصواريخ المتنقلة في فيري كروس وسوبي ومستشيف وحظائر في فيري كروس تكفي لاستيعاب 24 طائرة مقاتلة وثلاث طائرات أكبر بينها قاذفات.[1]

الشكل(10): جزر Johnson South Reef قبل و بعد عملية الإستصلاح

المصدر: Japan Ministry of Defense, China's Activities in the South China Sea (China's development activities on the features and trends in related countries), (Report), February 2023, p.p 04-05

يتضح من خلال الصورتين في الشكل (10) كيف أن الصين قامت بعملية توسيع لمساحة الجزيرة حتى تتمكن من وضع مختلف معداتها العسكرية و كذلك قدرة سفنها على الرسو بهذه الجزيرة و الإمداد والصيانة و هذا من شأنه أن يزيد من قدرة الصين على حماية مصالحها في المنطقة.

[1] "الصين يمكن أن تنشر طائرات حربية على جزر صناعية في بحر الصين الجنوبي"، المركز الديمقراطي العربي، الرابط: https://bit.ly/3HgPe3U ، تم الإطلاع: 2023/04/27، على الساعة: 00:19

تؤكد الصين على عدم سعيها إلى عسكرة تلك الجزر والسلاسل الصخرية عن طريق جهود البناء، فالعسكرة تعتمد على ما هو الغرض من بناء البنية الأساسية، وفي الحقيقة فإن جهود الصين للبناء لا تتضمن فقط منشآت دفاعية ضرورية ولكن تتضمن ايضا الجهود الموجهة للبنية الأساسية المدنية التي تساعد في تسهيل الملاحة للطائرات والسفن المدنية في المنطقة، ويتسق هذا الغرض مع الواجبات والتعهدات الدولية للصين كدولة كبرى في المنطقة والعالم.[1]

الشكل(11): جزر Hughes Reef قبل و بعد عملية الاستصلاح

المصدر: Japan Ministry of Defense, China's Activities in the South China Sea (China's development activities on the features and trends in related countries), (Report), February 2023, p.p 06-07

في هذا الشكل يتضح أنه لا توجد جزر قبل عملية الاستصلاح بل مجموعة من الشعب المرجانية و مركز خارجي للمراقبة، لكل بعد عملية الاستصلاح نجد أنها ظهرت جزيرة اصطناعية جديدة بها مهبط للطائرات العمودية و الرادار / مرفق الاتصالات و رصيف (مع رافعة تحميل) و بطارية أسلحة.

[1] "تعليق : إتهام الصين بعسكرة جزر بحر الصين الجنوبي يهدف الى زعزعة الوضع الاقليمي"، موقع الأخبار العربية الصيني، الرابط: https://bit.ly/41FdLYt ، تاريخ الإطلاع: 2023/04/27، على الساعة: 00:45

يرى الكثير من الخبراء إن استمرار الصين في بناء هذه الجزر سيزيد من احتمالية نشوب صراع عسكري إقليمي، في الوقت الذي أعلنت فيه الصين على سيادتها على جميع المظاهر الجغرافية وأن إجراءاتها في بحر الصين الجنوبي قانونية ، بدليل قيام دول أخرى مثل الفيتنام والفلبين وماليزيا وتايوان أيضًا باستصلاح الأراضي في المنطقة، وبسيطرة الفيتنام على مناطق في سبراتلي أكثر من الصين ، وأن هنالك دول أخرى شيدت مدارج لهبوط الطائرات على المناطق التي تسيطر عليها. في مارس 2015 ، صرح قائد أسطول المحيط الهادئ الأمريكي هاري هاريس أن " تزايد وتيرة بناء الجزر الاصطناعية يثير تساؤلات جدية حول النوايا الصينية وهو يتعارض مع المعايير الدولية التي تؤكد على الأمن والاستقرار في آسيا والمحيط الهادئ ".[1]

وفقا لوزارة الدفاع الأمريكية ، قامت الصين بالاستصلاح أكثر من 3200 فدان (خمسة أميال مربعة) من الكتل الأرضية الاصطناعية على المواقع السبعة المتنازع عليها، و قامت ببناء بنية تحتية عسكرية ابتداء من أوائل عام 2018 ، تم نشر نظام متقدم مضاد للسفن وأنظمة الصواريخ المضادة للطائرات و معدات التشويش العسكري، تقرير وزارة الدفاع لعام 2020 عن جيش جمهورية الصين الشعبية حيث أفادت التطورات الأمنية أن جزيرة سبراتلي "تسمح للصين بالحفاظ على أكثر مرونة و الوجود العسكري وشبه العسكري المستمر في المنطقة "، مما "يحسن قدرة الصين على الكشف و تحديد الأنشطة من قبل المطالبين المتنافسين أو الأطراف الثالثة ويوسع مجموعة من خيارات الاستجابة المتاحة للصين ".[2]

[1] عبد العباس فضيخ دغبوش ، نور حسين الرشدي ،مرجع سابق ، ص.177

[2] Ben Dolven and Other, South China Sea Disputes: Background and U.S. Policy, Congressional Research Service, Washington, December 22, 2020, P.2

الشكل(12): الجزر الصناعية التي أنشأتها الصين في بحر الصين الجنوبي

المصدر: استراتيجية "جدار الرمل العظيم" الصينية.. هل تنجح؟، موقع الصحيفة الإلكترونية عربي 21، الرابط: http://bit.ly/3ZPkVYp

خضعت الجزيرة التي كانت تأوي قاعدة غواصات تقليدية وكتيبتين من المشاة البحرية، إلى تحولات عميقة من أجل إيواء أسطول من الحجم الكبير، وضمان استدامته وعمله وعلى وجه الخصوص، تم تحديث قاعدة الغواصات يولين، وهي عبارة عن مرفأ تحت الأرض قامت اليابان ببنائه في الجزء الجنوبي من الجزيرة خلال الحرب العالمية الثانية. كما تم توسيع القاعدة وتجهيزها بمنشآت جديدة قادرة على إيواء حوالي 20 غواصة، وتكون بعيدة عن أنظمة مراقبة أعداء الصين. ومن المحتمل أن يولين تتواصل مع قاعدة لونغبو البحرية عبر أنفاق تحت الماء. وتعد لونغبو من القواعد التي بنيت أساسا من أجل إيواء غواصات جديدة من طراز جين، المزودة بصواريخ باليستية تطلق من الغواصات ومن طراز جي أل-2؛ والتي تشكل واحدة من أعمدة القوة الردعية النووية الصينية.[1]

ثانيا: التسليح وإقامة منطقة الدفاع الجوي

مع تأكيد مواصلة الصين لتنفيذ مشاريع استصلاح الأراضي، قامت بإنشاء مساحة من اليابسة لاستخدامها مهبطا للطائرات بالقرب من شعب (فيري) المرجانية المتنازع على سيادتها بين كل من الفلبين وفيتنام وتايوان، ضاربة باحتجاجات الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها عرض الحائط، ولا شك في أن هذه

[1] غويليم كولوم بيلا، المرجع السابق

التطورات تسهم في تغيير وضع المنطقة، كما أنها ستسمح للصين بفرض سيطرتها على المجال الجوي في المناطق والجزر محل النزاع.[1]

تستمر الصين في استخدام هذه الجزر من أجل التزود بالوقود من جهة، والحصول على الإمدادات وتعتبر مواقع مهمة لقوارب الصيد والسفن البحرية الموجودة في جزيرة هاينان أو على طول الساحل الصيني، بالإضافة إلى وجود الرادارات والطائرات بدون طيار المتمركزة في هذه المواقع والتي ستساعد الصين في الحفاظ على مجالها البحري و الجوي، وبالتالي فانَّ وجود مثل هذه المنشآت ستساعد الصين على الحفاظ على تواجد كثيف وفعال لقوارب الصيد وسفن خفر السواحل والسفن البحرية في المنطقة. وفي حالة قيام الصين بإعلان منطقة دفاع جوي فوق بحر الصين الجنوبي يمكنها استخدام أحدى هذه المواقع لدعم إدارة هذه المنطقة، وكذلك في حالة حدوث أعمال قتالية فيمكن أن تستخدم معدات التنصت وصواريخ أرض جو (SAM) وصواريخ كروز المضادة للسفن (ASCMS)، بالإضافة إلى ذلك قد تتمركز السفن البحرية الصينية مثل زوارق هجوم مسلحة بالصواريخ من النوع 022 أو طرادات من النوع 056 أو فرقاطات من النوع (054) في أحدى هذه المواقع. في حالة حدوث نزاع مع القوات الأمريكية على الرغم من كون هذه المواقع ستتعرض للهجوم إلا أنها ستساعد على اكتساب الوقت وتقلل الجهد في أداء المهام ، ومن المحتمل أن تقوم الصين بتحريك دورياتها البحرية أو طائرات أواكس (نظام الانذار والتحكم المحمول (جوا من القواعد في سبراتلي.[2]

إن الثقل العسكري الصيني في آسيا و بحر الصين الجنوبي، يدفع بدول البحر الساحلية، وكذلك دول رابطة آسيان إلى استقبال مبادرات الصين في أن تصبح في نسيج هياكل الأمن الإقليمي قوة موازية للولايات المتحدة، بل ولها مزايا إقليمية، مثل مبادرة منتدى آسيان وقمة شرق آسيا وغيرها. وبهذه الأدوار الأمنية تستطيع الصين أن توازن الولايات المتحدة إقليمياً وتمثل الخطوة الممهدة إلى إزاحة أمريكا من جنوب شرق آسيا لتهيمن فيه الصين.[3]

إن نشر القوات الصينية في الجزر في بحر الصين الجنوبي تمنح الصين مزايا عملياتية في حالة المواجهة الميدانية على صعيد القيادة والسيطرة والاتصالات والاستخبارات والاستطلاع والرصد وإن هذه القوات تشكل جزءاً من القوات الإستراتيجية الصينية لجيش التحرير الشعبي. ومع أن الصين ليس من أهدافها

[1] علي طارق جاسم الزبيدي، المرجع السابق، ص.77

[2] نور حسين الرشدي، مرجع سابق، ص.ص 262-263

[3] كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص.367

خوض حرب مع الولايات المتحدة، إلا أن الصين بفضل هذا الوجود العسكري تسيطر على البحر والجو في بحر الصين الجنوبي وقد جعل الانتشار العسكري الصيني في المنطقة، الكلفة عالية على الولايات المتحدة على تحييدها في بداية المواجهة.[1]

المطلب الثاني : السياسة الاقتصادية

يمثل بحر الصين الجنوبي الذي يضم المنطقة الممتدة من كاريماتا وملقا إلى مضيق تايوان تحدي يصعب التغلب عليه، حيث يمثل أهم طرق التجارة البحرية في العالم وهو محل نزاع حالياً بسبب مطالبات الصين في المنطقة، و بحر الصين يربط بين المحيطين الهندي والهادئ عبر ملقا ولومبورك وسوندا وكلها تقع إلى الغرب منه ، والمنطقة مهمة أيضا لتدفق التجارة البحرية الكثيفة، ويمر النفط الذي يأتي من غرب آسيا وإفريقيا عبر المحيطين الهادئ – الهندي ، وبالتالي فان بحر الصين الجنوبي يشكل ممراً بحرياً مهماً للاتصال، وتسير ناقلات النفط والسفن التي تصل شرق آسيا في أقصر الطرق عبر هذه المضايق الثلاثة، وفي العام 2016 ، كانت قيمة التجارة البحرية المارة عبر بحر الصين الجنوبي بقيمة 3.4 تريليون دولار، وهو ما يجعلها من أكثر الطرق أهمية ، ومع التطور الاقتصادي السريع في الصين، أصبح الطلب على الطاقة عالياً وبالتالي أصبح أمن الطاقة في بحر الصين الجنوبي قضية هامة، خاصة وان البحر يمتلك احتياطيات من النفط والذي يعكس أسباب النزاعات فيه.[2]

يحظى بحر الصين الجنوبي بأهمية جيواقتصادية كبيرة ، لاسيما وأن الصين تمر بمرحلة نمو اقتصادي وتعمل على بناء قدراتها الاقتصادية وتعزيزها، فهي بحاجة إلى إمدادات النفط والغاز الطبيعي الذي من شأنه أن يعزز اقتصادها وتأمين وتقوية وجودها الأمني فيه والسيطرة على خطوط الطاقة،[3] أما نسبة ما تصدره الدول النفطية من إجمالي صادراتها من النفط إلى الدول الآسيوية عبر بحر الصين الجنوبي الذي هو 70 % من إجمالي صادرات الشرق الأوسط. ففي 2016 كانت النسبة أكثر من 52 % لإيران. وإن 90% من النفط إلى الصين واليابان وكوريا الجنوبية يعبر بحر الصين الجنوبي.[4]

[1] كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص.ص 368-369

[2] نور حسين الرشدي، مرجع سابق، ص.ص 130 -131

[3] رشا سهيل محمد زيدان ، المرجع السابق ، ص.177

[4] كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص.323

يعتمد اليوم أكثر من 50 في المائة من اقتصاد الصين على التجارة الدولية وينقل 90 في المائة منها عن طريق البحر ، الأهم من ذلك هو اعتماد الصين المتنامي على النفط المستورد، وفقًا لوكالة الطاقة الدولية أنه بحلول عام 2030 ستتجاوز واردات الصين من النفط تلك الواردة من الولايات المتحدة لأن أكبر نسبة من هذه الواردات تأتي من الخليج الفارسي ، فإن حماية خطوط الاتصالات البحرية ، وخاصة تلك التي تعبر المحيط الهندي ومضيق ملقا وبحر الصين الجنوبي هي مصدر قلق متزايد للاستراتيجيين الصينيين.[1]

وثمة تحديات في هذا القطاع الاقتصادي الصيني لها انعكاسات على سياسة الصين في بحر الصين الجنوبي في علاقاتها مع الدول المنافسة لها والمطالبة بحقوق صيد حسبما تقرر القوانين الدولية. أولاً، إن الإفراط في الصيد من دول بحر الصين الجنوبي مثل الفيتنام والفلبين وإندونيسيا والصين قد أفضى إلى تناقص كمية الأسماك، وهذا يدفع الأطراف، وخاصة الصين في اتجاه البحث عن مصادر أخرى، وليس هناك غير توسيع المجال البحري والمطالبة بحقوق السيادة على المياه البحرية التي تحيط بالجزر والصخور والشعب.[2]

وفي دراسة أصدرتها الأكاديمية الصينية للعلوم العسكرية عام 2013، تمت الإشارة إلى أهمية الممرات الملاحية الاستراتيجية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إذ تؤكد الدراسة أن "الممرات والقنوات البحرية أصبحت شريان الحياة بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للصين... [ولكننا] نمتلكها ولا نتحكم فيها؛ ففي حالة حدوث أزمة بحرية أو حرب فمن المحتمل أن يتم قطع ممراتنا البحرية". تمتد هذه الممرات الإستراتيجية من شمال أفريقيا مروراً بقناة السويس ومضيق هرمز والمحيط الهندي ومضيق ملَقا وبحر الصين الجنوبي. وينتقل عبر هذه الممرات أكثر من 80% من إجمالي واردات النفط الصيني. وفي المجمل، يتشكل 40% من حجم الناتج المحلي الإجمالي الصيني من التجارة الخارجية، التي يعتمد 60% منها على النقل البحري.[3]

إن الاهتمام بخطوط الإمدادات البحرية من الطاقة عمق الخلاف مع تايوان على مسؤولية الإشراف على مضيق تايوان، الذي أصبح مصدر قلق للصين لتأمين الأسطول التجاري الصيني، وتُعد مسألة ضم تايوان من ضمن أولويات التوجهات السياسية الصينية لإقامة منظومة الصين الكبرى، التي تسعى إلى ضمها

[1] عبد المالك حطاب ، ابراهيم مشعالي، "الصعود البحري الصيني و تأثيره على الأمن الإقليمي في جنوب شرق آسيا"، مرجع سابق ، ص.727.

[2] كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص.341.

[3] "استراتيجية قيد التطوير: طموح الصين البحري المُتصاعِد في الشرق الأوسط"، مركز الإمارات للدراسات 2022، الرابط: https://bit.ly/3GIH5oN ، تاريخ الإطلاع: 2023/04/14، على الساعة 01:21

بالطرق السلمية، كلما أمكن ذلك، من خلال خيار "بلد واحد ونظامين"، وهو مطبق في هونج كونج. بيد أن الحكومة التايوانية ترفض ذلك التوجه.[1]

إن السيطرة على بحر الصين الجنوبي خطوة أولية في اتجاه بسط النفوذ والسيطرة الإقليمية على جنوب شرق آسيا. وتراهن الصين على مبادرة الرئيس شي في الحزام والطريق لتصبح المحرك الأساسي لاستدامة التنمية الاقتصادية. وبحر الصين الجنوبي هو المنفذ والممر لانطلاق الحزام في اتجاه الشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا. ولكي تؤمن الصين انسياب حركة التجارة كما خطط لها في مبادرة الحزام والطريق فإن سيادتها على بحر الصين الجنوبي من الشروط الآمرة لنجاحها لأن أكبر التحدي للمبادرة ليس من الدول المتنازعة مع الصين، بل من الولايات المتحدة. وإن تشجيع وإغراء تلك الدول على الانخراط في المبادرة يعفي الصين من هاجس أن تجند واشنطن هذه الدول للتصدي إلى نهوض الصين.[2]

تأكيدا لطموح الصين في أن تكون مركز التكامل الاقتصادي الإقليمي، تم إطلاق مبادرة الحزام والطريق BRI في العام 2013، وتشمل الحزام الاقتصادي لطريق الحرير (SREB)، من قبل الرئيس الصيني شين جين بينغ، وخلال زيارته إلى إندونيسيا تم إعلان مبادرة طريق الحرير البحري للقرن الواحد والعشرون، والغاية من هذه المبادرة عمل شبكة اقتصادية بحرية تمتد من الساحل الصيني إلى بحر الصين الجنوبي والمحيط الهندي ليشار إليهما معاً باسم طريق واحد حزام واحد (OBOR»، كما تم إنشاء بنك آسيا للاستثمار في البنية التحتية (AIIB) ومقره في بكين من أجل تمويل هذه المبادرة.[3]

لقد شرعت الصين عملياً في مد نفوذها وإيجاد نقاط ارتكاز لها على "طريق الحرير البحري" قبل الإعلان رسمياً عن إستراتيجية الحزام والطريق كمشروع متكامل، وذلك من خلال سلسلة اللآلئ وهي عبارة عن عدد من الموانئ التي طورتها الصين على سواحل المحيط الهندي، وأصبحت قواعد ثابتة لها يقتصر دورها على الخدمات اللوجستية والتجارية، بل توفر لها أفضلية اقتصادية وعسكرية في المحيط الهندي وجنوب آسيا .[4]

---

[1] "استراتيجية قيد التطوير: طموح الصين البحري المُتصاعِد في الشرق الأوسط"، المرجع السابق

[2] كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص.334

[3] عمر أسامة الجميلي و آخرون، عمر أسامة الجميلي و آخرون، التنافس الاستراتيجي الصيني – الأمريكي في بحر الصين الجنوبي والمحيط الهادئ: التهديد المتبادل، **مجلة جامعة الشارقة**، المجلد 20، العدد 01، مارس 2023، ص.462

[4] طارق عزيزة، "استراتيجية الولايات المتحدة في آسيا في ظل النهوض الصيني"، أبحاث اجتماعية، **مركز حرمون للدراسات المعاصرة**، 2017، ص.ص 14-15

تقوم إستراتيجية عقد اللؤلؤ الصينية على بناء قوة بحرية ضخمة قادرة على حماية مصالحها، كما تعمل على توثيق علاقاتها الإستراتيجية ببعض الدول المختارة من بحر الصين الجنوبي وصولاً للشرق الأوسط... ولعل الهدف الأبرز للصين من وراء هذه الإستراتيجية فرض قوتها الاقتصادية ونفوذها على طرق التجارة البحرية، وتعزيز دورها في المحيط الهندي، عبر تطوير علاقاتها مع دول المنطقة لخلق طريق بحري من الموانئ يبدأ من بحر الصين الجنوبي، لتأمين مسار السفن البحرية الصينية في الوصول إلى الساحل الشرقي لإفريقيا.[1]

كما تُعد الطاقة المفتاح الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي في الصين، إذ أصبح تامين الطاقة بالنسبة للصين بمنزلة أمن قومي صيني لا يمكن تجاوزه أو التعدي عليه. ففي حالة مواجه الصين أية أزمة متعلقة بالطاقة، يعد ذلك تهديداً مباشراً وصريحاً للأمن القومي الصيني، ويأتي تأمين إمدادات الطاقة إلى الصين على رأس أولويات القادة الصينيين خلال الفترة القادمة، حيث يعي قادة الصين جيداً أهمية الحفاظ على الطاقة وتأمين وصول إمدادات الطاقة إلى الصين، وخاصة النفط بوصفه محدداً أساسياً ورئيساً لصحة الاقتصاد الصيني وضمان الاستقرار الاجتماعي، المترتب عليه شرعية وجودهم في السلطة، إذ يستمد الحزب الشيوعي الصيني شرعيته من خلال تحسن الأداء الاقتصادي وارتفاع مستويات المعيشة بين الصينيين.[2]

من أجل فرض سيطرتها الإقليمية، قبلت الصين تسوية بعض هذه الخلافات من خلال مفاوضات دبلوماسية، مع اللجوء أحياناً أخرى إلى فرض سياسة الأمر الواقع. سنة 1974، قبل سنة من انتصار الشيوعية الفيتنامية، طرد الجيش الشعبي الحامية الفيتنامية الجنوبية المتمركزة في جزر باراسيل، والتي يمر عبرها القسم الأكبر من التجارة البحرية بين الشرقين الأدنى والأقصى. سنة 1979، استغلت الصين الفرصة لتعزّز مواقعها في أرخبيل سبراتلي الأقرب إلى جنوب بحر الصين الجنوبي عندما كانت فيتنام التي استعادت وحدتها تتدخل عسكرياً في كامبوديا، وكانت النتيجة وقوع حقول بحر الصين في منطقة نزاعات على الحدود البحرية بين الصين من جهة، وجميع جيرانها تقريباً، من جهة أخرى الفيتنام على جزر باراسيل؛ وأندونيسيا على جزر ناتونا؛ والفيتنام وماليزيا والفلبين على جزر سبراتلي، وكذلك بروناي، وبالطبع تايوان وبما أنه لا يمكن للصين أن تعارض كل جيرانها، وقعت بالاشتراك مع الفيتنام والفلبين، اتفاقيات لاستكشاف الزلازل.

---

[1] أحمد حسين الخطيب، "الاستراتيجية الصينية في إطار مبادرة الحزام والطريق وتأثيرها على الاقتصاد الدولي "، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية** ،العدد 24، جويلية 2019، ص.ص 119-120

[2] "التوجهات الإستراتيجية لجمهورية الصين"، موقع موسوعة محارب الصحراء، الرابط: https://bit.ly/3UD4u0E ، تم الإطلاع: 2023/04/14، على الساعة 01:10

تستفيد الصين أيضاً من تواجد مواطنيها الموزعين بكثرة في المنطقة الإقليمية من أجل توثيق العلاقات مع جيرانها الذين لا يستطيعون تجاهل تقدّم الصين القوي على المنطقة بكاملها على الصعيد الاقتصادي.[1]

مع تسارع عجلة نمو الاقتصاد الصيني أواسط التسعينيات، ازدادت حاجات الصين من الطاقة، وبات من الهواجس الصينية الرئيسة تجنّب حصار أميركا واليابان لطرق النقل البحرية، والعمل على مد أنابيب النفط من وسط آسيا إلى الصين. فالصين باتت مستوردًا للنفط بدءًا من العام 1993، وعلى الرغم من أن احتياط النفط المؤكد فيها – عدا عن التوسع في التنقيب والاكتشاف يصل نحو 18.3 بليون برميل، تؤمن إمدادًا يكفي لنحو خمس سنوات من الاستهلاك 25 ، فقد تخطّت الصين الولايات المتحدة وأصبحت أكبر مستورد للنفط في العالم.[2]

تشير تقديرات إدارة معلومات الطاقة أيضاً إلى أن بحر الصين الجنوبي يحتوي على 11 مليار برميل من النفط و190 تريليون قدم مكعبة من الغاز الطبيعي، مصنفة على أنها احتياطيات مؤكدة أو محتملة. لكن في المقابل، تبدو التقديرات الصينية أكثر تفاؤلاً. فمثلاً تشير تقديرات مؤسسة النفط الوطنية الصينية (CNOOC)إلى أن بحر الصين الجنوبي يحتوي على 125 مليار برميل من النفط الخام و500 تريليون قدم مكعبة من الغاز.[3]

وكتأكيد للصين على بسط نفوذها في بحر الصين الجنوبي، قامت الصين بالتنقيب عن النفط ووضعت منصة نفطية غرب جزر باراسيل في مايو 2014، ونشرت عددًا من سفن خفر السواحل الصينية لحماية منصة التنقيب من اي اعتداء محتمل، وفي المقابل استنكرت الفيتنام هذا الإجراء وأرسلت سفن خفر السواحل لمحاولة منع أنشطة التنقيب عن النفط.[4]

تتنازع الصين على حقوق السيادة في بحر الصين الجنوبي مع إندونيسيا وماليزيا والفيتنام والفلبين، وكلما حاولت دولة أو شركة التنقيب، وجدت عراقيل من خفر السواحل وسفن المراقبة البحرية الصينية، حيث تقول بكين إن السيادة على بحر الصين الجنوبي من حقها، مستندة على خرائط قديمة من أزمنة سابقة تفيد

---

[1] فيليب سيبيل لوبيز، "**الجغرافيات السياسية للبترول**"، ترجمة نجاة الصليبي الطويل،(أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للسياحة و الثقافة، الطبعة الأولى، 2011)، ص.ص 284-285

[2] طارق عزيزة، المرجع السابق، ص. 13

[3] "النفط والغاز والتجارة والثروة السمكية .. الحرب الباردة في بحر الصين الجنوبي"، الرابط: https://bit.ly/41AKfmo ، تم الإطلاع: 2023/04/19، على الساعة 02:29

[4] عمر أسامة الجميلي و آخرون، المرجع السابق ، ص.460

ذلك، وترفض إندونيسيا ادّعاءات الصين منذ سنوات، وتؤكد أحقيتها في السيادة على جزء من بحر الصين الجنوبي، بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، واكتشفت إندونيسيا حقل تونا البحري في بحر الصين الجنوبي في عام 2014، على عمق 389 قدماً، وتقدمت بكين باحتجاج رسمي إلى جاكرتا عام 2021، للمطالبة بوقف عمليات التنقيب عن النفط والغاز في مربع تونا الذي تصفه بالأراضي الصينية، بينما تؤكد إندونيسيا عكس ذلك.[1]

عادت الفلبين والصين إلى المناقشات، في محاولة لتجميع المحادثات المشتركة التي فشلت للتنقيب عن النفط والغاز في بحر الصين الجنوبي المضطرب قبالة الساحل الفلبيني، ولكن لا تزال هناك العديد من العقبات، حيث أبلغ الرئيس الفلبيني فرديناند ماركوس الابن الرئيس الصيني شي جين بينغ خلال زيارة لبكين قبل أسبوعين إنه يأمل أن يتمكن الجانبان من استئناف الحوار بشأن هذه القضية .وأضاف أن هناك "فرصا هائلة" قد تغتنمها الفلبين والصين مع تغير اقتصادات العالم، الأمر الذي من شأنه أن يفيد البلدين. وانتهت محادثات التنقيب السابقة في يونيو الماضي خلال ولاية الرئيس الفلبيني رودريغو دوتيرتي بسبب مطالبة الصين بالسيادة على المياه الإقليمية المتنازع عليها.[2]

وأكد حُكم دولي صدر في عام 2016 أن الفلبين تتمتع بحقوق سيادية في استغلال احتياطيات الطاقة داخل منطقتها الاقتصادية الخاصة التي يبلغ طولها 200 ميل، لكن الصين التي تطالب بنحو 90% من بحر الصين الجنوبي بصفته جزءًا من أراضيها رفضت الاعتراف بهذا القرار. وفي عام 2018، وقّعت الصين والفلبين مذكرة تفاهم للتعاون في تطوير حقول الطاقة البحرية، واتفقتا على مناقشة التعاون البحري بينهما، بما في ذلك التنقيب المشترك عن النفط والغاز، والاستخدام المستدام للمعادن، والطاقة والموارد البحرية الأخرى في عام 2018. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية وانغ ون، في يونيو/حزيران (2022)، إن الصين مستعدة للعمل مع الحكومة الفلبينية الجديدة، لتعزيز المفاوضات بشأن التنقيب البحري المشترك عن النفط والغاز، لإحراز تقدم ملموس لصالح شعبي البلدين. وأضاف أن التنقيب المشترك عن

[1] " إندونيسيا والصين.. خلافات تاريخية على الطاقة بحر الصين الجنوبي الغني بالثروات محط اهتمام القوى العالمية"، موقع إرم الإقتصادية، الرابط: https://bit.ly/3KPDkPj ، ، تم الإطلاع: 2023/04/19، على الساعة: 02:08

[2] تيم دايس،" المحادثات بشأن الغاز في الفلبين والصين تواجه عقبات متزايدة"، موقع GasOutlook ، الرابط: https://bit.ly/3UOtKkj ، تم الإطلاع: 2023/04/19، على الساعة: 02:15

النفط والغاز بين الصين والفلبين ضروري للحفاظ على الحقوق البحرية لكلا البلدين وضمان عدم نشوب نزاعات بينهما.[1]

المبحث الثاني: التهديدات الأمنية للسياسات الصينية في بحر الصين الجنوبي على الأمن الإقليمي

ينطوي تصاعد النزاع في بحر الصين الجنوبي بشكل متسارع خلال السنوات الأخيرة على تهديدات خطيرة للأمن الإقليمي في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا، والأمن الدولي وحرية الممرات البحرية الدولية، ومن أبرز مؤشرات هذه التهديدات تزايد الإنفاق العسكري وتطوير القدرات والمعدات العسكرية للدول المتنازعة على الحقوق السيادية لجزر بحر الصين الجنوبي مما يشير إلى انخراط هذه الدول في سباق نحو التسلح.

المطلب الأول : تصاعد النزاعات السيادية بين الدول المطلة على بحر الصين الجنوبي

بدأت المطالبات المتنافسة في منطقة بحر الصين الجنوبي بشكل جدي بعد الحرب العالمية الثانية، لكنها ازدادت بعد إطلاق اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982، وإصدار قواعدها التي تحكم تعريف البحار الإقليمية والمناطق الاقتصادية الخالصة (EEZ) والجرف القاري، التي من شأنها أن تمكن البلدان من توسيع أراضيها الساحلية وفتح إمكانيات جديدة لاستكشاف الموارد الطبيعية والدوريات البحرية، وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في عام 1994، وفي ذلك الوقت كانت الفلبين (1984) و الفيتنام (1994) قد صادقتا بالفعل على المعاهدة، وبعد سنوات قليلة، صادقت ماليزيا وبروناي (1996) عليها، كما صادق أعضاء آخرون في آسيان على المعاهدة، بما في ذلك إندونيسيا (1986) وسنغافورة (1944). بينما صادقت الصين، التي ليست عضوا في الآسيان ولكن لها علاقات واسعة مع أعضاء الكتلة ولديها نزاعات بحرية وإقليمية شديدة معها في بحر الصين الجنوبي، على المعاهدة في عام 1996.[2]

تدور النزاعات في بحر الصين الجنوبي حول مطالبات المتنافسين على سيادة الجزر القريبة منها ومن مياهها الإقليمية مثل (سبراتلي و باراسيل)، حيث تتنافس الصين و الفيتنام على جزر باراسيل وتقع حوالي نصف الجزر على بعد 370 كم أو 200 ميل بحري من فيتنام ، بينما تقع جميعها على بعد 370 كم من جزيرة هاينان الصينية، بينما تطالب الفلبين والفيتنام وإندونيسيا وتايوان وماليزيا بأجزاء مختلفة من جزر سبراتلي ، وتطالب الصين بأجزاء كبيرة من بحر الصين الجنوبي بناءً على خريطة صادرة في العام 1947

[1] أمل نبيل، "التنقيب المشترك عن النفط والغاز في بحر الصين.. الفلبين تفتح أبوابها لـ"بكين" من جديد"، موقع الطاقة، الرابط: https://bit.ly/3MWM0q4 ، تم الإطلاع: 2023/04/19، على الساعة: 02:23

[2] سمر ابراهيم محمد، " دور منظمة الآسيان في تسوية النزاعات (دراسة حالة: نزاع بحر الصين الجنوبي)"، **دورية آفاق آسيوية**، المجلد 6، العدد ، أكتوبر 2022، ص.168

كما هو موضح في الشكل (06) ، وقد برزت هذه النزاعات للوجود عندما طالبت الصين بجزء كبير من بحر الصين الجنوبي كجزء من أراضيها وسيادتها من خلال تقديم خريطة (Ninedash) والتي تعني الخطوط التسعة، والتي تظهر على شكل حرف U يضم غالبية بحر الصين الجنوبي كما هو موضح في الشكل (04)، وهو بذلك يتضمن جميع جزر سبراتلي وباراسل. وقد تم إنشاء هذه الخريطة من قبل الصين في ظل حكومة الكومينتانغ في العام 1947، وما زالت تُستخدم كخريطة رسمية من قبل الصين،[1] و يمثل الجدول أدناه تاريخ الصدامات في بحر الصين الجنوبي من سنة 1988 إلى غاية 1999.

الجدول (1): الصدامات في بحر الصين الجنوبي (1988 – 1999)		
	البلدان المتورطان	العمل العسكري
1988	الصين ، الفيتنام	البحريتان الصينية والفيتنامية اصطدمتا في رصيف جونسون في جزر سبراتلي، إغراق بضعة زوارق فيتنامية وقتل 72 بحاراً.
1992	الصين ، الفيتنام	فيتنام تتهم الصين بالتنقيب عن النفط في المياه الفيتنامية في خليج تونكين وبانزال جنود على رصيف دالوك، الصين تصادر حوالي 20 سفينة شحن فيتنامية تنقل البضائع من هونغ كونغ.
1994	الصين ، الفيتنام	تشهد الصين والفيتنام مواجهات بحرية ضمن المياه الإقليمية المعترف بها دوليا لفيتنام فوق منصات استكشاف النفط 133، 134 و135 . الصين تدعي بالمنطقة كجزء من مجموعة وانا باي 21
1995	الصين ، الفلبين	الصين تحتل رصيف الأذى الذي تدعي الفلبين حقها فيه وتقيم موقعا عسكريا صغيرا .
1995	الصين ، ماليزيا	زوارق دورية ماليزية تطلق النار على سفينة صيد صينية قبالة ساراواك، ما أدى الى جرح أربعة من أفراد الطاقم الصيني.
1996	الصين ، الفلبين	ثلاث قطع بحرية صينية تشتبك في معركة بالمدافع لمدة 90 دقيقة مع سفينة مدفعية للبحرية الفلبينية قرب جزيرة كامبونس.
1997	الصين ، الفلبين	البحرية الفلبينية تأمر زورقا سريعا صينيا وزورقي صيد بمغادرة المياه الضحلة لسكاربورو في أفريل؛ الصيادون الفلبينيون يزيلون نقاط الأعلام الصينية ويرفعون علمهم، الصين ترسل ثلاث سفن حربية لمسح جزيرتي باناتا وكوتا

[1] نور حسين الرشدي، مرجع سابق، ص.248

		المحتلتين من قبل الفلبين.
1998	الصين ، الفلبين	البحرية الفلبينية تعتقل صيادي اسماك صينين قبالة سكاربورو الضحلة المياه.
1998	الصين ، الفيتنام	الجنود الفيتناميون يطلقون النار على قارب صيد فلبيني قرب رصيف تيننت (الحمام).
1999	الصين الفلبين	ثلاثة قوارب صيد صينية تتعرض لهجوم من قبل سفينة مدفعية قرب مياه سكاروبورو الضحلة، يقصف أحدها ويغرق، يتم إنقاذ كل الصيادين، لكن بكين تسلم احتجاجا الى مانيلا.
المصدر: مايكل كلير، "الحروب على الموارد"، ترجمة: عدنان حسن، (بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 2002) ، ص.ص 133-134		

ارتفعت حدة النزاع عندما أجرت الصين سنة 2010 دوريات متكررة في جزر سبراتلي المتنازع عليها باستخدام مزيج من سفن المراقبة البحرية شبه المدنية ، وسفن مسح المحيطات ، والسفن البحرية العرضية ، ومؤخراً حركة حفارات النفط في الجزر والمياه التي تطالب بها بروناي وماليزيا والفلبين و الفيتنام ، وتراوحت هذه الاستفزازات بين اعتقال الصيادين من الدول ذات المطالب المتنافسة، ومضايقة دوريات السفن البحرية لكل من الفلبين والفيتنام ، وبناء هياكل دائمة للمواصلات والنقل على الجزر الصينية ونقل حفارات النفط في جميع أنحاء المنطقة المتنازع عليها دون إذن مسبق.[1]

وتنقسم دول جنوب شرق آسيا من حيث كيفية استجابتها للسياسات الصينية في المنطقة إلى أربعة فئات:

- قبول النفوذ الصيني المتزايد بورما و كمبوديا ولاووس وتايلندا.
- تذبذب بشأن النفوذ الصيني المتزايد، مع إدعاءات في بحر الصين الجنوبي: ماليزيا و الفيليبين.
- المنافسة على الزعامة الإقليمية: الفيتنام
- الدول التي تنظر للعلاقات الدولية من خلال المنظور الواقعي، وتقلق بشأن مسألة توازن القوى: بروناي وسنغافورة.

[1] عبد المالك حطاب ، ابراهيم مشعالي، "الصعود البحري الصيني و تأثيره على الأمن الإقليمي في جنوب شرق آسيا"، مرجع سابق، ص.737

ومن خلال هذا التصنيف يذهب الخبراء إلى إمكانية قيام تحالف للدفاع عن إدعاءات دول جنوب شرق آسيا في بحر الصين الجنوبي ، و هذا التحالف يمكن أن يضم فيتنام وماليزيا والفيليبين، ويكون مدعوما من طرف أندونيسيا وسنغافورة والولايات المتحدة الأمريكية. ورغم أن هذا التحالف يرجح أن يكون في البداية هشا و غير قادر على المواجهة، ويأخذ شكلا دبلوماسيا و من غير المؤكد أن يتطور إلى مركب أمني، إلا أن هنالك احتمالات لحدوث تطورات أمنية مكملة، تتمثل خصوصا في ظهور شراكة إستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية و أندونيسيا ، و يكون أشبه بالتحالف الإستراتيجي القائم بين الهند و الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

الشكل(13): خريطة توضح أبرز الأجزاء المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي

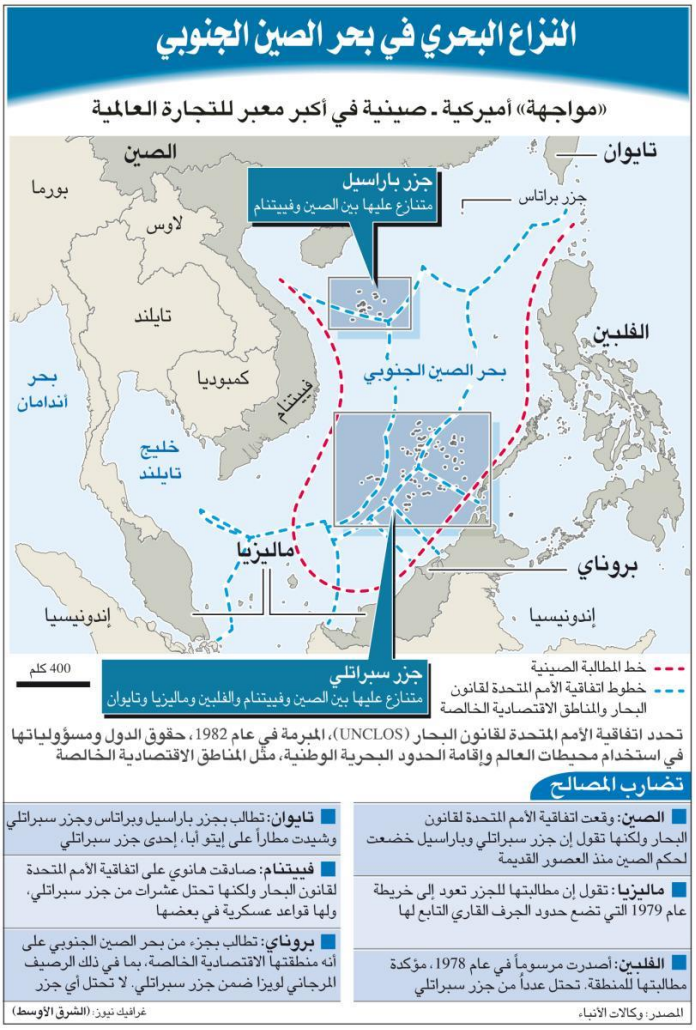

المصدر: إنفوغراف... النزاع في بحر الصين الجنوبي، جريدة الشرق الأوسط، تاريخ النشر: 26 أفريل 2022، الرابط: https://bit.ly/3HyF66X

[1] عبد القادر دندن، المرجع سابق، ص.ص 315-316

تتبع الصين إستراتيجية واضحة المعالم في إدارة نزاعاتها مع الدول الساحلية لبحر الصين الجنوبي من حيث الأهداف والأساليب، و هدفها الأول هو بسط السيادة الصينية على المياه التي قد تمسكت بها الصين منذ أن أسندت شرعية مطالبها إلى تفسيرها لما يعرف خارطة حرف U ذو النقاط التسع المتقطعة، والاستئثار بما في المياه من موارد حية أو غير حية، وتطبيق حق السيادة على المياه الإقليمية على الملاحة البحرية. وتعزز الصين لبلوغ هذا الهدف مطالبتها بأساليب متنوعة وبصورة تدريجية تجمع بين المرونة والتصلب، التصعيد و التراجع عنه ، الضغط والإغراء والحوار الثنائي والمتعدد الأطراف، والتمسك بالوضع القائم الذي تخلقه بخطواتها.[1]

أولا: النزاع بين الفيتنام والصين

ازدادت وتيرة النزاعات بين الصين وبين الأطراف الأخرى في بحر الصين الجنوبي، و كان أخطر هذه النزاعات هو مع فيتنام، و هي بمثابة الخصم الرئيسي للصين في جنوب شرق آسيا، وهو النزاع المتواجد بشكل مستمر داخل الأمم المتحدة، ويعتبر الصراع على النفط والغاز في بحر الصين الجنوبي، هو أخطر الصراعات الاقتصادية التي قد تتحول إلى مواجهة عسكرية بين الطرفين، وتوجه الفيتنام اتهامات للصين بأنها تتعرض لسفنها العاملة في التنقيب عن النفط والغاز داخل المياه الإقليمية الفيتنامية، بهدف وقفها عن أعمال التنقيب تماماً في المياه المقابلة لشواطئها.[2]

وقعت مواجهات عديدة خلال الثمانينات عند الحدود، وكانت الخلافات على جزر باراسيل و سبارتلي من بين القضايا التي أعاقت تحقيق تطبيع في العلاقات بين البلدين على الرغم من الزيارات المتبادلة على مستويات عديدة ما بين البلدين،[3] تتنافس كل من الصين والفيتنام على السيادة في جزر باراسيل الواقعة في القسم الشمالي من بحر الصين الجنوبي والتي تسيطر عليها الصين منذ العام 1974، بينما تطالب الصين والفيتنام على ما يقارب مئتي (200) جزيرة في سبراتلي الواقعة في القسم الجنوبي من بحر الصين الجنوبي.[4]

[1] كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص.ص 343-344

[2] علي طارق جاسم الزبيدي، مرجع سابق، ص.77

[3] كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص.390

[4] نور حسين الرشدي، مرجع سابق، ص.252

وتجدر الإشارة إلى أن الصين في العام 1987، احتجت لأول مرة على الإجراءات الفيتنامية في جزيرة سبراتلي وقد توغلت دوريات البحرية الصينية جنوباً، وبعدها أرسلت الصين بعثة علمية إلى سبراتلي، واحتلت لاحقاً العديد من الشعاب المرجانية في المناطق التي تطالب بها الفيتنام والفلبين (Cuarteron Reef،Fiery Cross Reef) وكان الرد الفيتنامي باحتلال المزيد من الشعاب المرجانية من جانبها، وفي العام 1988 اشتبكت القوات الفيتنامية والصينية حول الشعاب المرجانية التي تطالب بها الفيتنام وفي أعقاب ذلك سيطر الطرفان على المزيد من الشعاب المرجانية.[1]

على الرغم من النزاع مع الفيتنام إلا أن جزر براسيل تخضع لسيطرة الصين بشكل كامل هذه السيطرة الصينية القوية على جزر براسيل هي من حافظت على النزاع مستقرا إلى حد ما حتى العام 2012 مقارنة بجزر سبراتلي، تجدد النزاع عندما افتتحت الشركة الوطنية الصينية للنفط البحري (CNOOC) بعض المناطق أمام الشركات الدولية للتنقيب عن النفط والغاز. وردًا على هذه الإجراءات الصينية، اجتمع البرلمان الفيتنامي في 21 يونيو 2012 واصدر قانون بحري أكد فيه مطالبة فيتنام بجزر سبراتلي وباراسيل.[2]

مع تزايد الأدلة على أن هناك احتياطيات قابلة للاستغلال في المنطقة (3)، ازدادت مطالب الفيتنام في تأكيد حقها في التنقيب عن النفط والغاز، فانطلقت الفيتنام في تحديث قواتها المسلحة، بما في ذلك امتلاك طائرات سوخوى – 27، و قد انضمت الفيتنام إلى رابطة شعوب جنوب شرق آسيا (فى جويلية 1995)، وفي أغسطس 1994 تزايد قلق الصين من نشاطات فيتنام في التنقيب عن النفط في جزر سبراتلي مع شركات أجنبية، وقد لاحقت قوات فيتنامية في مرات عديدة مراكب صينية تعمل في المياه الواقعة تحت السيطرة الفيتنامية في جزر سبراتلي، كان من الواضح أن فيتنام تريد أن تربط مصيرها في بحر الصين الجنوبي بمصير شركات النفط الغربية محاولة بذلك أن تضيفها إلى قوتها وتردع الصين.[3]

بدأت الأزمة الصينية – الفيتنامية في جزر براسيل عندما قامت شركة (cnooc China National Offshore Oil Corporation) بإطلاق منصة حفر ضخمة للقيام بعمليات تنقيب في المياه العميقة في المنطقة القريبة من جزر براسيل، نجم عنه حدوث مواجهات بين الصين والفيتنام في العام 2014، ، وقد ادعت الصين أن الحفارة أكملت مهمتها وقررت نقلها إلى المنطقة البحرية القريبة من جزيرة هاينان ، وبعد حادثة

[1] نور حسين الرشدي، مرجع سابق، ص.253

[2] نفس المرجع، ص.ص 254–255

[3] مايكل أى براون و آخرون ، **صعود الصين**، ترجمة: مصطفى قاسم، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، 2010)، ص.437

منصة الحفر، امتنعت الصين عن التنقيب من جانب واحد، ومع ذلك تكررت هذه الحوادث عدة مرات منذ العام 2015 عندما زعمت فيتنام أن موقع الحفارة يقع في منطقة بحرية متداخلة وانه يقع في الخط المتوسط المفترض بين الساحلين على الجانب الصيني لذلك ظلت فيتنام ملتزمة في جانب الصمت هذه المرة، كما حثت الصين الفيتنام على وقف أعمالها الأحادية كما حدث في جويلية 2017 ومارس 2018 عندما أوقفت الحكومة الفيتنامية بسبب الضغوط الصينية عمليات الحفر لشركة (Repsol) في المناطق التي تطالب بها الدولتان، و لحل هذه الخلافات البحرية اتفقت الصين وفيتنام على تهدئة الأوضاع ومنع توسيع الخلافات ، كما اتفقت الصين والفلبين على ضرورة التعاون حول تطوير النفط والغاز بينهما وقد تم توقيع مذكرة تفاهم في مانيلا في 20 نوفمبر 2018 ، واتفقت الحكومتان على إيجاد ترتيبات لتسهيل التنقيب عن النفط والغاز واستغلالهما في المجال البحري ذي الصلة.[1]

إن الاختلاف في القوة بين الصين والفيتنام يجعل من المستبعد حدوث مواجهات عسكرية بين البلدين، و بالتالي وجب على الفيتنام إتباع إستراتيجية التهدئة والمحادثات الثنائية ومتعددة الأطرف مع الصين لإيجاد حل للنزاع. ومما لا ريب فيه أن الصين ترحب بهذه المقاربة لأنها تستند على نقاط قوة تجاه فيتنام. وتعتمد الصين الدبلوماسية الثنائية لاستبعاد طرف ثالث، خاصة الولايات المتحدة لكن فيتنام تبقى بها حاجة إلى إسناد من قوة ثالثة لدفع الصين إلى التنازل ويختلف إدراك كل من الطرفين إلى طبيعة الخلافات.[2]

وتجدر الإشارة إلى أن الصين والفيتنام قد وقعتا اتفاقية ترسيم حدود البحار الإقليمية والمناطق الاقتصادية الخاصة والأرفف القارية في خليج بيبو خليج تونكين) في 25 ديسمبر 2000 ، والتي دخلت حيز التنفيذ في 30 جوان 2004.[3]

[1] نور حسين الرشدي، مرجع سابق، ص.255

[2] كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص.ص 396-397

[3] نور حسين الرشدي، مرجع سابق، ص.256

ثانيا : النزاع بين الفلبين والصين

لقد كانت الفلبين مستعمرة أسبانية 1571 – 1898، وبعد الحرب الأمريكية – الآسيانية في 1898 أصبحت مستعمرة أمريكية. وفي 1942 غزتها اليابان، وفي 1946 ارسلت سفينتين واحتلت أكبر جزيرة في أرخبيل سبراتلي وأطلقت عليها اسم Taping Dao) وبعدها بسنة اكتشف فلبين 9 جزر وأدعى أنها تعود له وشهدت السبعينات عمليات توسع من كل من الفيتنام والصين في منطقة سبراتلي، ففي 1973 نشرت الفيتنام قوات في بعض الجزر والتي تعتبرها الصين من مياهها الإقليمية واستعادتها منها، وردت فيتنام بالإستيلاء على مواقع أخرى، وكانت الصين والفيتنام تحاججان بأن الأمر يقع في سياق الحقوق التاريخية لكل منهما في هذه المناطق.[1]

سيطرت الفلبيين على تسعة جزر من جزر سبراتلي ، و أكدت أن طموحاتها في السيادة على هذه الجزر تتوافق مع أهداف وطموحات الدول الأخرى (الصين وماليزيا والفيتنام) وفي العام 1976 استثمرت الفليبين حقلاً للنفط بالقرب من ساحل جزيرة بالاوان، أدى إلى الزيادة من حدة التوترات بينها و بين الصين ، وفي عام 1992 ، أعلنت اللجنة الدائمة لمجلس الشعب الوطني في الصين رسمياً السيادة الصينية على أرخبيل سبراتلي بأكمله، و يعرف هذا الإجراء باسم قانون المياه الإقليمية والمناطق المتاخمة لها ، يحدد بشكل ملموس مطالبة الصين بالسيادة الإقليمية على جزر باراسيل وسبراتلي كما منح القانون جيش التحرير الشعبي سلطة استخدام القوة إذا لزم الأمر للدفاع عن الجزر ضد أي هجوم أو احتلال أجنبي.[2]

حذرت الفلبين الخطر الصيني بعيد المدى، لكن قدراتها العسكرية لم تؤهلها لمواجهة الصين منفردة، لكن بعد حادثة شعاب ميستشيف عام 1995 اتهمت الفلبين الصين بإنشاء منشأة عسكرية دائمة على الجزيرة وطالبت الصين بسحب قواتها من المنطقة، لكن الجانب الصيني أنكر الادعاءات الفليبينية و برروا أن هذه المنشآت الموجودة على رصيف الأذى هي موانئ للصيادين فقط، وأرسلت الفلبين مجموعة من السفن للمنطقة للتقصي فطردتها السفن الحربية الصينية، كما دمرت وحدات من الأسطول الفلبيني سبع علامات صينية على الجزر الأخرى في المياه الإقليمية شرق شعاب ميستشيف، لكنها لم تواجه القوات الصينية التي بقيت على شعاب ميستشيف ولم تتحدى سفن البحرية الصينية العاملة في المياه المتنازع عليها.[3]

[1] كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص.410

[2] نور حسين الرشدي، مرجع سابق، ص.ص 256-257

[3] مايكل أى براون و آخرون ، المرجع السابق، ص.450

في المقابل، اتخذت الفلبين موقفاً أكثر وضوحاً وأقل مساومة، وانتقدت علناً إستراتيجية بكين للتغلب على الفجوة . فمن الناحية الواقعية، فإن الفلبين غير مناسبة لمواجهة الصين بمفردها بسبب تباين القوة الثنائية، حيث يعد الجيش الفلبيني من أضعف الجيوش في المنطقة، ويمتلك ميزانية عسكرية تبلغ 40 في المائة من حجم ميزانية بكين. كما أن الفلبين غير قادرة على تحدي الصين مباشرة بسبب وضعها في المرتبة الثانية كأكبر اقتصاد في العالم و واحدة من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الدولي. وهذا يوفر لمانيلا قوة اقتصادية ودبلوماسية أضعف بكثير من بكين.[1]

في أفريل 2012 وقعت مواجهة بين الصين والفلبين حينها أوقفت فرقاطة فلبينية زوارق صيد صينية وفتشتها واستنجدت الزوارق بالبحرية الصينية واشتركت أعداد من سفن حربية من الطرفين اضطرت السفن الحربية الفلبينية على الانسحاب لتسيطر السفن الصينية على المنطقة .إن مثل هذه المواقف تخلق إدراك الردع عند الآخرين، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، لا تحرم على صانع القرار فرص عرض مبادرة الحوار ولكن بين يديه رافعة تفاوض فاعلة ومؤثرة يفي تدبير الحل لصالح الصين، لقد وضعت الصين بهذه المنازلة أساساً مادياً وعملياً وإدراكاً حازما لاستراتيجية ردع حيال هدف ومصلحة صينية حيوية.[2]

في ظل هذه الظروف، أدى تقارب المصالح بين مانيلا وطوكيو في العديد من القضايا، بما في ذلك تصوراتهم حول التهديدات المشتركة فيما يتعلق بتأكيد بكين في بحر الصين الجنوبي والشرقي، إلى قيام الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين، وتعزيز التعاون الثنائي في مجال الشؤون البحرية، ذلك من خلال تدابير مثل إرسال سفن دوريات من خفر السواحل الياباني إلى الفلبين بمعنى أن التعاون الدفاعي الفلبيني الياباني المشترك ساعد في تقديم شريك مستعد للتعويض عن افتقار الفلبين إلى القوة العسكرية.[3]

وفى عام 1996، وقعت الفلبين والصين إتفاقية من اجل التقليل من حدة النزاعات في بحر الصين على الرغم من ذلك بقي الوضع على ما هو عليه، وفي نهاية هذه التوترات حدثت مواجهة بين الأسطول البحري الصيني مع الزوارق الحربية الفلبينية بالقرب من جزيرة كابونيس (الساحل الغربي للوزون)، وبسبب هذا الحادث تم تجديد اتفاقية التعاون المشترك في بحر الصين الجنوبي بين الولايات المتحدة والفلبين.[4]

[1] غزلان محمود عبد العزيز، مرجع سابق، ص.ص 200-201

[2] كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص.ص 330-331

[3] غزلان محمود عبد العزيز، مرجع سابق، ص.ص 201-202

[4] نور حسين الرشدي، مرجع سابق، ص.257

إضافة لهذه التدابير الأمنية التي اتخذتها الفلبين، قامت في 23 جانفي 2013 بالتقدم بطلب إلى محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي لتفنيد "خط الشرطات التسع" الذي تستند إليه الصين لتأكيد سيادتها على القسم الأكبر من بحر الصين الجنوبي. وفي تطور مهم، انتهت المحكمة، والتي رفضت الصين المشاركة فيها، بإجماع قضاتها الخمس المشاركين فيها، في 12 جويلية 2016 إلى التأكيد على ثلاثة نقاط:[1]

– أنه لا يوجد أي أساس قانوني لما تصفه الصين بالحقوق التاريخية لها في بحر الصين الجنوبي، بما في ذلك خط النقاط التسعة.

– التأكيد على الحقوق السيادية للفلبين داخل منطقتها الاقتصادية الخالصة.

– أن عمليات استصلاح الأراضي التي تقوم بها الصين وبناء الجزر الاصطناعية في بحر الصين الجنوبي، تمثل ممارسات ضارة بالبيئة البحرية والشعاب المرجانية، ومن ثم فإنها تمثل انتهاكا للالتزامات الدولية بالحفاظ على البيئة البحرية وحمايتها.

ثالثا: التنازع حول المنطقة الاقتصادية بين اندونيسيا ماليزيا وسنغافورة والصين

لا توجد نزاعات بين أندونيسيا والصين في بحر الصين الجنوبي، بل اعتمدت الجانب القانوني من المطالب ضمن الشروط المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وهي للأغراض الاقتصادية فقط، ومع ذلك، فإن المنطقة الاقتصادية الخالصة لإندونيسيا قريبة جدًا من تلك الموجودة مع دول جوار الصين الأخرى. كذلك دخول سفن الصيد الصينية والصيد بشكل غير قانوني في المياه قبالة جزر ناتونا قد زاد التوتر مع الطرف الصيني، باعتبار هذه الجزر تقع داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة للبلاد التي تبلغ مساحتها 200 ميل بحري، والتي تتداخل هذه المنطقة مع أقصى الجنوب في خط الصين المكون من تسعة خطوط.[2]

أكدت أندونيسيا على تمسكها بمنطقتها الاقتصادية الخالصة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وتتخوف من المطالبات الصينية والتايوانية التي تمتد إلى المنطقة الاقتصادية الإندونيسية وجرفها القاري بما في ذلك حقول الغاز الطبيعي الإندونيسية.[3]

[1] محمد فايز فرحات، المرجع السابق

[2] سمر ابراهيم محمد ، المرجع السابق ، ص.174

[3] آمنة ميعوات، **بحر الصين الجنوبي... دوامة الإداعاءات المتضاربة**، عبد القادر دندن، جيوبوليتيك النزاعات في قارة آسيا، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، 2021)، ص.239

طلبت أندونيسيا من الصين في جوان 1994 توضيح ما إذا كانت منطقة ناتونا ضمن امتداد ادعاءات الصين الإقليمية و التي تحوي على إحتياطات ضخمة من الغاز الطبيعي، لكن الصين لم تجب عليها. وبعد حادثة شعاب ميستشيف قررت إندونيسيا أن الصمت يعنى أن للصين ادعاءات في حقول الغاز، بدأت إندونيسيا فى أفريل 1995 دوريات جوية في المنطقة المحيطة بناتونا لكن الجانب الأندونيسي تخوف من التصريح بأن الصين تعتبر تهديدا لها، لكن في تغير ملحوظ في النبرة قال قائد القوات المسلحة الإندونيسية في أفريل أنه من الأهمية الخاصة بمكان أن يحدثوا القوات الجوية الإندونيسية حتى تتمكن من التعامل مع التحدي الصيني في بحر الصين. بعد ذلك قدمت الصين توضيحات بشأن حقل الغاز بناتونا وو أنه ليس ضمن إدعاءات الصين في المنطقة و أنها ملتزمة بتطبيق قانون الأمم المتحدة لاتفاقية البحر على كامل بحر الصين الجنوبي .[1]

وتشمل مطالبات ماليزيا في بحر الصين الجنوبي في المياه المحيطة بالحدود الشرقية لشبه جزيرة ماليزيا وشرق ماليزيا حيث تجنبت كوالالمبور توجيه الكثير من الانتقادات العلنية إلى الصين، ويعود ذلك جزئيا إلى المجموعة العرقية الصينية المؤثرة في ذلك البلد (في عام 2020، تم تصنيف 22.6٪ من سكان ماليزيا على أنهم صينيون، مع 69.6٪ بوميبوترا، أو عرقية الملايو)، إلى جانب تأثير الصين على الاقتصاد الماليزي.[2]. وتحتل ماليزيا حاليا 3 جزر تعتبرها ضمن مياهها الإقليمية.[3]

أما بروناي فتحرص على عدم انتقاد الصين علنا، وترى أن أزمة بحر الصين الجنوبي بأكملها يجب حلها باستخدام نهج متعدد الأطراف. فبروناي تفضل التنازل على أجزاء من مناطقها في بحر الصين الجنوبي مقابل فوائد من الطرف الصيني، ومع ذلك لا يزال هناك باحثون يدعون أنه بينما تحافظ بروناي على مكانة منخفضة في قضية لويزا المرجانية، فإنها لم تتخل بالضرورة عن تلك المطالب، نظرا للقرب الجغرافي، فهناك تداخل في المطالبات بين المنطقة الاقتصادية الخالصة لبروناي مع المنطقة الاقتصادية الخالصة لإندونيسيا وماليزيا والفلبين.[4]

[1] مايكل أى براون و آخرون ، مرجع سابق، ص.453

[2] سمر ابراهيم محمد ، مرجع سابق، ص.173

[3] آمنة ميعوات، المرجع السابق، ص.239

[4] سمر ابراهيم محمد ، مرجع سابق، ص.174

المطلب الثاني: تهديد توازن القوى الإقليمي

تباينت مواقف القوى الإقليمية حول التحركات الصينية في بحر الصين الجنوبي، وهذا حسب قوة الدولة و علاقاتها مع الصين أو الولايات المتحدة الأمريكية.

أولا: المخاوف الأمنية اليابانية والهندية من التحركات الصينية في بحر الصين الجنوبي

قامت اليابان بعمليات التنقيب و احتلت جزارا في بحر الصين الجنوبي و أنشأت قواعد للغواصات في بعض الجز، وبعد الحرب تنازلت اليابان عن حقوقها في الاقليم وفقاً للمادة 1 من اتفاقية سان فرنسسكو في 1951 ، ولكن دون الاتيان على الجهة التي تنازلت إليها تتنازل عن حقها في جزر سبراتلي وجزر بارسيل»... و بعد نشوب النزاعات و المطالبة بالسيادة على مناطق من بحر الصين الجنوبي و بالأخص جزر سبراتلي وبارسيل من طرف الدول المطلة عليه، أصبحت اليابان تواجه تحديات اقتصادية وأمنية وسياسية وتطلب الواقع الاستراتيجي في بحر الصين الجنوبي من اليابان أن تراجع سياستها في ضوء قدراتها العسكرية ومصالحها والخيارات المتاحة في التعامل مع النزاعات.[1]

ترتبط مصالح اليابان في بحر الصين الجنوبي باعتمادها على إمدادات الطاقة المستوردة، فحوالي ثلاثة أرباع نفطها من الخليج العربي يمر عبر المنطقة ، إضافة إلى الفحم والغاز الطبيعي المسيل، المستوردين. وان تجنبت اليابان المرور ببحر الصين الجنوبي بإعادة تسيير ناقلات النفط والسفن الأخرى عبر المحيط الهادئ الغربي فإن الإبطاء الناتج في وصول الشحنات سيضر بالاقتصاد الياباني، وتفاديا لذلك، سعت طوكيو إلى تشجيع الحل السلمي لنزاع سبراتلي، وتعزيز قدرتها بالمقابل على حماية الممرات البحرية الحيوية ضد هجوم معاد.[2]

ومن وجهة إدراك اليابان لمصالحها وأمنها في بحر الصين الجنوبي فإن تصاعد العمليات والخطاب السياسي الصيني يمثل تحديات وتهديدات بالنسبة لها، إن استقرار وأمن بحر الصين الجنوبي مصلحة وهدف بالنسبة لليابان التي قد أصبحت في التسعينات أكبر اقتصاد في آسيا ويعتمد على التجارة والطاقة التي تبحر عبر بحر الصين الجنوبي، لذلك فإن تأمين خطوط الملاحة التجارية البحرية مصلحة أساسية لليابان، لكنها ليس لها دور في الحفاظ عليه ذلك أنها ليست من الدول الساحلية.[3]

[1] كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص.507

[2] مايكل كلير، مرجع سابق ، ص.ص 140-141

[3] كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص.508

من جانب آخر، تعد اليابان الدولة الأكثر تضررًا من التحديث العسكري الصيني ، حيث يمكن للصواريخ الباليستية الصينية التقليدية والنووية الوصول إلى اليابان ، كما يشكل أسطول الغواصات الصيني الكبير تهديدًا خطيرًا للممرات البحرية اليابانية، فضلا عن التطور الذي طرأ على القوات الجوية لجيش التحرير الشعبي (PLAAF)، والأكثر أهمية من الناحية الإستراتيجية لليابان ، هو أن قدرة الصين على منع الوصول (A2/AD) أصبحت أكثر مصداقية وحزما يومًا بعد يوم، مما يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية قد لا تكون قادرة على الوفاء بمسؤولياتها الدفاعية تجاه اليابان في الوقت المناسب بسبب منطقة الحظر التي أنشأتها الصين في بحر الصين الشرقي والجنوبي.[1] كما أن اليابان لا ترغب في أن ينعكس عدم الأمن والاستقرار في بحر الصين الجنوبي على الأوضاع في بحر شرق الصين، وتتسبب في مواجهة بين اليابان والصين أشد تعقيداً وخطورة من تلك التي في بحر الصين الجنوبي. فكلا الإقليميين يعتبران بيئة أمن مركبة تتفاعل فيها مصالح وأهداف واستراتيجيات شديدة التعقيد وخيمة العواقب في حالة انزلاقها إلى مواجهات وعدم الاستقرار.[2]

ساهم عامل القرب الجغرافي بين اليابان والصين والضغوطات العسكرية والسياسة الحازمة للصين في بحر الصين الجنوبي تضع اليابان أمام خيارات محدودة للتعامل مع التهديد الصيني ، وأهم هذه الخيارات توجيه ردها تجاه الصين عبر تعزيز التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا بدوره يعزز الوجود الأمني للولايات المتحدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، في المقابل ، أو تنظر إلى الهيمنة الصينية الإقليمية على أنها محتملة أومؤكدة ، فتتخذ خيار مكافحة هذه الهيمنة بالتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية أو بمفردها.[3]

تسعى اليابان إلى تعزيز اعتمادها على نفسها من الناحية العسكرية لمواجهة التهديدات الصينية من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات منها[4]:

- **إنشاء مجلس الأمن القومي (NSC)** 2013: تأتي أهمية عمل هذا المجلس من خلال تأمين تبادل المعلومات الأمنية بين الأجهزة الأمنية لتطوير التنسيق الداخلي وإدارة الأزمات بصورة أكثر تنظيما.

[1] عمر اسامة، فادي خليل، "الاستجابة اليابانية لسياسة الصين الحازمة في بحر الصين الشرقي في ظل حالة اللايقين"، **مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية و الاجتماعية**، المجلد 61، العدد 04 ، 2022،، ص.178

[2] كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص.ص 509-510

[3] عمر اسامة، فادي خليل، المرجع السابق، ص.178

[4] نفس المرجع، ص.179

- **إعتماد إستراتيجية الامن القومي (NS) 2013:** كوسيلة ردع تضمن فيها اليابان أمنها وسلامة اراضيها ، حيث تقدم (NSS) المبادئ التوجيهية لأمن اليابان ومصالحها وأهدافها الوطنية ، وتستقرأ البيئة الأمنية المحيطة باليابان والتحديات التي تواجه الأمن القومي وتضع المنهج الإستراتيجي لمواجهة هذه التحديات. .
- **مراجعة المبادئ التوجيهية لبرنامج الدفاع الوطني (NDPG) :** وتطويرها بموافقة مجلس الوزراء الياباني للعمل على تطوير عقيدة الدفاع لليابان وتقييم قدرات قوات الدفاع الذاتي اليابانية من خلال توجيهات مجلس الأمن القومي وإستراتيجية الأمن القومي.

تؤكد اليابان في خطابها السياسي على الوسائل السلمية لإدارة وحل النزاعات الإقليمية واللجوء الى قواعد القانون الدولي. وتحث اليابان الصين والدول الساحلية المتنازعة على تبني الحوار والمفاوضات لتسوية النزاعات على الجزر في بحر الصين الجنوبي، لكن اليابان لها قدرة محدودة في دفع الصين إلى الانصياع إلى القواعد القانونية الدولية لفض النزاعات.[1]

لم يقتصر تنفيذ التمارين مع الولايات المتحدة على دور المشارك مع دول أخرى، بل في سبتمبر 2018 أجرت اليابان تمريناً عسكرياً بحرياً بمفردها بإرسال غواصة وحاملة مروحيات ومدمرتين «نشر قوات في المحيط الهندي وجنوب شرق آسيا» وتعمل اليابان مع الولايات المتحدة والهند وأستراليا لخلق «قواعد» بحرية عالمية، وتحتفظ ببعثة» حربية بحرية دائمة في بحر الصين الجنوبي لتكون قادرة على التعاون مع دوله الساحلية الفيتنام والفلبين وماليزيا وبروني وإقامة شراكات استراتيجية.[2]

أولت اليابان في السنوات الأخيرة بحر الصين الجنوبي اهتماماً أكبر، ما عزز موقعها العسكري هناك. وأرسلت في أكتوبر 2020، حاملة طائرات الهليكوبتر «كاجا دي دي إتش 184» والمدمرة «إيكازوشي دي دي 107» والغواصة «شورياس إس إس 510»، وجاء هذا بعد تمرين نفذته اليابان في محاكاة حرب ضد الغواصات، مما أثار حفيظة الصين « إننا نأمل أن البلد ذو الصلة بالتمرين لن يفعل أشياء تهدد السلام والأمن والاستقرار في الإقليم».[3]

[1] كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص.511

[2] نفس المرجع ، ص.514

[3] دياو دينغ، "طوكيو وحدود بحر الصين الجنوبي"، موقع الخليج، تاريخ النشر: 2021/01/29، تاريخ الإطلاع: 2023/05/07، على الساعة: 01:01،، الرابط: https://bit.ly/418J4db

ومن المرجح أن تستجيب اليابان بشكل إيجابي لأي طلب أمريكي للقيام بعمليات عسكرية مشتركة مثل عمليات حرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي؛ بهدف الحصول على المزيد من القوة العسكرية «العادية» وزيادة نفوذها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وقد تكون مذكرتها الدبلوماسية أيضاً وسيلة لتقييد الصين عندما يتعلق الأمر بالنزاعات الإقليمية والبحرية بين البلدين في بحر الصين الشرقي.[1]

أما الهند رغم أنها ليست طرفا مباشراً في نزاع بحر الصين الجنوبي إلا أن عامل الحدود المشتركة بين الصين والهند جعل هذه الأخيرة تتأثر بالسياسات الصينية في جنوب آسيا المتنازعة المتعلقة بحقوق السيادة الاقليمية البحرية. وقد بدأت الهند تولي أهمية إلى بحر الصين الجنوبي في التسعينات بسبب عدة تطورات أبرزها، نهوض الصين اقتصادياً وإتباع سياسة هجومية – دفاعية في علاقاتها مع الدول الساحلية المتنازعة معها ، والانعكاسات الجيوبولتيكية والأمنية التي يمكن أن تترتب على الهند في حالة فرض الصين سيطرتها الكاملة على البحر الجنوبي، في ظل غياب إستراتيجية خاصة بدول الإقليم لمواجهة تحديات الصين. . وقد تفاوضت الصين مع كل دولة متنازعة معها على صعيد ثنائي وهو الأمر الذي يمنحها رجحان كفتها في معادلة القوة أمام وهن القدرات العسكرية لخصومها في النزاع على الجزر في بحر الصين الجنوبي.[2]

يعتبر البعض أن نقاط التنافس الصيني الهندي ربما تكون قد زادت اعتبارا من سنة 2000 نتيجة توسع الأسطول الهندي في بحر الصين الجنوبي و بحر أندمان ، ففي أكتوبر – نوفمبر 2000 قام الأسطول الهندي بمناورات في بحر الصين الجنوبي بالاشتراك مع الأسطول الفيتنامي، إلى جانب التنافس على بحر أندمان على الساحل الغربي لدولة ميانمار المؤدي إلى مضيق ملقا الإستراتيجي، والذي تسعى الصين للسيطرة عليه بالتفاهم مع ميانمار وسيريلانكا. وعلى هذا الأساس تقوم الصين ببناء طريق رانجون سيتوى الممتد من العاصمة رانجون وميناء سيتوى مما يسمح لها بالوصول لبحر أندمان، كما تقوم ببناء ميناء وقاعدة بحرية "هامبانتونا" في سيريلانكا. [3]

ان الهند التي تعتبر من اكبر القوى التي تمتلك قوات بحرية في جنوب آسيا والمحيط الهندي تسعى جاهدة لتصبح قوة في المحيطين الهندي والهادئ تماماً كما تسعى الصين لان تصبح قوة في جنوب آسيا

[1] دياو دينغ، المرجع السابق

[2] كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص.573

[3] عبد العزيز مهدي الراوي، " العلاقات الصينية – الهندية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية"، **المجلة السياسية و الدولية**، العدد14، 2010، ص.131

بأكملها، وتسعى الهند إلى التعاون الاقتصادي والامني مع منطقة آسيا والمحيط الهادئ بأكملها... من خلال استراتيجيتها والمتمثلة بسياسة " التطلع نحو الشرق" والتي بنتها في التسعينات فارادت احياؤها في العام 2014 والتي تروم فيها الى ايجاد طرق بحرية تربط بين جنوب شرق الهند إلى المحيط الهادئ وبحر الصين الجنوبي والشرقي وغرب المحيط الهادئ.[1]

تثير التحركات الهندية لتعزيز حضورها في بحر الصين الجنوبي عبر التقارب مع الولايات المتحدة وأستراليا واليابان تخوفات الصين.[2] خاصة أن الهند قامت ببناء علاقاتها مع البلدان المجاورة للصين لتقوية نفوذها في تعاملها مع الصين، كما تعاونت الهند مع فيتنام في التنقيب عن المعادن في بحر الصين الجنوبي واتّخذت خطوات لبيعها صواريخ براهموس[3]. لذا دخلت الصين في شبكة معقدة من التفاعلات مع دول جنوب آسيا بغية كسب الدول الصغرى في الإقليم و إخراجها من دائرة النفوذ الهندي، للتمكن من امتلاك هامش مناورة أكبر يسمح لها بتنفيذ خططها في جنوب آسيا خاصة تلك المتصلة بمسألة أمن الطاقة.[4]

إن للهند مصالح جيوبولتيكية وجيواقتصادية تفرض عليها ان تكون طرف محوري في نزاع بحر الصين الجنوبي. فمن حيث الموقع الجغرافي يعتبر بحر الصين الجنوبي قريب من جزر أندرمان وكيلوبار الهندية التي تتواجد فيها منشآت للبحرية الهندية فيها ذات صلة بأسطول شرق المحيط الهندي. وفي سياق التنافس البحري الهندي – الصيني في المياه القريبة والبعيدة فإن غياب الهند عن الاقليم بحرياً يعزز من القدرات البحرية الصينية مقارنة مع الهند.[5]

إن الأمن والاستقرار في بحر الصين الجنوبي مصلحة جيوبولتيكية للهند، ذلك أن البحرية الهندية تعمل في غرب المحيط الهادي وإن ضمان سلامة العبور مصلحة هندية. إن العقيدة البحرية الهندية لم تعد تركز على المحيط الهندي كفضاء للهيمنة الهندية، وإنما مع توسع مصالحها الاقتصادية والسياسية مع غرب

---

[1] نور حسين الرشدي، "الاستراتيجية الصينية في المحيط الهادئ"، مرجع سابق ، ص.ص 275–276

[2] ناورز خليل، أزمة الحدود الهندية الصينية.. أسباب نزاع العملاقين الآسيويين، موقع سطاي نيوز عربية تاريخ النشر: 2020/06/17 ، تاريخ الإطلاع: 2023/05/07، على الساعة: 23:11، الرابط: https://bit.ly/3NQ6aCn

[3] كديرا بثياغودا العلاقات الصينية الهندية: عندما تلتقي آلاف السنين من التعايش السلمي بالمصالح الجيوسياسية الحديثة موقع Brookings، تاريخ النشر: 2017/10/13، تاريخ الإطلاع: 2023/05/07 على الساعة: 23:35، الرابط: https://bit.ly/3VCMWCh

[4] عبد القادر دندن، مرجع سابق، ص.ص 222–223

[5] كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص.574

المحيط الهندي بدأت تولي أهمية لنشاطاتها البحرية في هذا الفضاء وتتشارك في عمليات وتمارين بحرية ثنائية ومتعددة الأطراف في مياه غرب المحيط الهادي وفي مياه بحر الصين الجنوبي.[1]

منذ التسعينات والبحرية الهندية تنفذ تمارين بحرية ثنائية ومتعددة الأطراف مع دول آسيان، وأكثرها مع البحرية السنغافورية، اتسعت هذه التمارين في سياق مبادرة العمل في الشرق منذ 2014 في إشارة المصالح الهندية في اقليم جنوب شرق آسيا والنزاعات على جزر بحر الصين الجنوبي . وفي 2016 أبحرت 4 سفن هندية إلى بحر الصين الجنوبي ومنه إلى شمال غرب المحيط الهادي لمدة شهرين. كما شاركت الهند في تمارين (مالبار) التي قامت بها البحرية الأمريكية في المحيط الهندي، وانضمت إليها اليابان وأستراليا واتخذت هذه التمارين طابع تحالف (كواد)، وأكدت في 2021 أهمية الفضاء الهندي – الهادي والتحديات الأمنية من الصين.[2]

ثانيا: تصعيد التنافس العسكري الأمريكي– الصيني في بحر الصين الجنوبي

لم يكن للتطورات في بحر الصين الجنوبي انعكاسات ذات أهمية على السياسة الأمريكية في السنوات المبكرة لما بعد الحرب الباردة بسبب تركيز السياسة الأمريكية على الشرق الأوسط بعد حرب الخليج الثانية ومراقبة تطورات الأزمة في شرق أوروبا وإعادة ترتيب الوضع الأمني الأوروبي بتوسيع حلف الناتو والإتحاد الأوروبي شرقا. كما أن بحر الصين الجنوبي لم يشهد توترات أو أزمات، نتيجة حرص الصين على تعزيز العلاقات الاقتصادية المتبادلة مع رابطة آسيان.[3] ويمكن القول بأن العلاقات الأمريكية الصينية ذات طبيعة مركبة من عدة عناصر[4]:

- الحرص الأمريكي على علاقة شراكة مع قوة كبرى صاعدة.
- الحرص الأمريكي على منع اليابان وبلدان آسيا المجاورة من التعاون المفتوح مع الصين.
- الحرص الأمريكي على إبقاء التطور والنفوذ الصيني تحت المراقبة الأمريكية الدائمة.

[1] كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص.574

[2] نفس المرجع، ص.579

[3] كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق ، ص.153

[4] سهر قاسم محمد حسين، "الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط (2001–2009)"، (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، الطبعة الأولى، 2013)، ص.128

تشكل منطقة المحيط الهادئ وبحر الصين الجنوبي في التصور الأمريكي مصالح إستراتيجية تتلخص في[1]:

- المصالح الاقتصادية والعسكرية المرتبطة بالممرات البحرية التي تمتد عبر بحر الصين الجنوبي، والتي تعد من أكثر الممرات البحرية ازدحاماً في العالم، ويمر ما يقرب من 6% من إجمالي حجم التجارة الأمريكية، كما تعد هذه الممرات البحرية ممرا عسكريا حيويا تبحر من خلاله الأساطيل الأمريكية، بما فيها الأسطول السابع للولايات المتحدة الأمريكية، والذي يبحر بانتظام بين المحيط الهادئ والمحيط الهندي.
- التحالفات الأمنية للولايات المتحدة مع القوى الإقليمية في المنطقة، مثل اليابان وكوريا الجنوبية والفلبين وتايلاند وأستراليا، فضلا عن التعاون الأمني الرسمي مع الفيتنام وإندونيسيا وماليزيا.
- الحفاظ على ارتباط منطقة المحيط الهادئ والمحيط الهندي بمجموعة من المصالح والقيم والمؤسسات المتجسدة في النظام الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية، وهو نظام يعكس قيادة وقيم ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

يرجع اهتمام الولايات المتحدة بنزاعات السيادة على الجزر في بحر الصين الجنوبي إلى قلقها حول حرية المرور عبر هذه المياه ، ففي حالة سيطرة الصين بشكل كامل على بحر الصين الجنوبي فسيكون هنالك تهديد مباشر لحرية مرور السفن الأمريكية عبر البحر، وهنا تجد الولايات المتحدة نفسها أمام خيارين من أجل تأمين مصالحها في منطقة المحيط الهادئ، أولهما تعميق العلاقات الدبلوماسية من خلال تعزيز العلاقات الاقتصادية والأمنية مع دول جنوب شرق آسيا، والخيار الآخر هو الردع من خلال محاولة تقييد ومنع الصين من تحقيق طموحاتها في الهيمنة لذلك اعتمدت الولايات المتحدة إستراتيجية التطويق من خلال إنشاء قواعد عسكرية بالقرب من الحدود الصينية في اليابان وكوريا الجنوبية وكذلك الفلبيين إضافة للاتفاقيات التي تم عقدها مع سنغافورة وإندونيسيا وماليزيا، إضافة إلى ما يقرب من 10000 جندي في المنطقة.[2]

إن اختلاف المصالح أدى إلى وقوع العديد من الحوادث الخطرة وأهمها اعتراض طائرة مقاتلة صينية طائرة تجسس أمريكية على بعد 70 كم من ساحل جزيرة هاينان في العام 2001، وقد بررت الولايات المتحدة ذلك في ان طائرتها كانت تطير فوق المياه الدولية بينما قالت الصين ان تلك الطائرات كانت تحلق فوق المنطقة الاقتصادية الخاصة التي تخضع لسلطة القانون الصينية، وفي حادثة أخرى عندما قامت غواصة

[1] عمر أسامة الجميلي و آخرون، مرجع سابق، ص.ص 454-455

[2] نور حسين الرشدي، مرجع سابق، ص.ص 331-332

صينية بمطاردة سفينة حربية أمريكية المعروفة ب كيتي هوك ظهرت بالقرب من الغواصة ، وقد رفض الصينيون دخول المجموعة التي تقود الناقلة كيتي هوك الى ميناء هونغ كونغ على الرغم من تدهور الطقس.[1]

ولحماية مصالحها عملت الولايات المتحدة على تعزيز وجودها في المنطقة من خلال حلفاؤها فيتنام وماليزيا، وسعت الولايات المتحدة إلى توقيع معاهدات دفاعية متعددة مع الدول المطلة على بحر الصين الجنوبي او الواقعة بالقرب منه ، مثل اليابان وكوريا الجنوبية ، تايلاند ، وكمبوديا ، ولاوس ، وإندونيسيا وبروناي، وأستراليا، ونيوزيلندا، وكذلك مع سنغافورة التي دخلت مع الولايات المتحدة باتفاقية تسمح للولايات المتحدة بتأسيس قاعدة سفن حربية لها.[2]

اعتمدت الصين إستراتيجية كبرى لمواجهة النفوذ الأمريكي في المنطقة من خلال اعتماد (نظرية سلاسل الجزر)، وتحاول الصين السيطرة على المنطقة من خلال سلسلتين ، تمتد الأولى من ساحلها بين جنوب اليابان والهند – الصين، بينما يمتد الآخر بين الجزء الشرقي الهند – الصين واليابان، لذلك سيطرت الصين على أجزاء كبيرة من بحر الصين الجنوبي وعملت على بناء الجزر الصناعية لتقييد الأنشطة الأمريكية في محيطها، وهي قادرة ومن خلال الصواريخ البالستية المضادة للسفن من استهداف بحر الصين الجنوبي بأكمله، وتعمل الصين على تحديث القوات البحرية والجوية والبرية الصينية بتقنية عالية ومعدات عسكرية.[3]

إن من أكثر أوجه التنتافس الصيني – الأمريكي خطورة في بحر جنوب الصين هي عمليات حرية الإبحار التي تنفذها الولايات المتحدة بصورة تقليدية ومتكررة وعلى مستويات من القدرات البحرية والجوية لتوكيد القوة الأمريكية وكذلك الإصرار على حق الإبحار والتحليق في نطاق القانون الدولي وقانون البحار، كما تفسرهما الولايات المتحدة، حتى وإن كانت تلك العمليات تنتهك ما تعتبره الصين مجالات سيادتها البحرية في بحر جنوب الصين والمواقع عليه، وكذلك على الرغم من احتجاجات الصين الدبلوماسية وعمليات مطاردة السفن والطائرات الأمريكية والتي قد تؤول إلى حوادث غير مخطط لها وينجم عنها أزمة وتصعيد ومخاطر.[4]

[1] نور حسين الرشدي، مرجع سابق،ص.332

[2] نفس المرجع، ص.333

[3] نور حسين الرشدي، مرجع سابق، ص.333

[4] كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص.226

ان ميزان القوى في بحر الصين يتغير باستمرار، وان الصين الان أكثر قدرة من السابق على استخدام القوة في حماية مصالحها البحرية لكنها لا تتحدى الولايات المتحدة في المحيط الهادئ، وفي الوقت ذاته لا تسمح بتقويض سيادتها خاصةً في بحر الصين الجنوبي، لقد طورت الصين صاروخ باليستي مضاد للسفن المعروف بـDF–21 ، وله القدرة على استهداف الناقلات الأمريكية والسفن الكبيرة، وقال قائد القيادة الأمريكية في المحيط الهادئ الأدميرال الأمريكي روبرت ويلارد، "بوجود الغواصات الصينية سيشكل هذا الصاروخ تهديدًا خطيرًا للبحرية الأمريكية ، وتدعي وزارة الدفاع الأمريكية أنه من خلال تحديد الموقع الجغرافي بدقة فإن الصاروخ سيعرض السفن البحرية الأمريكية للخطر في نطاق من 1500 إلى 2100 كم.[1]

عملت الولايات المتحدة على وضع خارطة طريق مستقبلية من أجل ربط علاقات أكبر مع الصين منذ تولي "باراك أوباما" الرئاسة الأمريكية في 2008، حيث سعت الولايات المتحدة للحد من التأثيرات الصينية على حوض بحر الصين الجنوبي و شرق آسيا عموما ، يقابل ذلك تخوف من إمكانية لجوء الصين إلى القوة العسكرية من أجل تسوية المطالب الحدودية في بحر الصين الجنوبي وهو ما يمكن أن يؤثر على المصالح الأمريكية ويشكل تهديدا ضد حلفائها في المنطقة.[2]

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية في مفهومها للنظام الإقليمي والدولي إلى تأكيد مصالحها في المنطقة المتنافس عليها مع الصين. من وجهة نظر الولايات المتحدة ، يقوم النظام الدولي على أساس حكم القانون. وينطبق هذا أيضًا على نزاع بحر الصين الجنوبي ، حيث ترى واشنطن أن سياسة الصين العسكرية في بحر الصين الجنوبي وسياسة الأمر الواقع تفضي إلى اعتبار المنطقة جزءًا من أراضي الصين. من وجهة نظر الولايات المتحدة ، فإن النظام الدولي القائم على فرض الواقع بالقوة يهدد المصالح الجيوسياسية للولايات المتحدة في مناطق أخرى.[3] حيث يتماشى موقف الولايات المتحدة بشأن الادعاءات البحرية للصين في المحكمة الدولية مع قرار هيئة التحكيم الصادر في 12 جويلية 2016، اذ رفض قرار المحكمة ادعاءات الصين البحرية باعتبارها لا أساس لها في القانون الدولي وانحازت بشكل مباشر إلى جانب الفلبين في جميع الدعاوى تقريبًا. قرار المحكمة نهائي وملزم قانونا لكلا الطرفين ، خاصة على النحو المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار... و توجد في الفلبين أربع قواعد جوية أمريكية وقاعدة للقوات البرية وتعد قواعد الفلبين في المقر الرئيس للعمليات الامريكية ضد جزر الصينية فيبحر الصين الجنوبي . وتعد جزيرة

[1] نور حسين الرشدي، مرجع سابق، ص.334

[2] آمنة معيوات،، مرجع سابق، ص.242

[3] كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص.163

جوام الواقعة جنوب جزر الماريانا احد اهم مناطق الوجود الاستراتيجي للجيش الامريكي حول العالم ، وتستضيف جوام ثالث اكبر قواعد الدعم البحري في المحيط الهادي 50.000 جندي وتتخذ من قاعدة يوكوتا الجوية غرب طوكيو مقرا لها.[1]

نشر الجيش الصيني مؤخرًا طائرات الإنذار والمراقبة الإلكترونية وطائرات الهليكوبتر في جزيرتين متنازع عليهما في بحر الصين الجنوبي ، وقد أظهرت صور الأقمار الصناعية عمليات نشر لطائرة الإنذار والتحكم المحمولة جواً من طراز PLA KJ–500 وفي ميشيف ريف Mischief Reef في جزر سبراتلي، وأظهرت صور أخرى تمركز طائرة نقل من طراز Y–9 و Z–8 هليكوبتر في سوبي ريف (Subi Reef) في يونيو من العام 2021، في العام 2020 ، تم نشر طائرات حربية مضادة للغواصات KQ–200 في قاعدة جزيرة فيري كروس ريف (Fiery Cross Reef)، لتعزيز القوة البحرية الصينية لمواجهة أي تهديدات محتملة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

[1] حميدة عبد الحسين محمد الظالمي، "الاهمية الجيوستراتيجية لبحر الصين الجنوبي واثرها في التنافس الصيني الامريكي"، **مجلة أوروك للعلوم الإنسانية**، العدد 02 ، المجلد 15، 2022، ص.1049

[2] نور حسين الرشدي، مرجع سابق، ص.335

الشكل(14):مواقع التسهيلات العسكرية الصينية في الجزر التي سيطرت عليها الصين في بحر الصين الجنوبي

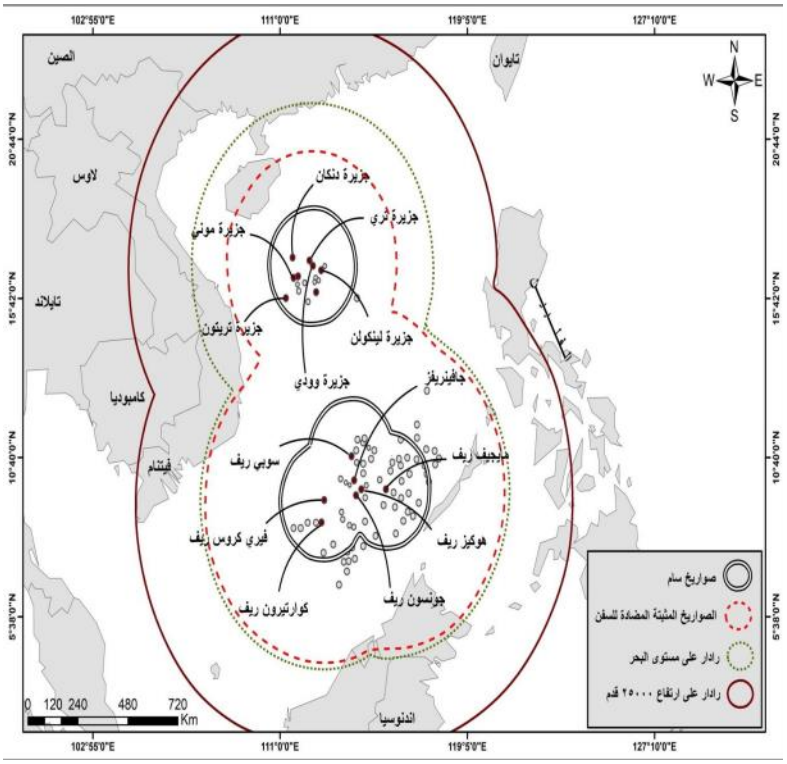

المصدر: نور حسين الرشدي، "الاستراتيجية الصينية في المحيط الهادئ"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في في الجغرافية التطبيقية، جامعة كربلاء ، 2022)، ص.336

مع الأهمية الحيوية لبحر الصين الجنوبي، ودخوله ضمن دائرة المصالح الحيوية لقوى مؤثرة في صورة الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وتسييرهما لدوريات وإجرائهما لتدريبات ومناورات عسكرية قريبة من المناطق المتنازع عليها، تبقى احتمالات أي احتكاكات أو حتى حرب عرضية أو بالخطأ (Accidental war) واردة، حيث زادت السفن والمدمرات الأمريكية من الرحلات الاستفزازية بالقرب من الشواطئ الصينية ، وقامت بأربع عمليات ملاحية فيه كاستخفاف بالتهديدات الصينية.[1]، فيما تعمل الصين على كسر الاحتكار الأمريكي للقوة والسيطرة ولو في شكل عالم متعدد أقطاب بصورة مبدئية.[2]

المطلب الثالث: السباق نحو التسلح و انتشار الأسلحة في بحر الصين الجنوبي

أفضى التنافس للسيطرة على جزر بحر الصين الجنوبي إلى سباق نحو التسلح بين الدول المطالبة بحقوقها السيادية، وهذا بالنظر إلى كمية ونوع الأسلحة المستخدمة والمنشآت العسكرية ونشر منظومات أسلحة هجومية ودفاعية متطورة جوية وبحرية ومنظومات الاستطلاع والرادارات.[3] لكن في الواقع، توزيع

[1] حميدة عبد الحسين محمد الظالمي، المرجع السابق، ص.ص 1049–1050

[2] آمنة معيوات،، مرجع سابق، ص.247

[3] كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص.383

القوة في منطقة بحر الصين الجنوبي غير متوازن، حيث تتفوق الصين من الناحية العسكرية على دول جنوب آسيا نتيجة لترسانتها النووية وقواتها المسلحة الكبيرة.[1] وقد بلغ الإنفاق الدفاعي الإجمالي للصين في عام 2022 تريليون وأربعمائة وخمسين مليار يوان ، أي ما يعادل حوالي مائتين وثلاثين مليار دولار أمريكي، وهي أعلى من النسبة لعام 2021 والتي كانت 6.8% وفي 2020 كانت 6,6%.[2] وأعلنت الصين أن ميزانيتها العسكرية –وهي الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة– ارتفعت بنسبة 7.2% عام 2023.[3]

تعتبر الصين القوة العسكرية المهيمنة على الصعيد الإقليمي، وقد صدرت تقارير من وزارة الدفاع الأمريكية والأسترالية واليابانية عن القدرة العسكرية الصينية التي أوكلت إليها مسؤولية الأمن والدفاع عن بحر الصين الجنوبي، حيث تمتلك القيادة البحرية بجيش التحرير المسماة بحرية المسرح الجنوبي أسلحة متطورة... بالإضافة إلى قوات حرس الحدود الساحلية التي تأسست في 2013 كوكالة تدار مدنياً بهدف تنفيذ القانون، ثم تحولت في 2018 إلى منظمة عسكرية لإدارة المواجهات العسكرية بين الصين و الدول الأخرى المتنازعة في جزر بحر الصين الجنوبي. و تعتبر القوات البحرية الصينية هي الأكبر في العالم وتتألف من 130 سفينة و70 سفينة حراسة سريعة قتالية و400 زورق حراسة ساحلية و1000 سفينة ساحلية ونهرية. كما تملك الصين القوة البحرية الثالثة المتمثلة في المليشيات البحرية التي دورها مصاحبة زوارق الصيد وإرغام السفن الأخرى على الابتعاد عن المجالات البحرية الصينية.[4]

أصبحت البحرية الصينية تتمتع بدور كبير ، وقد أدرجت منذ العام 2006 في جدول البحريات الثمانية الأكبر في العالم ضمن نشرة أساطيل قتالية وهو ما دفع الصين لإجراء عدة مراجعات هامة، خصوصاً أنها وصلت لأول مرة إلى المركز الثالث مباشرة بعد روسيا، وقبل بريطانيا . لتصبح قوة عظمى وفق ما يقول «برنار بريزلن» مؤلف هذه النشرة التي تصدر كل سنتين. ويكشف وصول البحرية الصينية إلى المرتبة الثالثة بين القوى العظمى عن الأهمية العظمى التي توليها بكين لسلاحها البحري، الذي بلغ تعداده

---

[1] زبغنيو بريجنسكي، "**رقعة الشطرنج الكبرى، السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيوستراتيجيا**"، ترجمة أمل الشرقي، (عمان: دار الأهلية للنشر والتوزيع، 2000)، ص.146

[2] حسين إسماعيل، "ميزانية الدفاع الصينية"، موقع الصين اليوم، الرابط: https://bit.ly/3MdAHca ، تم الإطلاع: 2023/05/10، على الساعة: 19:51

[3] وسط توتر مع الغرب.. هل تستعد الصين لمواجهة محتملة بزيادة ميزانية التسلح؟"، موقع الجزيرة، الرابط: https://bit.ly/3pwx20g ، تم الإطلاع: /2023/05، على الساعة: 19:58

[4] كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص.366

230000 (بما في ذلك طيران البحرية و 7000 من مشاة البحرية، يضاف إلى ذلك نحو 350,000 في الاحتياط.[1]

في سنة 2016 شهد التوسع في بحر الصين الجنوبي العديد من التطورات، حيث أنشأت الصين مدرج في جزر سبراتلي على مسافة 10000 قدم على جزيرة فيري كروس ريف وتم استخدامه لهبوط طائرات مدنية وعسكرية، كما تتواجد الطائرات المقاتلة الصينية في أكبر جزر باراسيل؛ جزيرة وودي، و 16 طائرة مقاتلة متقدمة من طراز 111- في جزيرة وودي. كما أقامت الصين قاعدة بحرية إستراتيجية في جزيرة هاينان سيرت دوريات بحرية من غواصات نووية للسيطرة على أنشطة الملاحة والصيد واستخراج النفط لذلك، الأمر الذي جعل الدول الآسيوية ترغب بالوجود العسكري الأمريكي في المنطقة خوفاً من المد الصيني.[2]

تمكنت الصين من تسريع عملية تطوير أسطول غواصاتها بالموازاة مع ما تمتلكه من غواصات روسية قادرة على القيام بعمليات لمسافات طويلة، كما قامت بتوسيع قاعدة غواصاتها في جزيرة هاينان . وتجدر الإشارة إلى أن الغواصات الصينية التي تحتل المرتبة الثالثة عالميا في فئة مينج 35 وسونج 39 قادرة على إطلاق صواريخ حديثة مضادة للسفن تحت الماء، إلى جانب غواصاتها الروسية البالغة 12 غواصة لتكون الصين أكبر قوة بحرية في آسيا تمتلك ثلاثة أساطيل هي اساطيل بحر الشمالي ، والبحر الجنوبي والشرقي . أما المدمرات فتملك الصين ما يقرب من 27 مدمرة و 15 فرقاطة و27 سفينة إنزال كبيرة و54 سفينة إنزال صغيرة.[3]

و فيما يلي جدول يوضح تطور ميزانية الدفاع الصينية في الفترة الممتدة بين 2011 و 2023

[1] فتيحة بن شعشوع ، الاستراتيجية الأمنية الصينية في جنوب شرق آسيا في ظل العقيدة العسكرية الصينية الجديدة، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية تخصص دراسات إستراتيجية و أمنية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2018-2019)، ص.91

[2] نور خضير عباس الزيدي، مهيمن عبد الحليم طه الوادي، مرجع سابق، ص.102

[3] حميدة عبد الحسين محمد الظالمي، مرجع سابق، ص.ص 1047-1048

الشكل(15): موازنة الدفاع الصينية خلال الفترة (2011–2023)

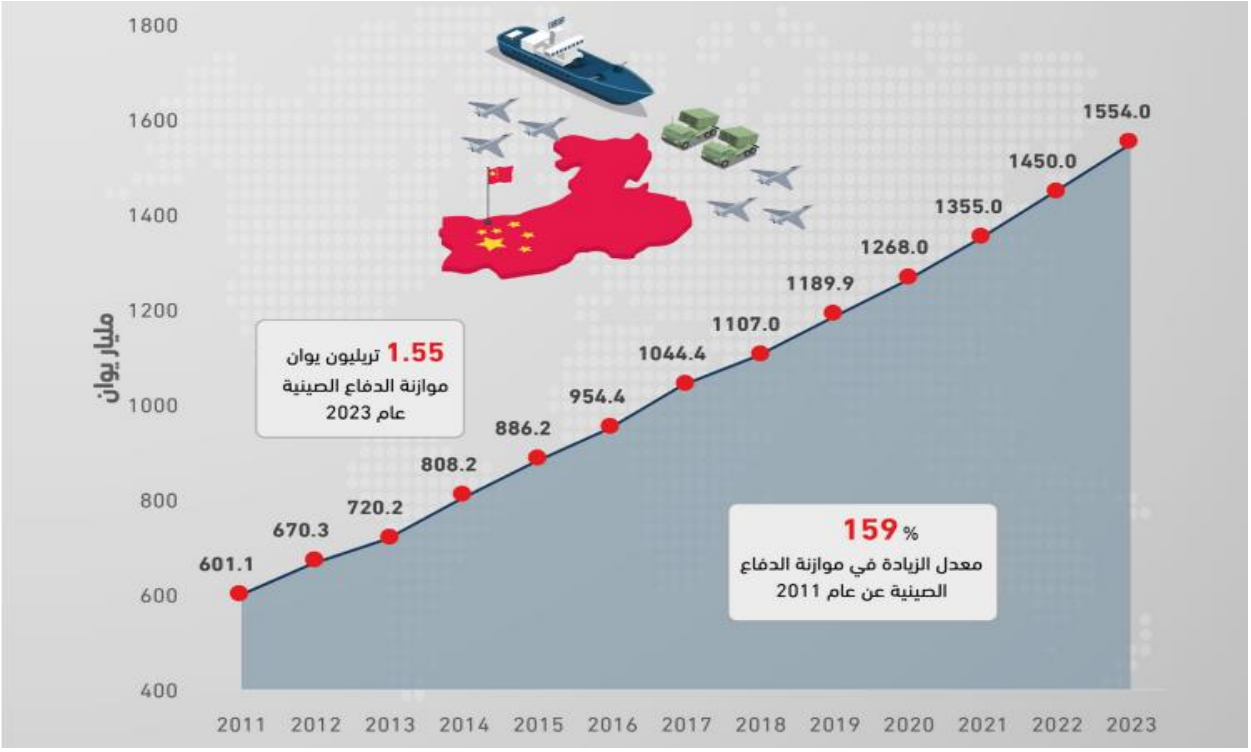

المصدر : "متطلبات النفوذ :ما دلالات زيادة حجم الإنفاق العسكري الصيني؟"، **أنتررجيونال للتحليلات الإستراتيجية**، العدد 172، مارس 2023، ص.03

و كما يوضحه الشكل أعلاه فان حجم الإنفاق العسكري قد ارتفع بنسبة كبيرة من 2011 إلى غاية 2023، حيث وصل حجم الزيادة إلى 159 بالمئة.

بلغ الإنفاق العسكري لليابان الإنفاق 43.6 مليار دولار على الدفاع، و خصصت تايوان زيادة بنسبة 50% في 2018.[1] أما الفيتنام فقد أنفقت على التسلح 2.6% من الناتج المحلي الإجمالي ما بين 2010 – 2018، و5.5 مليار دولار في 2018. وبما أن نظام التسليح يعطي أهمية إلى القدرات البحرية التي لها صلة بالنزاعات مع الصين على المواقع في بحر جنوب الصين أنشأت الفيتنام 150 هكتار من الصخور ووسعت المدرج للطيران ونصبت أسلحة صاروخية يبلغ مداها أهدافاً بحرية صينية.[2]

تعمل الفلبين على زيادة قدراتها البحرية والجوية، بهدف حيازة قدرة "الحد الأدنى من الردع" للانتشار الصيني في جزر سبراتلي وعسكرة المواقع.[3] وفي 2012 وافقت واشنطن على إعطاء الفلبين سفينتين

[1] كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص.ص 385–386

[2] كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص.223

[3] نفس المرجع ، ص.236

حربيتين وطائرات هجومية وأخرى للحراسة للمدى البعيد ورادارات. وتساعد الولايات المتحدة الفلبين في رصد ومراقبة المنطقة. وقد قامت الفلبين بشراء ست سفن حراسة ساحلية بعيدة و فرقاطتين للبحرية وطائرات الأدوار المتعددة للقوة الجوية بهدف تحسين قدرات القوات المسلحة على مواجهة الانتهاكات الصينية في جزر سبراتلي، وهذه خطوة في تنفيذ برنامج تحسين القدرة العسكرية بإنفاق 5.6 مليار دولار حتى 2028، منها 2.6 مليار دولار للقوة الجوية و 1.4 مليار دولار للقوة البحرية 890 مليون دولار للقوات البرية. والهدف من البرنامج بلوغ قدرة ردع فعالة ضد السياسات الصينية في جزر سبراتلي .[1]

بالنسبة للترسانة العسكرية المتواجدة على تخوم بحر الصين الجنوبي، نجد أن الفلبين يوجد بها أربع قواعد جوية أمريكية وقاعدة للقوات البرية و تعد قواعد الفلبين في المقر الرئيسي للعمليات الأمريكية ضد جزر الصينية في بحر الصين الجنوبي . وتعد جزيرة جوام الواقعة جنوب جزر الماريانا أحد أهم مناطق الوجود الاستراتيجي للجيش الأمريكي حول العالم ، وتستضيف جوام ثالث أكبر قواعد الدعم البحري في المحيط الهادي . وتستضيف طائرات القصف الاستراتيجي B–52 وطراز B1B-Lancer المتطورة قيادة القوات الأمريكية في اليابان ويبلغ قوامها 50,000 جندي وتتخذ من قاعدة يوكوتا الجوية غرب طوكيو مقرا لها ، إلى جانب ذلك تنتشر في اليابان 110 قاعدة جوية .[2]

وتسعى اندونيسيا لتطوير قدرتها البحرية والجوية لحماية مطالبها حول جزر Natu na– وقد أقامت فيها قاعدة، وكذلك حسنت قوات حرس السواحل، ونشر نظام دفاع صاروخي وبسبب تكرار مشاكل مواجهات الصيد مع الصين انضمت إندونيسيا إلى جدل المطالب بعدما لم تكن جادة.[3] أما بخصوص ماليزيا فقد كانت حذرة في إظهار التنافس مع الصين حتى قامت الصين بتمارين عسكرية بالقرب من مناطق لها نزاع مع الصين بشأنها، وسعت لشراء 8 فرقاطة مزودة بصواريخ موجهة، وكذلك ست مروحيات للتعامل مع الغواصات أو أدخلت تحسينات على السفن الحربية.[4]

[1] كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق ، ص.248

[2] حميدة عبد الحسين محمد الظالمي، مرجع سابق، ص.1049

[3] كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص.386

[4] نفس المرجع، ص.386

الفصل الثالث

آفاق التوجه الجيوبولتيكي للصين في بحر الصين الجنوبي

أدى تزايد النزاع بين الدول في بحر الصين الجنوبي إلى دخول قوى كبرى في المنطقة من أجل الحفاظ على توازن القوى، و عمل على تعدد طرق و آليات التعامل مع هذا النزاع حسب مكانة كل دول داخل هذا الإقليم بين العمل على تسويته سلميا و اتباع التفاوض أو الدبلوماسية أو الإلتجاء إلى محكمة العدل الدول، و دخول رابطة الآسيان كطرف يمثل الدول المطالبة بسيادتها في بحر الصين الجنوبي التي تواجه الصين، و بين استمرار الصين في السيطرة على الجزر و استغلالها و بناء قواعد عسكرية فيها. و ختمنا الفصل و المذكرة بآفاق النزاع في المنطقة بين البقاء على الوضع كما هو أو التسوية السلمية للنزاع و ترسيم الحدود بين الدول أو اللجوء إلى القوة و الصدام المباشر لتأكيد السيطرة على الجزر بتدخل من الولايات المتحدة.

المبحث الأول: مساعي تسوية النزاع في بحر الصين الجنوبي

إتسم الصراع في بحر الصين الجنوبي بمحاولة الصين جعل المفاوضات ثنائية بينها و بين كل دولة على حدا لتمسكها بالمفاوضات الثنائية كآلية وحيدة لتسوية هذه النزاعات، لكن الدول حاولت جعل القضية إقليمية و التفاوض مع الصين ككتلة واحدة، و هذا ما تحقق مع رابطة الآسيان، من خلال توقيع "مدونة السلوك" في سنة 2002 ما أسبع صفة "إقليمية" على طريقة تسوية النزاع. و الأكثر من ذلك محاولة إسباغ الطابع الدولي على النزاع من خلال دخول الولايات المتحدة الأمريكية على الخط بداية من عام 2010، ومحاولاتها المستمرة تدويل هذا النزاع.[1]

المطلب الأول : دور محكمة العدل الدولية في تسوية نزاعات بحر الصين الجنوبي

الجزء الخامس عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، ينص على ضرورة تسوية المنازعات الناشئة بموجب الاتفاقية تسوية سلمية. وفي هذا الإطار، تتمتع الدول الأطراف بحرية الاختيار ما بين اللجوء إلى المحكمة الدولية لقانون البحار المنشأة وفقاً للفرع السادس، أو محكمة العدل الدولية، أو هيئة التحكيم التي تشكلت بموجب المرفق السابع من الاتفاقية، أو هيئة التحكيم الخاصة التي شكلت المرفق الثامن

[1] محمد فايز فرحات، مرجع سابق

من ذات الاتفاقية. وفي الحالة التي بين أيدينا تعتبر هيئة التحكيم المشكلة بموجب المرفق السابع هي الإجراء الافتراضي نظراً لعدم حدوث توافق ما بين الفلبين والصين على اللجوء إلى التحكيم.[1]

من أشهر القضايا التحكيمية هي ما أقدمت عليه الفلبين في رفع دعوى ضد الصين بخصوص الانتهاكات التي تقوم بها الصين، وتمنح اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار السيطرة الحصرية على النشاط الاقتصادي البحري للدولة التي تسيطر على المنطقة الاقتصادية والتي تمتد الى 200 ميل بما في ذلك حقوق التنقيب عن النفط والغاز والاستخراج والوصول إلى مصايد الأسماك والموارد الأخرى الموجودة تحت سطح البحر، وفي الحالة الخاصة لبحر الصين الجنوبي، حيث كان من الصعوبة الحصول على قرار من مجلس الأمن يدين الطرف الصيني و ذلك لمتمتع الصين بحق الفيتو، وبذلك فإن الصين لن تسمح بأي نوع من القرار من خلال مجلس الأمن يهدد مطالباتها الإقليمية.[2]

عملت الفلبين على حصر مطالبها المقدمة إلى محكمة التحكيم الدولية على عدم احترام الصين لنصوص وأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، وحرصت كل الحرص على عدم ربط طلباتها بأمور تتعلق بالسيادة الإقليمية أو تعيين الحدود البحرية، لأن المحكمة ستحكم فوراً بعدم اختصاصها، إعمالاً للإعلان الصيني الصادر عام 2006 بموجب المادة (298) من اتفاقية قانون البحار، والذي يستثني مثل هذه المنازعات من ولاية المحكمة، و هو ما يأخذ المحكمة إلى النظر في كيفية تفسير أو تطبيق أحكام الاتفاقية فقط .[3]

هاجمت الصين لجوء الفلبين للتحكيم، وأعلنت رفضها التحكيم، وذلك على الرغم من أنها من الدول الموقعة على اتفاقية قانون البحار، بل وهاجمت محكمة التحكيم نفسها، وحاولت الانتقاص من شرعيتها من خلال الإشارة إلى غياب أي قاض آسيوي عن المحكمة، وأنها لعبة في يد القوى الغربية، فضلا عن إصرار بكين على ضرورة حل القضية من خلال المفاوضات المباشرة فقط.[4]

---

[1] محمود توفيق محمد علي ، الجوانب القانونّة للتحكّم الدولً بشؤن نزاع بحر الصين الجنوبي، **مجلة الشريعة والقانون**، المجلد01، العدد32 ، 2017، رابط المقال: https://bit.ly/3n9rCXY ، تم الإطلاع:2023/04/12، على الساعة:22:58

[2] عبد العباس فضيخ دغبوش ، نور حسين الرشدي ، مرجع سابق، ص.172

[3] محمود توفيق محمد علي، المرجع السابق

[4] شهاب إنعام خان، "حكم لاهاي :مرحلة جديدة من الصراع في بحر الصين الجنوبي" ، **مجلة إتجاهات الأحداث**، العدد18، 2016، ص.77

لقد فصلت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار القول في هذا الأمر، حيث وضعت في اعتبارها إمكانية عدم مشاركة أحد طرفي النزاع، وأكدت أن عدم المشاركة لا يشكل عائقاً أمام المضي قدماً في إجراءات المحاكمة. تشير إلى ذلك المادة (9) من المرفق السابع، والتي نصت على أنه : " إذا لم يحضر أحد طرفي النزاع أمام محكمة التحكيم، أو إذا لم يقم بالدفاع عن قضيته، جاز للطرف الآخر أن يطلب من المحكمة مواصلة السير بالقضية وإصدار حكمها، ولا يشكل غياب طرف أو عدم دفاعه عائقاً لسير القضية، ويجب أن تتأكد محكمة التحكيم قبل إصدار حكمها ليس فقط أنها ذات اختصاص في النزاع، بل أيضاً أن الحكم قائم على أساس سليم من الوقائع والقانون".[1]

انتهت المحكمة التي رفضت الصين المشاركة فيها ، في 12 جويلية 2016 إلى التأكيد على ثلاثة نقاط[2]:

– أنه لا يوجد أي أساس قانوني لما تصفه الصين بالحقوق التاريخية لها في بحر الصين الجنوبي، بما في ذلك خط النقاط التسعة.

– التأكيد على الحقوق السيادية للفليبين داخل منطقتها الاقتصادية الخالصة.

– أن عمليات استصلاح الأراضي التي تقوم بها الصين وبناء الجزر الاصطناعية في بحر الصين الجنوبي، تمثل ممارسات ضارة بالبيئة البحرية والشعاب المرجانية، ومن ثم فإنها تمثل انتهاكا للالتزامات الدولية بالحفاظ على البيئة البحرية وحمايتها.

لم تقدم الصين أي مطالبات لهيئة التحكيم لرفضها أصلا اللجوء إلى هيئة التحكيم بشأن بحر الصين الجنوبي، بل اكتفت بمجموعة من البيانات الصحفية التي أدلى بها مسؤولون صينيون، بالإضافة إلى "ورقة الموقف " أو الكتاب الأبيض الذي أصدرته الصين عقب لجوء الفلبين إلى التحكيم الدولي، والتي شرحت فيه موقفها من القضية، و ركزت الصين أن تجعل هذه المطالبات خارج دائرة اختصاص هيئة التحكيم حيث ركزت على أكثر على موضوع السيادة الإقليمية باعتباره أساس النزاع.[3]

[1] محمود توفيق محمد علي ، مرجع سابق

[2] محمد فايز فرحات، مرجع سابق

[3] محمود توفيق محمد علي ، مرجع سابق

وتجدر الإشارة إلى أن المحكمة قد حكمت لصالح الفلبين في جميع القضايا المقدمة رافضة بذلك المطالبات الصينية في بحر الصيني الجنوبي، وقضت المحكمة بأن جميع الأراضي في جزر سبراتلي المتنازع عليها هي شعاب مرجانية أو صخور وليست جزر، وبموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لا يمكن المطالبة بالمجال الجوي والمياه المحيطة بالشعاب المرجانية والصخور. وقد أدى تصنيف الظواهر الموجودة في جزر سبراتلي على أنها أقل من جزر حتى لا يتم استخدامها في أي مطالبات تتعلق بالمنطقة الاقتصادية الخالصة التي تبلغ مساحتها 200 ميل بحري.[1]

اتساقا مع الموقف الصيني التقليدي من النزاع، والقائم على رفض أي محاولات لتدويله، والتمسك بالمفاوضات الثنائية كآلية وحيدة للتسوية، وبمدونة السلوك الموقعة في سنة 2002 كإطار إقليمي حاكم لسلوك الأطراف في منطقة بحر الصين الجنوبي، فقد أعلنت الصين قبل صدور حكم المحكمة رفضها الاعتراف بآلية التحكيم من حيث المبدأ، ورفض الاعتراف بالمحكمة، ورفض المشاركة فيها، ورفض الاعتراف بنتائجها، ورفض تنفيذها. وأعادت التأكيد على هذا الموقف بعد صدور حكم المحكمة.[2]

وتقدم الصين المبررات التالية لرفض الادعاءات الفليبينية[3]:

- إن ما تصر عليه الفلبين من آراء حول الجزر والشعاب البحرية المعنية في بحر الصين الجنوبي، لا يتفق مع الحقائق الواقعية، وتحدد بكل وضوح «اتفاقية باريس بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا» الموقع عليها فى عام 1898، و«اتفاقية واشنطن بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا» الموقع عليها سنة 1900، و«الاتفاقية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة» الموقع عليها عام 1930، الحدود الغربية للأراضي الإقليمية الفلبينية بأنها تمتد بأقصى درجة إلى خط الطول 118 درجة شرقا، بينما ما تطالب به الفلبين من جزر وشعاب بحرية تقع كلها في الجانب الغربي من خط الطول 118 درجة شرقا، وليس في داخل حدود الأراضي الإقليمية الفلبينية.

[1] عبد العباس فضيخ دغبوش ، نور حسين الرشدي ، مرجع سابق، ص.173.

[2] محمد فايز فرحات، مرجع سابق

[3] "سفير الصين لدى القاهرة ينشر مقالا في "الأهرام" عن حقائق قضية بحر الصين الجنوبى (2)"، صحيفة الشعب اليومية أونلاين، الرابط: https://bit.ly/3oFfZZ ، تم الإطلاع: 2023/04/23، على الساعة: 22:43

- إن طلب التحكيم بشأن بحر الصين الجنوبي الذي أقدمت عليه الفلبين بشكل أحادى لا يتفق مع نصوص الاتفاقيات المعنية، تنص «اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار» بكل وضوح على احترام حق الدول الموقعة عليها في اختيار سبل حل النزاعات، وقد وافقت الصين والفلبين وفقا لما ذكر سابقا على المفاوضات الثنائية المباشرة لتسوية النزاعات، وذلك موثق في الملفات الثنائية، بما فيها الإعلان المشترك والبيان المشترك، كما ينص «إعلان مدونة سلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبى»، الذي وقعت عليه الصين ودول آسيان بما فيها الفلبين، على أن النزاعات يجب حلها من قبل الدول المعنية عبر المفاوضات والمشاورات المباشرة.
- إن قبول المحكمة طلب التحكيم بشأن بحر الصين الجنوبي لا يتفق مع فلسفة القانون، المحكمة الدائمة للتحكيم (PCA) معنية بحل النزاعات المنصوص عليها في «اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار» والمطبقة لها، في حين أن قضية الأراضي الإقليمية والسيادة خارج اختصاص الاتفاقية المذكورة أعلاه، إن جوهر قضية بحر الصين الجنوبي هو قضية الأراضي الإقليمية والسيادة، فليس للمحكمة الدائمة للتحكيم أي ولاية قضائية للتحكيم بشأن بحر الصين الجنوبي.
- إن تغاضى المحكمة الدائمة للتحكيم عن إعلان الصين عن استبعاد التحكيم الإجباري لا يتفق مع الظروف الواقعية، أصدرت الصين في عام 2006 «إعلان استبعاد التحكيم الإجباري بشأن ترسيم الحدود البحرية والملكية التاريخية والعمليات العسكرية والإدارة وتنفيذ القانون»، وذلك وفق ما تنص عليه المادة 298 من «اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار»، فلا تملك المحكمة أي حق في التحكيم بشأن بحر الصين الجنوبي مادامت الصين أصدرت إعلان استبعاد بأثر قانوني.

أكدّ سفير الصين لدى فرنسا تشاي جون في افتتاحية صحيفة (لو فيجارو) الفرنسية على أن الصين تدعم دائما التسوية السلمية لنزاعات الترسيم البحري وترسيم الأراضي عبر التفاوض بين الدول المعنية مباشرة و ترفض بلاده للتحكيم في قضية بحر الصين الجنوبي. حيث كان هناك عدة مشاورات على تسوية النزاعات بهذا الطريق في بحر الصين الجنوبي بين الصين والفلبين في 1955، و 1999، و 2000، ووثائق أخرى مبرمة بين الحكومتين. وأكدت الأطر متعددة الأطراف التوافق بين الصين والفلبين بشأن تسوية النزاعات عبر المفاوضات. فإعلان سلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي الذي وقعت عليه الصين في عام 2002 مع

الفلبين والدول الأعضاء في رابطة الآسيان ينص على:" تقوم الأطراف المعنية بحل نزاعاتها الإقليمية بالطرق السلمية وعبر المشاورات والمفاوضات الودية بين الدول ذات السيادة المعنية مباشرة بما يتماشى مع مبادئ القانون الدولي المعترف بها عالميا، ومنها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982".[1]

مهد هذا الحكم الطريق لثلاث قوى رئيسية، وهي الهند واليابان والولايات المتحدة، للاستفادة من حكم المحكمة، حيث أصدرت وزارة الخارجية الهندية بياناً دعت فيه الجهات المعنية كافة إلى حل نزاعاتها بالطرق السلمية واحترام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ويمكن إرجاع هذا الموقف الدبلوماسي إلى رغبة الهند في تأكيد دورها كأحد الأطراف الرئيسية الداعمة للأمن الإقليمي، ولتأكيد وضعها كقوة إقليمية ناشئة ومسؤولة. أما بالنسبة لليابان، فقد منحها حكم المحكمة مكسباً جيوسياسياً كبيراً، إذ إن هذا الحكم قد يغريها بتقديم دعوى قضائية أمام المحكمة، خاصة أنها تتنازع مع الصين على حقوق التنقيب عن الغاز في حقول متنازع عليها في بحر الصين الشرقي، كما أنه قد يعزز من المطالب اليابانية بجزيرة اوكينو تورى وهي جزيرة مرجانية غير مأهولة،[2] ورفضت اليابان مزاعم الصين أن لها حقوقاً تاريخية يترتب عليها شرعية سيادية لها على جزر بحر الصين الجنوبي التي تطالب بها، ورأت أن حجج الصين في تحديد مياهها الاقليمية على أساس سيادتها على الجزر غير قانوني لأنها بعيدة عن الساحل الصيني وليس كلها تمثل جزراً طبيعية، وأن بعض مواقع سبراتلي لا يمكن اعتبارها جزراً. وتؤكد حق وحرية الابحار والتحليق الحر في المنطقة، وترفض اعتبارها منطقة طيران خالصة للصين أو لها فيها حقوق المناطق الإقليمية الخالصة، ولا تعترف اليابان بالتغييرات التي تجريها الصين في الجزر والتي لها أبعاد أمنية عسكرية تهدد الأمن والاستقرار. وتشير المذكرة في ملاحظات أخرى إلى أن اليابان تدفع في اتجاه تدويل القضية وهو الأمر الذي تتصدى له الصين بالرفض بشدة.[3]

رغم رفض الصين المشاركة في هذه المحكمة ورفضها لآلية التحكيم وتبعاتها ، ورغم عدم امتلاك الفيليبين القدرة على تنفيذ الحكم، إلا أن للقرار وظيفة سياسية ودبلوماسية مهمة في إطار إدارة الصراع بين الصين ودول جنوب شرق آسيا والأطراف الدولية الأخرى، إذ يؤسس الحكم لإمكانية صدور أحكام مماثلة في حالة إقدام أطراف أخرى على محاكاة المسار الفلبيني، فقد صرح وزير السياسة والدفاع والقانون الإندونيسي

[1] "بكين ترفض التحكيم في قضية بحر الصين الجنوبي"، موقع الصين بالعربي، الرابط: https://bit.ly/3mVlz9B ، تم الإطلاع: 2023/04/23،، على الساعة: 23:13

[2] شهاب إنعام خان، المرجع السابق

[3] كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص.513

لوهو "بانجبتان Luhut Panjaitan) في نوفمبر 2015، بإمكانية مقاضاة إندونيسيا للصين أمام المحكمة الدولية ما لم يتم تسوية النزاع مع الصين حول ادعاء سيادتها على معظم بحر الصين الجنوبي وعلى أجزاء من إقليم إندونيسيا، الأمر الذي يساهم في محاصرة المواقف الصينية بشأن نزاعات بحر الصين الجنوبي .[1]

وقال بيماراجو سرينيفيسا راو، الرئيس السابق لمفوضية القانون الدولي للأمم المتحدة: "إنه بغض النظر عن نتيجة التحكيم، فإن هذا لن يساعد على تخفيف التوتر في المياه المتنازع عليها لأن المحاكمة ستشكل مجرد ممارسة أكاديمية بدون قيمة حقيقية في حل النزاعات". و قال أيضا:" أعتقد أن التحكيم الذي ننظر فيه لا يساعد على حل القضية السيادية، بل يعالج بعض الشؤون الأخرى لا سيما في المجال الاقتصادي. ولكن الواقع أنه يوجد هناك التاريخ والإجراءات والمعارف العامة والأدلة التي نجمعها ونعرضها".[2]

و قال جيف رابي، السفير الأسترالي السابق لدى الصين:" أعتقد أن الطريق الوحيد لحل النزاع في الوقت الراهن هو من خلال المفاوضات. لا ينبغي اللجوء إلى طرف ثالث ولا يجب اللجوء إلى القانون الدولي. المنطقة كانت جيدة جدا في التعامل مع القضايا بين بعضها البعض، وسيتم التعامل مع النزاعات بشكل جيد للغاية في المستقبل".[3]

قرار محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي سينقل قضية بحر الصين الجنوبي إلى مستوى جديد من التوترات، يمكن إجمالها في الآتي[4]:

– **الحوار والمفاوضات المباشرة:** قد يدفع القرار الأطراف المتنازعة في بحر الصين الجنوبي إلى التفاوض المباشر كخطوة مقبلة، خصوصا أنه لا توجد آلية لتنفيذ قرارات المحكمة، والحوار وهو الخيار الذي تطرحه الصين دائما وتصر على أنه الطريق الوحيد لحل هذه القضية، وهو ما أشار إليه الرئيس الصيني شي جين بينج في أول رد فعل له على قرار محكمة لاهاي، حينما قال:" إن بلاده ملتزمة دائما بالسلام والاستقرار في بحر الصين الجنوبي وبتسوية النزاعات مع الأطراف المعنية مباشرة عبر المفاوضات، مع تأكيده أن بكين لن تقبل أي اقتراح أو عمل بناء على قرار محكمة لاهاي، وإن سيادة الأراضي الصينية ومصالحها البحرية في بحر الصين الجنوبي، لن تتأثر بالحكم تحت أي ظروف".

---

[1] آمنة معيوات،، مرجع سابق، ص.ص 245-246

[2] يانغ مو، "خبراء القانون الدولي يناقشون التحكيم في قضية بحر الصين الجنوبي"، موقع تلفزيون الصين المركزي ، الرابط: https://bit.ly/3NaVYnO ، تم الإطلاع: 2023/04/25، على الساعة: 01:01

[3] نفس المرجع

[4] سامي القمحاوي، "بحر الصين الجنوبى.. سيناريوهات ما بعد قرار محكمة لاهاى"، موقع مؤسسة الأهرام، الرابط: https://bit.ly/3Au223b ، تم الإطلاع: 2023/04/25، على الساعة: 01:53

– **استمرار الدعوى القضائية:** قرار محكمة لاهاي لمصلحة الفلبين قد يشجع دولا أخرى من الدول المتنازعة على السيادة في بحر الصين الجنوبي مثل فيتنام وماليزيا وبروناى إلى التقدم بدعاوى مماثلة للمحكمة للحصول على قرارات مشابهة، وهو ما يمكن أن يغرق القضية فى خضم خلافات قانونية، خصوصا في ظل غياب آليات تطبيق هذه القرارات.

– **المواجهة العسكرية:** من السيناريوهات الأكثر تشاؤما حدوث مواجهات عسكرية في بحر الصين الجنوبي، سواء بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، أو بين الصين والفلبين، ولم تعد مثل هذه المواجهات مستبعدة الآن، فرد الفعل الصيني الرسمي على قرار لاهاي أكد في بيان الخارجية الصينية أن بكين لن تقبل أي ادعاء أو عمل على أساس هذا القرار، فيما شدد بيان الحكومة الصينية على أن "الصين لديها سيادة إقليمية وحقوق بحرية ومصالح فى بحر الصين الجنوبى".

المطلب الثاني: دور رابطة الآسيان في تسوية النزاع في بحر الصين الجنوبي

في عام 1992 ، لم ينحاز الإعلان الأول لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن بحر الصين الجنوبي إلى أي جانب، وبدلاً من ذلك أكد على عدم استخدام القوة، وحث جميع الأطراف، سواء كانت هذه الدول أعضاء في الآسيان أو الصين على ممارسة ضبط النفس ودعت جميع المطالبين إلى اعتماد هذا الإعلان والالتزام بمبادئ معاهدة الصداقة كأساس لوضع مدونة لقواعد السلوك. وقد تم التوقيع على إعلان سلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي من قبل جميع وزراء خارجية الآسيان ومبعوث الصين الخاص في نوفمبر 2002،[1] خلال القمة الثامنة للأسيان في 4 نوفمبر من نفس السنة، بهدف تخفيف حدة النزاع خاصة بين الصين والفيليبين.[2]

دأبت الأطراف المختلفة على التأكيد على حقوقها التاريخية والقانونية في بحر الصين الجنوبي، فدول جنوب شرق آسيا تستمر في رفضها للتواجد الصيني وتصر على إعمال قانون البحار على النزاع، بالرغم من أن الصين كانت ترفض بشكل قاطع مناقشة النزاع حول جزر سبراتلي، لكن تمكنت دول الآسيان سنة 1995 من جعلها تقبل مناقشة الموضوع مع عدة أطراف ضمن الرابطة. وتعززت الروابط الاقتصادية والسياسية للآسيان بتوقيع اتفاق تجاري مع الصين سنة 2000.[3]

[1] سمر ابراهيم محمد ، مرجع سابق، ص.180

[2] آمنة ميعوات، مرجع سابق، ص.240

[3] نفس المرجع

هناك وجهتي نظر للنزاع في بحر الصين الجنوبي، وجهة النظر الأول تتبني رؤية الصين للنزاع و اعتباره نزاعا على السيادة والملكية، و بالتالي فهو لا يخضع لقواعد معاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982 ويخرج عن نطاق عمل المعاهدة، أما وجهة النظر الثانية فهي رفض دول جنوب شرقي آسيا الرؤية الصينية وإصرارها على إعمال قانون البحار على النزاع ... تعمل الصين بهذا الصدد على جعل المفاوضات بشأن النزاع في بحر الصين الجنوبي ثنائية، لكن الدول المتنازعة تفضل التفاوض في إطار جماعي، وتضع رابطة آسيان كإطار لهذا التفاوض و ذلك حجم الصين وثقلها الاقتصادي والعسكري يمنحها تفوقا غير عادل في هذه المفاوضات، ولكن الصين تعارض هذا المنحى، فيما تنقسم منظمة آسيان فيما بينها حول سبيل حل الخلافات.[1]

و لأنه من مصلحة الصين تحقيق الأمن المشترك"، نص الاتفاق على معالجة التوترات في مناقشة مشتركة مع الرابطة للتوصل إلى حل سلمي فيما يخص قضية بحر الصين الجنوبي، وقد أكدت الصين موافقتها على احترام حرية الملاحة والتحليق فوق بحر الصين الجنوبي وفق مبادئ القانون الدولي المعترف بها عالميا، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، حل النزاعات الإقليمية من خلال الوسائل السلمية دون اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، إجراء الأنشطة التعاونية التي تشمل سلامة الملاحة والاتصال في البحر، عملية البحث والإنقاذ ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتجاوز النزاعات وتحقيق التنمية المشتركة للموارد الطاقوية في جنوب بحر الصين.[2]

حيث إن الولايات المتحدة واليابان ودول منظمة الآسيان التي أدانت الإجراءات الصينية العدوانية في بحر الصين الجنوبي فشلت في اتخاذ وسيلة فعالة ضد هذه السلوكيات العدوانية، مما يعمق الشك على فائدة منظمة الآسيان للأمن الإقليمي، الصين لديها استفادة من التأثير الاقتصادي على بعض أعضاء المنظمة للتلاعب في الإجراءات المتعلقة ببحر الصين الجنوبي ، يجب تحديد الترابط الاقتصادي مع الصين باعتباره أحد مصادر التأثير على منظمة الآسيان.[3]

بخصوص تقييم دور رابطة الآسيان في النزاعات في بحر الصين الجنوبي، يرى الاتجاه الأول أن منظمة الآسيان كان لها دور إيجابي من خلال أنها وفرت الإطار المرجعي للتفاوض بين الدول المتنازعة

---

[1] عايدة مجدي عريان إسحق، شروق ممدوح محمد، "دور منظمة الآسيان في النزاع على منطقة بحر الصين الجنوبي"، المركز الديمقراطي العربي، الرابط: https://bit.ly/41hrpkr ،تم الإطلاع: 2023/04/16، على الساعة: 00:36

[2] آمنة ميعوات، مرجع سابق، ص.240

[3] عايدة مجدي عريان إسحق، شروق ممدوح محمد، المرجع السابق

و فضلت المنظمة اللجوء لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار العام 1982 .كما نجحت منظمة الآسيان في حل النزاع الصيني الإقليمي و أتفق جميع الأطراف على اعتماد مدونة سلوك لبحر الصين الجنوبي والتحليق فوقه دون اللجوء للتهديد بالقوة وتمارس الصين سياسة ضبط النفس في مزاولة أنشطتها.[1]

أما الاتجاه الثاني فكانت نظرته سلبية للمنظمة نظرا لقوة الصين والاقتصادية والعسكرية ورفضها التدخل الأمريكي في المنطقة، وفضلت التعامل الثاني في الأزمة لتستطيع الضغط على الطرف الضعيف، كما أضرت الممارسات الصينية الثقة بين الاطراف المتنازعة وأعاقت محاولات التسوية ومازالت الصين تمثل مصدر قلق لجيرانها في المنطقة، كما أن هناك إنقسام داخل المنظمة بسبب المساعدات التي تقدمها الصين لبعض أعضائها .[2]

شهدت الفترة الممتدة بين العامَين 2002 و2010 محاولة إيجاد إطار إقليمي لمعالجة النزاع، وهو ما تحقق عبر توقيع مدونة السلوك في 2002 خلال القمة الثامنة لرابطة الآسيان، وذلك بهدف تخفيف حدة الصراع، خاصة بين الصين والفلبين. حيث تعهدت الأطراف الموقعة على المدونة الالتزام بأهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، والالتزام بالبحث عن وسائل بناء الثقة عبر الطرق السلمية... وفي عام 2004 اتفقت الآسيان والصين على خطة عمل ومبادئ توجيهية للتنفيذ في عام 2011.[3]

قامت الفلبين سنة 2008 بالمصادقة على ميثاق اتحاد الآسيان لدعم هذا المبدأ إلى حد أبعد، كما حاولت أن تتعامل مع نزاعها الحدودي مع الصين في بحر الصين الجنوبي حول جزر سبارتلي من خلال الإعلان المشترك بين الآسيان–الصين للشراكة الإستراتيجية للسلم والازدهار والذي أصبح يمثل السياق الإقليمي للتعامل مع الصين.[4]

في النصف الأول من عام 2017 ، إلتقى مسؤولوا الآسيان والصينيين ثلاث مرات لمناقشة مدونة قواعد السلوك لبحر الصين الجنوبي، وفي 27 فيفري اتفق الجانبان على الخطوط العريضة الأساسية لمسودة الإطار وهي[5]:

---

[1] عايدة مجدي عريان إسحق، شروق ممدوح محمد، مرجع سابق

[2] نفس المرجع

[3] نفس المرجع

[4] أمينة حلال، "جنوب شرق آسيا: دراسة جيوستراتيجية وأمنية"، المعهد المصري للدراسات، الرابط: https://bit.ly/3A2rXib ، تم الإطلاع: 2023/04/16، على الساعة: 01:14

[5] عايدة مجدي عريان إسحق، شروق ممدوح محمد، مرجع سابق

الهدف الأول من المدونة هو "إنشاء إطار عمل قائم على القواعد يحتوي على مجموعة من المعايير لتوجيه سلوك الأطراف وتعزيز التعاون البحري في بحر الصين الجنوبي" ولذلك من المحتمل أن تكون مدونة قواعد السلوك لبحر الصين الجنوبي النهائية طوعية وغير ملزمة.

الهدف الثاني هو "تعزيز الثقة المتبادلة والتعاون والثقة، ومنع الحوادث، وإدارة الحوادث في حالة حدوثها، وخلق بيئة مواتية لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

والهدف الثالث هو "ضمان الأمن والسلامة البحرية وحرية الملاحة وأكدت الأطراف في الإعلان بشأن سلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي أيضًا احترامها والتزامها لحرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي، ويؤكد الاهتمام من بعض دول الآسيان أن النزاع يهدد بتقويض حرية الملاحة.

قررت الصين تخفيف موقفها تجاه الآسيان كرابطة، واتخذت سياسات دبلوماسية تجاه عدد من الدول في المنطقة من خلال مواقف أكثر إيجابية، فعلى الرغم من تمسكهم بمبدأ حل القضية من خلال التفاوض مع الأطراف المعنية مباشرة والجهد المتواصل لتجنب تدويل القضية، تعهد القادة الصينيون بإجراء مشاورات مع دول جنوب شرق آسيا لتجنب تصاعد التوترات، والحفاظ على علاقات التعاون بين الصين والآسيان، كما قدمت الصين سلسلة من التدابير الهامة لمجموعة الآسيان، دافعة من أجل تكامل أقوى مع الاقتصادات الإقليمية.[1]

في أكتوبر 2018 ، عقدت الصين ورابطة دول جنوب شرق آسيا أول مناورة بحرية بينهما في التاريخ، وتم اقتراح هذا الحدث غير المسبوق في البداية من قبل بكين في عام 2015 في سياق التوترات المتزايدة في نزاع بحر الصين الجنوبي، ويتضح أن بكين كانت تهدف إلى تخفيف التوترات مع أعضاء الآسيان، ولذلك فإن المنطق الرئيسي وراء البعد الاستراتيجي هو ميزان القوى وهناك آليات متعددة لتجنب تصعيد المواجهة المفتوحة في البحر والتي تحاول الآسيان بشكل أساسي تشجيعها.[2]

نجد أن الدور الذي يمكن أن تلعبه الآسيان هو دور معقد إلى حد ما حيث أن خمسة من الدول الأعضاء فيها متورطة في حالات الصراع داخل بحر الصين الجنوبي وأربعة لها مطالبات بالسيادة على جميع أو أجزاء من أرخبيل سبراتلي، وهذا يخلق وضعاً لا تستطيع فيه رابطة دول جنوب شرق آسيا لعب دور

[1] سمر ابراهيم محمد ، مرجع سابق، ص.183

[2] عايدة مجدي عريان إسحق، شروق ممدوح محمد، مرجع سابق

الوسيط أي طرف ثالث بين الصين والمطالبين الآخرين، وتصورات الآسيان المختلفة للصين وخاصة نصيبها من النزاعات في بحر الصين الجنوبي بين ماليزيا والفلبين وبروناي ستؤثر على تشكيل نهج الآسيان.[1]

المبحث الثاني : رؤية مستقبلية للتوسع الصيني في بحر الصين الجنوبي

تصاعد النزاع في بحر الصين الجنوبي بشكل متسارع خلال السنوات الأخيرة، بطريقة تنطوي على تهديد خطير ، ليس للأمن الإقليمي في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا فقط، ولكن للأمن العالمي وحرية التجارة العالمية، وتزداد خطورة هذا النزاع على ضوء التكاليف الضخمة التي يمكن أن تدفعها مختلف الأقاليم في حالة تطوره إلى صراع مسلح بين الولايات المتحدة والصين.[2]

المطلب الأول: لجوء الصين للخيار العسكري للسيطرة على بحر الصين الجنوبي

طرحت الصين وجهة نظر تفاوضية ثنائية لكن لم تقبلها الدول الأخرى، ومن ثم يشير السيناريو إلى استمرار الوضع على ما هو عليه بين دول المنطقة من خلال تمسك كل منها بالنطاقات البحرية التي تهمين عليها، مع استمرار المساعي الدبلوماسية لإقناع الصين بالرضوخ لمبادئ القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.[3]

من المرجح أن تتوسع المصالح والطموحات الأساسية للصين مع توسع قوتها الاقتصادية والدولية، ومع ذلك، فإن نوايا الصين واستعدادها لاستخدام هذه القوة ليست محددة سلفا، ولا يمكن التنبؤ بها في المستقبل القريب. ذلك لصعوبة تحديد الخيارات التي تتخذها الدول الأخرى فيما يتعلق بالصين، وكذلك، عامل المواطن الصيني والذي لديه حساسية لأي إجراءات خارجية تتخذ ضد البلد.[4]

حثت العديد من الدول بكين على الالتزام باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي تحدد مناطق السيطرة البحرية على أساس الخطوط الساحلية، وغالبا ما تعتمد الولايات المتحدة، التي وقعت على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار دون التصديق على الاتفاقية الدولية لتسوية النزاعات الإقليمية، لذلك يقام هذا السيناريو على افتراض بأنه إذا استمر التصعيد بين الأطراف الإقليمية والدولية، فإن الوضع سيفرض على الولايات المتحدة الأمريكية، لاعتبارات جيوبوليتيكية متعددة، أن تكون مساهمة في أي صراع يجري في بحر

[1] عايدة مجدي عريان إسحق، شروق ممدوح محمد، مرجع سابق

[2] آمنة معيوات، مرجع سابق، ص.247

[3] سمر إبراهيم ، مرجع سابق، ص.186

[4] غزلان محمود عبد العزيز، مرجع سابق، ص.205

الصين الجنوبي، ولعل تصريحات الرئيس بايدن بشأن الدفاع العسكري عن تايوان في حال الاعتداء الصيني عليها خير دليل على ذلك .[1]

يتم اللجوء إلى الخيار العسكري في حال استمر التصعيد بين الأطراف الإقليمية، اذ من الممكن ان يصل الأمر إلى مرحلة الصدام المباشر هذه الحالة ستدفع الولايات المتحدة الأميركية التحرك وفقاً لاعتبارات جيوبوليتيكية، كما ان هذا الصراع سيجبر الولايات المتحدة على أن تتخلى عن أي دور دبلوماسي ذو طابع حيادي تجاه الصين، اذ يدفعها حلفاؤها من دول جنوب شرق آسيا باتجاه ممارسة سياسة القوة لغرض حمايتها وتحقيق اهدافها في مواجهة الصين، ان الأخيرة لن تتوانى عن التقدم المستمر في أجزاء بحر الصين الجنوبي وكذلك بناء جزر وعسكرة البحر، إلا ان الشرط الذي يمكن ان يؤدي إلى استخدام القوة هو استخدام القوة المباشرة من قبل الصين تجاه مصالح الولايات المتحدة نفسها او تجاه دول جنوب شرق آسيا والولايات المتحدة والدول المطلة على البحر لن تتنازل عن الثروات البحرية سواء المعدنية كالنفط والغاز او الثروات السمكية التي توفر الغذاء لأغلب سكان الدول المطلة على البحر، لذا فأن تهديد الأمن الغذائي لهذه الدول من قبل الصين واعتداء الأخيرة على سفن الصيد التابعة لدول جنوب شرق آسيا قد يوقعها مستقبلاً في احتمالية استخدام القوة تجاهها من قبل تلك الدول بمعية الولايات المتحدة.[2]

مع استمرار النزاع و تمسك الصين بموقفها، و سعيها إلى احتواء السلوك الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا، عملت الصين على تقديم حزمة من المساعدات الاقتصادية والتنموية لدول المنطقة وتوسيع مجالات التعاون معها، بهدف تقويض ما تروج له الولايات المتحدة الأمريكية عن نظرية التهديد الصيني للاستقرار في منطقة بحر الصين الجنوبي، وأن التهديد هو ما يصدر من التدخلات الأمريكية في المنطقة، لكن الاستمرار في هذه السياسة سيعتمد على مدى نجاح كل من الصين والولايات المتحدة في استقطاب هذه الدول.[3]

فعلى الرغم من حقيقة أن لكل من بكين وواشنطن، إلى جانب أعضاء الآسيان، مصالح مشتركة في حماية حرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي ذي الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية، غير أنه في الواقع، كانت هذه المصالح المتبادلة قوية بدرجة كافية لتلقي بظلالها على الجوانب المدرة للنزاع في الخلافات

[1] سمر إبراهيم محمد، مرجع سابق، ص.186

[2] علي طارق جاسم الزبيدي، مرجع سابق، ص. 83

[3] آمنة معيوات، مرجع سابق، ص.249

الإقليمية للصين مع جيرانها أو التنافس الصيني الأمريكي، الناجم عن سياسات التحالف والشكوك المتبادلة فيما يتعلق بالتوجهات الإستراتيجية لكل منهما في المنطقة.[1]

المطلب الثاني : البدائل المحتملة للدول المتنازعة على الحقوق السيادية للبحر الجنوبي

على الرغم من رد الفعل الصيني الرافض لحكم محكمة التحكيم الدولية، والسلوك الصيني في منطقة بحر الصين، والسلوك الأمريكي المقابل والمتمثل في الحرص على الحضور العسكري المكثف، لكن لا يتوقع حدوث مواجهات عسكرية في المنطقة بسبب تلك النزاعات في المدى المنظور، لأسباب عدة، نشير إلى أهمها فيما يلي[2]:

يتعلق **العامل الأول** بالفجوة العسكرية الضخمة بين دول جنوب شرقي آسيا والصين؛ ففي ضوء إدراك دول المنطقة لحجم هذه الفجوة لا يتوقع إقدام أي منها على عمل عسكري ضد الصين، أو استخدام القوة العسكرية لفرض سيادتها على المناطق المتنازع عليها.

ويتعلق **العامل الثاني** بوجود مصلحة مشتركة بين جميع دول المنطقة في عدم حدوث مواجهات عسكرية كبيرة من شأنها التأثير سلبا على حرية الملاحة في المنطقة، أو التأثير على استقرار تدفق التجارة والاستثمار. وتجدر الإشارة هنا إلى أن تجارب التنمية في منطقة شرق وجنوب شرقي آسيا اعتمدت بالأساس على حرية التجارة الخارجية، إلى حد أن معدل التجارة الإقليمية البينية في منطقة آسيا– المحيط الهادئ، وفي منطقة جنوب شرقي آسيا يعد من أعلى معدلات التجارة الإقليمية البينية في العالم.

ويتعلق **العامل الثالث** بحساسية الرأي العام الأمريكي تجاه عمليات التورط العسكري الأمريكي في الخارج، خاصة بعد التدخل الأمريكي في أفغانستان والعراق، وذلك على خلفية التكلفة الاقتصادية والبشرية التي دفعتها الولايات المتحدة بسبب التورط العسكري في هذين المشروعين دون تحقيق عائد ملحوظ رغم الفجوة العسكرية الضخمة بين الولايات المتحدة– وحلفاؤها الذين شاركوها هذين المشروعين– من ناحية، وكل من أفغانستان والعراق من ناحية أخرى، الأمر الذي أجبر الإدارة الأمريكية، تحت تأثير ضغط الرأي العام، على بدء تنفيذ خطط للانسحاب بصرف النظر عن النتائج المتحققة. وفي هذا الإطار، لا يتوقع أن تقدم الولايات المتحدة علي عمل عسكري ضخم في منطقة بحر الصين ليس معروفا بدقة نتائجه، على خلفية القدرات العسكرية الصينية.

---

[1] غزلان محمود عبد العزيز، مرجع سابق، ص.206

[2] محمد فايز فرحات، مرجع سابق

وعلى خلفية هذه العوامل المهمة السابقة، والتي تمثل ضوابط مهمة لسلوك أطراف الصراع، وتحول دون التصعيد العسكري، يمكن توقع سلوك أطراف الصراع خلال المرحلة القادمة على النحو التالي[1]:

أولا: الصين

هناك ست خطوات أساسية من المتوقع أن تلجأ إليها الصين خلال المرحلة القادمة، يمكن تلخيصها فيما يلي:

– استمرار التأكيد على الحقوق التاريخية للصين في بحر الصين الجنوبي، استنادا إلى حقوق السيادة على الجزر المتنازع عليها، بجانب الاستمرار في سياسة الأمر الواقع ممثلة بالأساس في السيطرة الفعلية على هذه الجزر واستمرار بناء المنشآت العسكرية في بحر الصين، والتدريبات العسكرية.

– استمرار التأكيد على التزام الصين بحرية الملاحة البحرية والجوية في منطقة بحر الصين، باعتبار ذلك مصلحة عالمية أساسية.

– العمل على احتواء السلوك الأمريكي في منطقة جنوب شرقي آسيا، من خلال العمل على تقديم حزمة من المساعدات الاقتصادية والتنموية لدول المنطقة وتوسيع مجالات التعاون معها، بهدف تقويض نظرية التهديد الصيني، من خلال الترويج "لنظرية" بديلة مفادها أن التدخل الأمريكي في المنطقة وفي نزاعات بحر الصين الجنوبي هي التي أدت إلى تهديد الاستقرار وحرية الملاحة، وليس الصين. كذلك ستسعي الصين إلى العمل على احتواء العلاقات الدفاعية والعسكرية المتنامية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول جنوب شرقي آسيا.

– التأكيد على استعداد الصين للتفاوض المباشر مع أطراف النزاع. وكان لافتا للنظر عقب صدور حكم محكمة التحكيم الدائمة بشأن النزاع مع الفيليبين إصدار الصين كتاب أبيض بعنوان "الصين تتمسك بموقف تسوية النزاع مع الفيليبين حول بحر الصين الجنوبي من خلال المفاوضات":

"China Adheres to the Position of Settling Through Negotiation the Relevant Disputes Between China and the Philippines in the South China Sea"

وبصرف النظر عن تأكيد الكتاب على الحقوق التاريخية للصين في بحر الصين الجنوبي، إلا أن عنوان الكتاب يظل بدون أدنى شك تعبيرا عن التهدئة الصينية.

[1] محمد فايز فرحات، مرجع سابق

– محاولة العودة مرة أخرى لمدونة السلوك الموقعة في عام 2002. ويتوقع في هذا الإطار طرح الصين هذه الفكرة مرة أخرى داخل رابطة الآسيان.

– تظل الورقة الأخيرة التي يمكن أن تلجأ إليها الصين هي إعلان الجزء الذي ترى أنه خاضع لسيادتها (حوالي 2.6 مليون كيلو متر مربع من إجمالي حوالي 3.5 مليون كيلو متر مربع)"منطقة دفاع جوي"، وهو ما سيعني فرض قواعد للملاحة البحرية والجوية. وكانت الصين قد لجأت إلى هذه الورقة بالفعل في منطقة بحر الصين الشرقي. لكن اللجوء إلى هذه الورقة سيعتمد على سلوك الأطراف الأخرى، وفق ما ذهب إليه نائب وزير الخارجية الصيني ليو زنمين أن الصين تريد أن تجعل من المنطقة "بحر صداقة وتعاون" لكن "يحق" لها فرض "منطقة دفاع جوي"، وهذا "رهن بمستوى التهديد الذي سنواجهه".

ثانيا: الولايات المتحدة الأمريكية

على الجانب الآخر، من المتوقع أن تلجأ الولايات المتحدة إلى توظيف الأوراق التالية:

– الاستمرار في الترويج لنظرية التهديد الصيني، وأن السلوك الصيني في بحر الصين الجنوبي يمثل تهديدا لحرية الملاحة.

– الاستمرار في بناء شبكة التحالفات الثنائية مع دول المنطقة، وتعميق العلاقات العسكرية.

– الاستمرار في عمليات تدويل النزاع، سواء من خلال تشجيع دول أخرى في المنطقة على الإقدام على محاكاة التجربة الفلبينية في اللجوء إلى التحكيم، أو من خلال إثارة قضية النزاعات في بحر الصين وتأثيرها على حرية الملاحة، خاصة داخل منتدى الآبك، ومجموعة السبع الصناعية، والآسيان، بهدف محاصرة الموقف الصيني وخلق رأي عام عالمي مناهض للسلوك الصيني في منطقة بحر الصين الجنوبي.[1]

بالنسبة لواشنطن، فالمهمة الأساسية هي توضيح أن محور الدولة في آسيا ليس لعبة محصلتها صفر لاستهداف الصين وعزلها، بل للوفاء بدور الولايات المتحدة كداعم موثوق للأمن الآسيوي – لا يزال قوياً بما يكفي للحفاظ على علاقات التحالف الحيوية والحفاظ على التوترات الإقليمية. وفي حالة وجود أي صراع إقليمي على الأراضي المتنازع عليها تتحمل الولايات المتحدة مسؤولية الدفاع عن حليفتها القديمة،

[1] محمد فايز فرحات، مرجع سابق

الفلبين، ودعم شركائها الإقليميين مثل إندونيسيا وماليزيا. فإن القيام بخلاف ذلك من شأنه أن يقوض مصداقية أمريكا، ليس فقط في جنوب شرقي آسيا، ولكن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأماكن أخرى.[1]

ثالثا: دول جنوب آسيا

لا توجد أوراق كثيرة في يد دول جنوب آسيا، لكن بشكل عام يمكن توقع سلوك دول المنطقة فيما يلي[2]:

– قد تلجأ بعض دول المنطقة إلى محاكاة الحالة الفلبينية بهدف الحصول على أحكام مماثلة بهدف إضعاف الموقف الصيني في النزاع.

– ستستمر دول المنطقة في تعميق علاقاتها العسكرية والدفاعية مع الولايات المتحدة كآلية رئيسية لموازنة الصعود الصيني. لكن الاستمرار في هذه السياسة سيعتمد على مدى نجاح كل من الصين والولايات المتحدة في التأثير على دول المنطقة، فكلما نجحت الولايات المتحدة في إقناع دول المنطقة بأن الصين تمثل تهديدا للاستقرار وحرية الملاحة كلما اتجهت دول المنطقة إلى تعميق ارتباطاتها وعلاقاتها العسكرية مع الولايات المتحدة كآلية لموازنة الصعود الصيني، وعلى العكس كلما نجحت الصين في إقناع دول المنطقة بأن التدخل الأمريكي في النزاع يؤدي إلى تعميق حالة الاستقطاب وزيادة فرص عدم الاستقرار، كلما ابتعدت دول المنطقة عن الولايات المتحدة.

بالنسبة لدول رابطة جنوب شرقي آسيا ككل، ستسعى لتعزيز نفوذها الإقليمي وتنمية قدراتها على تخفيف مخاوفها من الصين الصاعدة. في الوقت نفسه، والاستفادة من الفرصة لتوسيع نطاق علاقاتها المربحة اقتصادياً مع الصين إلى شراكة موثوقة من الناحية الإستراتيجية بدلاً من أن تطغى عليها الطبيعة المطولة لنزاعات بحر الصين الجنوبي.[3]

[1] غزلان محمود عبد العزيز، مرجع سابق، ص.207

[2] محمد فايز فرحات، مرجع سابق

[3] غزلان محمود عبد العزيز، مرجع سابق، ص.207

الخاتمة

شهد بحر الصين الجنوبي توترات ونزاعات لمئات السنين، ومنذ القرن الـ16م، بدأت هذه المنطقة تشهد صراعات بين الدول المحيطة حول المصادر الطبيعية وحقوق السيادة. وعلى مر السنين، زادت حدة التوتر بين الدول، خاصة بعدما تحولت الصين إلى قوة اقتصادية وعسكرية قوية في العقدين الأخيرين.

تقع جزر بحر الصين الجنوبي في منطقة استراتيجية حيوية من حيث الأمن والسياسة والاقتصاد على حد سواء. فهي تقع في المحيط الهادي الذي يعتبر واحدًا من أهم الممرات التجارية في العالم، كما يمثِّل شريانًا بحريًّا حيويًّا للتجارة العالمية نظرًا لكونه بوابة عبور لما يربو على نصف السفن التجارية في العالم، وتُقدَّر قيمة البضائع التي تُقلُّها تلك السفن بأكثر من 5 تريليونات دولار سنويًّا، وتقدر قيمة الموارد الطبيعية في بحر الصين الجنوبي بمئات المليارات من الدولارات. مع احتوائه على كميات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي حيث يصل إلى حوالي 11مليار برميل من النفط 190 تريليون قدم مكعب من غاز الطبيعي، بالإضافة إلى ذلك، تقع هذه الجزر في منطقة تشهد منافسة شديدة بين الدول المجاورة، مما يزيد من أهميتها الجيوسياسية.

تتنازع الصين مع دول جنوب شرق آسيا، مثل الفلبين وفيتنام وماليزيا وبروناي وإندونيسيا بخصوص سيادة الصين على جزر وشعاب مرجانية في بحر الصين الجنوبي و وحدة الوطن، و كذلك بشأن حقوق الملكية البحرية والموارد الطبيعية في بحر الصين الجنوبي، حيث تعتبر الصين بحر الصين الجنوبي بأكمله جزءا من أراضيها السيادية و باعتباره قضية داخلية، و تؤكد أن أنها لديها حقوق تاريخية على بحر الصين الجنوبي ، وذلك بناءً على ما يسمى بـ"خط التسع نقاط"، الذي أعلنت عنه الصين عام 1947م، والذي يمتد من جنوب الصين إلى بحر الصين الجنوبي، ويقسم المياه داخل هذا الخط إلى منطقة خاضعة للسيادة الصينية، وهو موقف مشابه تجاه رؤيتها نحو تايوان.

بهدف بسط الصين سياسة الامر الواقع، قامت بأعمال استصلاحية في بحر الصين وذلك من اجل عدة اهداف للمشروع منها تعزيز مطالبات السيادة، وتحسين الظروف المعيشية للسكان المحليين، والمساهمة في أمن الملاحة الدولية، وتعزيز إبراز القوة العسكرية الصينية، كما قامت ببناء العديد من الجزر الإصطناعية، و قامت ببناء بنية تحتية من معدات دعم مختلفة مثل الرادار، أبراج الاتصالات والمراقبة، ومهابط للطائرات العمودية والأبراج الدفاعية والمدافع المضادة للطائرات. ومن تأكيدات الصين على بسط نفوذها في بحر الصين الجنوبي، قامت الصين بالتنقيب عن النفط ووضعت منصة نفطية غرب جزر باراسيل في مايي 2014، ونشرت عددًا من سفن خفر السواحل الصينية لحماية منصة التنقيب من اي اعتداء محتمل.

تعتبر الصين أن بحر الصين الجنوبي والجزر والشعاب المتنازع عليها هي جزء من وحدتها الإقليمية وتدعي التحكم الوحيد في المنطقة. وترفض الصين حكم محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي الصادر عام 2016 الذي أنكر سيادتها على بعض الشواطئ والجزر في بحر الصين الجنوبي، ويتعارض مع تفسيرها للقانون الدولي البحري.

أدت السياسات الصينية إلى ردود فعل مضادة من قبل دول الإقليم، و جابهت هذه السياسات بالتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية و طلب الدعم منها، كذلك رفعت العيد من الدول دعاوي إلى محكمة العدل الدولية مثل ما فعلت الفلبين عام2016 ، كما حدثت مناوشات بين الصين و بعض الدول الطالبة بالسادة على أجزاء من بحر الصين الجنوبي على غرار ما حدث سنة 1988 إصطدمت البحريتان الصينية والفيتنامية في رصيف جونسون في جزر سبراتلي، إغراق بضعة زوارق فيتنامية وقتل 72 بحاراً. وكذلك سنة 1997 حيث أمرت البحرية الفلبينية زورقا سريعا صينيا وزورقي صيد بمغادرة المياه الضحلة لسكاربورو في أفريل؛ الصيادون الفلبينيون يزيلون نقاط العلام الصينية ويرفعون علمهم، الصين ترسل ثلاث سفن حربية لمسح جزيرتي باناتا وكوتا المحتلتين من قبل الفلبين. لكن كل هذه المواجهات كانت محدودة و لصالح الصين نظرا لرجحان ميزان القوة للجانب الصيني.

خلفت هذه التفاعلات النزاعية بين الصين و دول الإقليم للسيطرة على جزر بحر الصين الجنوبي إنخراط الدول في نظام تسلح بحري بزيادة التسلح البحر و توتر العلاقات الصينية الأمريكية و دخول أطراف من خارج هذا الإقليم في هذا النزاع مثل الهند و اليابان، مما يؤثر على استقرا أمن المنطقة، يمكن أن يتطور إلى مواجهة عسكرية مباشرة على ضوء استمرار السياسات الصينية لفرض سيادتها على بحر الصين الجنوبي.

و توصلت الدراسة في الاخير إلى النتائج التالية:

1- السياسات الصينية في بحر الصين الجنوبي تعتبر نتاج لتوجهاتها في هذه المنطقة باعتبارها منطقة ممتدة للسيادة الوطنية و متممة لوحدتها، و بالتالي فهي تسعى لحماية حدودها من خلال إستصلاح الجزر و إنشاء مناطق دفاع متقدمة فيها تحوي على قواعد عسكرية متطورة هل هي حق شرعي أم سلوك جيوبوليتيكي، أن أن سيادة الصين على بحر الصين الجنوبي حق شرعي أدى إلى توسع جيوبوليتيكي للصين في المنطقة لحماية حدودها.
2- التوجهات الجيوبوليتيكية للصين في بحر الصين الجنوبي تؤدي إلى تهديد ميزان القوة الإقليمي لصالح الصين التي تتفاوت قوتها العسكرية بشكل كبير مع دول الإقليم المتنازعة معها، الأمر

الذي يضطر هذه الاخيرة إلى التحالف مع الولايات المتحدة الامريكية التي قد تدخل في مواجهة مباشرة لردع الصين، الأمر الذي يهدد أمن و استقرار المنطقة، و من مؤشرات ذلك المناورات العسكرية البحرية المشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال مشاركة الولايات المتحدة بشكل متزايد في مبادرات أمنية وعسكرية مع دول فردية ودعمت أيضاً موقف الآسيان، وإجرائهما لتدريبات ومناورات عسكرية قريبة من المناطق المتنازع عليها حيث شاركت الولايات المتحدة الامريكية في مناورات بحرية مع العديد من الدول في المنطقة، و نشر امريكا لقواتها العسكرية بشكل مكثف و التسليح دول بحر الصين الجنوبي، كما توصلت إلى عقد اتفاقيات تعاون مع الفلبين و اندونيسيا وسنغافورة وبروناي عبر تواجد قواعدها مما يشكل تطويقا بحريا للصين (سياسة الاحتواء).

3- في ضوء استمرار الصين في سياستها الامنية في بحر الصين الجنوبي لفرض سيادتها على البحر الجنوبي و فشل مساعي حل النزاع سلميا عن طريق التحكيم الدولي، فإن التنازع على الحقوق و السيادة في بحر الصين الجنوبي سيتطور إلى حرب ما بين القوى الإقليمية، و من مؤشرات ذلك رفض الصين القاطع للتحكيم الدولي و التقدم المستمر في أجزاء بحر الصين الجنوبي و بناء جزر وعسكرة البحر ، كذلك استمرار التصعيد بين الأطراف الإقليمية، أو استخدام القوة المباشرة من قبل الصين تجاه مصالح الولايات المتحدة نفسها او تجاه دول جنوب شرق اسيا هذه الحالة ستدفع الولايات المتحدة الأميركية التحرك وفقاً لاعتبارات جيوبوليتيكية.

في النهاية، يبدو أن الصراع في بحر الصين الجنوبي لا يزال غير محسوم. بينما تتسع نفوذ الصين في المنطقة وتزداد قوتها العسكرية، تستمر الولايات المتحدة وحلفاؤها في تعزيز وجودهم في المنطقة ومنع التوسع الصيني.

قائمة المراجع

و المصادر

الكتب باللغة العربية:

1) أى براون مايكل و آخرون ، صعود الصين، ترجمة مصطفى قاسم، القاهرة: المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، 2010

2) البدراني عدنان خلف ، السياسة الخارجية الصينية بين الثابت و المتغير(نماذج مختارة)، عمان: شركة الأكاديميون للنشر و التوزيع، 2019

3) بريجنسكي زبغنيو، رقعة الشطرنج الكبرى، السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيوستراتيجيا، ترجمة أمل الشرقي، عمان: دار الأهلية للنشر والتوزيع، 2000

4) جنسن لويد ، تفسير السياسة الخارجية ،ترجمة محمد بن أحمد مفتي و محمد السيد سليم، الرياض: منشورات جامعة الملك سعود، 1989

5) دياري صالح مجيد ، بحر الصين الجنوبي: تحليل جيوبوليتيكي ، الطبعة الأولى، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018، الرابط: http://bit.ly/3FCwsDa

6) ديسوا جيرار، دراسة في العلاقات الدولية النظريات الدولية، الجزء الأول: النظريات الجيوسياسية ، ترجمة قاسم المقداد ، دمشق: دار نينوى للدراسات و النشر و التوزيع، 2014

7) زهيغيو كونج ، إنشاء القوة البحرية الصينية التحديات وإدارة الاستجابات، ترجمة حليم نصر ،الطبعة الأولى، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، جانفي 2017

8) عبد الحي وليد ، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010"، الطبعة الثانية ، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2014

9) عبد الصاحب محسن ، المسرح البيئي العسكري البداية الجيوبوليتكية والنهاية الاستراتيجية، الطبعة الأولى ،بيروت: العارف للمطبوعات، 2014

10) قاسم محمد حسين سهرة ، الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط (2001-2009)، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، الطبعة الأولى، 2013

11) قوانغ شيوي ، جغرافيا الصين، ترجمة محمد ابو جراد، الطبعة الأولى، بكين: دار النشر باللغات الأجنبية، 1987

12) كلير مايكل ، الحروب على الموارد، ترجمة: عدنان حسن، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 2002

13) لوبيز فيليب سيبيل ، الجغرافيات السياسية للبترول، ترجمة نجاة الصليبي الطويل، أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للسياحة و الثقافة، الطبعة الأولى،2011

14) ميعوات آمنة ، بحر الصين الجنوبي... دوامة الإداعاءات المتضاربة، عبد القادر دندن، جيوبوليتيك النزاعات في قارة آسيا، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، 2021

15) نعمة كاظم هاشم ، تنافس القوى على إقليم جنوب شرق آسيا "آسيان، الدوحة: المعهد الدبلوماسي لوزارة خارجية دولة قطر ، 2023

16) نيدهام جوزيف ، موجز تاريخ العلم و الحضارة في الصين، ترجمة محمد غريب جودة، الطبعة الأولى، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995

المجلات

1) آر هيت تيموثي و آخرون، "إعادة تطوير الصين وجيش التحرير الشعبي: الاستراتيجية العسكرية واستراتيجية الأمن القومي، ومفاهيم الردع، والقدرات القتالية، **مؤسسة راند**، الطبعة الأولى، 2016،

2) أسامة عمر ، خليل فادي ، الاستجابة اليابانية لسياسة الصين الحازمة في بحر الصين الشرقي في ظل حالة اللايقين، **مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية و الاجتماعية**، المجلد 61، العدد 04، 2022،

3) إنعام خان شهاب ، حكم لاهاي :مرحلة جديدة من الصراع في بحر الصين الجنوبي، **مجلة إتجاهات الأحداث**، العدد20، 2016

4) بوسكين سليم ، العقيدة الأمنية الجزائرية وإشكالية التكيّف مع التهديدات الجديدة، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 10 ، العدد 02 ، سبتمبر 2019

5) التميمي ناصر ، صعود الصين: المصالح الجوهرية لبكين والتداعيات المحتملة عربياً، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 461 ، جويلية 2017

6) الجميلي عمر أسامة و آخرون، التنافس الاستراتيجي الصيني – الأمريكي في بحر الصين الجنوبي والمحيط الهادئ: التهديد المتبادل، **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية** ، المجلد 20 العدد 1، مارس 2023

7) حشاني فاطمة الزهراء ، حكيمي توفبق ،السياسة الخارجية الصينية في عهد شي جين بينغ: معالم التحول وخلفياته ، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني** ، المجلد 05، العدد 02، جانفي 2020

8) حطاب عبد المالك ، مشعالي ابراهيم ، الصعود البحري الصيني و تأثيره على الأمن الإقليمي في جنوب شرق آسيا، **مجلة معيار**، مجلد 23، عدد 46، 2019

9) ـــــــــ، ـــــــــ ، المنافسة الاستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي، **مجلة العلوم القانونية والسياسية** ، المجلد 10 ، العدد 03 ، ديسمبر 2019

10) حمّاد كمال ، تايوان بين الاستراتيجيتين الصينيّة والأميركيّة، **مجلة الدفاع الوطني اللبناني**، العدد 33 ، تموز 2000

11) الخطيب أحمد حسين ، الاستراتيجية الصينية في إطار مبادرة الحزام والطريق وتأثيرها على الاقتصاد الدولي ، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية** ،العدد 24، جويلية 2019

12) داید محمد زين العابدين ، الطموح الجيوبوليتيكي الصيني، **دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 5، العدد 02،2021

13) دغبوش عبد العباس فضيخ ، الرشدي نور حسين ، بحر الصين الجنوبي في الاستراتيجية الصينية، **المجلة العربية للدراسات الجغرافية**"، مجلد 5، عدد 14، 2022

14) الراوي عبد العزيز مهدي ، العلاقات الصينية – الهندية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، **المجلة السياسية و الدولية**، العدد14، 2010

15) الزبيدي علي طارق جاسم ، الصراع الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين حول بحر الصين الجنوبي (دراسة جيوبوليتيكية) ، **مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الإنسانية**، المجلد 3 ، العدد 1، حزيران 2022

16) الزيدي نور خضير عباس ، الوادي مهيمن عبد الحليم طه ، النزاع على منطقة بحر الصين الجنوبي، **مجلة نسق**، ملحق عدد 31، 30 سبتمبر 2021

17) سكينه حيدر علي ، الأهمية الجيو – استراتيجية لبحر الصين الجنوبي، والصراع الأميركي – الصيني حوله، **مجلة الدفاع الوطني**، بيروت، العدد 115 – كانون الثاني 2021.

18) الشامى مروة محمود صبحى ، ماو تسى تونج: دراسة فى الزعامة السياسية الصينية"، **مجلة وادى النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية**، المجلد32، العدد32، الجزء9، 2021

19) الشاهر شاهر إسماعيل ، قراءة في مرتكزات الفكر السياسي الصيني من الكونفوشيوسية إلى الماركسية الصينية، **المجلة الأفريقية للعلوم السياسية**، المجلد 07 ، العدد 02، ديسمبر 2018،

20) صغير بورزاق ، الاستراتيجية الأمنية الصينية بين الاحتواء السياسي و المتغير العسكري في ظل المتغيرات الدولية بعد الحرب الباردة، **مجلة الدراسات الاستراتيجية و العسكرية**، العدد16، سبتمبر 2022

21) الظالمي حميدة عبد الحسين محمد ، الاهمية الجيوستراتيجية لبحر الصين الجنوبي واثرها في التنافس الصيني الامريكي، **مجلة أوروك للعلوم الإنسانية**، العدد 02 ، المجلد 15، 2022

22) عبد العزيز محمود ، الأبعاد القيمية في السياسة الصينية وتأثيرها على النظام الدولي، **مجلة اتجاهات سياسية**، مارس2021، العدد 14

23) عزيزة طارق ، استراتيجية الولايات المتحدة في آسيا في ظل النهوض الصيني، ، **مركز حرمون للدراسات المعاصرة**، 2017

24) علي محمود توفيق محمد ، الجوانب القانونيّة للتحكّم الدولً بشؤن نزاع بحر الصين الجنوبي، **مجلة الشريعة والقانون**، المجلد01، العدد32 ، 2017، رابط المقال: https://bit.ly/3n9rCXY

25) قسوم سليم ، نظريات انتقال القوة والتغير السلمي : هل سيكون صعود الصين سلميا ؟، **المجلة الجزائرية للأمن و التنمية**، العدد13، جويلية 2018

26) كلاع شريفة ، جيوسياسية الصين ومكانتها الدولية من خلال استراتيجية عقد اللؤلؤ: هل تخلق لها رهانات و تحديات؟ ، **المجلة الجزائرية للأمن و التنمية** ، المجلد 10، العدد 01، جانفي 2021

27) ـــــــــــ ، مركزية الصين في مجالها الحيوي الأول، جنوب شرق آسيا والبحث عن توطين النفوذ، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية** ، المجلد: 10، العدد:02، السنة 2021

28) محمود معين أحمد ، البحرية الصينية.. والسعي نحو القوة البحرية الأكبر، توق الماضي والابحار نحو المستقبل ، **مجلة درع الوطن** ، العدد481، فبراير 2012

29) مصطفى يونس مؤيد يونس ، استراتيجية الصين البحرية وأثرها على الأمن الإقليمي، **مجلة كلية القانون للعلوم القانونية و السياسية**، المجلد 06، العدد23، الجزء01، نوفمبر 2017

30) منصور عماد ، السياسة الخارجية الصينية من منظار "الثقافة الاستراتيجية، **مجلة سياسات عربية**، العدد21، جويلية 2016

31) متطلبات النفوذ :ما دلالات زيادة حجم الإنفاق العسكري الصيني؟"، **أنتررجيونال للتحليلات الإستراتيجية**، العدد 172، مارس 2023

المذكرات

الدكتوراه

1) باكير علي حسين محمود ،مستقبل الصين في النظام العالمي (دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة)، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة بيروت العربية، 2016

2) بلحربي عومار ، الثقافة الكونفوشيوسية: دراسة في الأبعاد الثقافية للصعود الإستراتيجي الصيني، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات إستراتيجيات ومستقبليات، جامعة الجزائر 3 ، 2019/2018

3) دندن عبد القادر ، الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة و تأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي: آسيا الوسطى – جنوب آسيا– شرق و جنوب شرق آسيا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية- تخصص: علاقات دولية ، جامعة الحاج لخضر- – باتنة، 2013/2012

4) الرشدي نور حسين ، الاستراتيجية الصينية في المحيط الهادئ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في في الجغرافية التطبيقية، جامعة كربلاء ، 2022

5) العلمي فريدة ، استراتيجية الصين الدولية في فترة نهاية الحرب الباردة: مقاربة من منظور الصعود السلمي، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر – باتنة1–، 2019– 2020

الماجستير

1) بوسكين سليم ، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010–2014، مذكرة ماجستير لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة ، 2014

2) خشيب جلال ، البعد الجيوبوليتيكي للتنافس الصيني الأمريكي في منطقة بحر الصين الجنوبي. – دراسة نظرية الآثار الصعود الصيني على بنية النظام الدولي–، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص الدراسات الآسوية، جامعة الجزائر 3 ، 2017/2016

3) الربيعي ياسين عامر عبد الجبار ، واقع مكانة الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي – القيود والفرص، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2018

4) ريحان محمد عطية محمد ، التجربة الاقتصادية الصينية وتحدّياتها المستقبلية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزّة، 2012

الماستر

1) أوجانة عبد الرحمن ، الصعود الصيني في العالم المعاصر من خلال أهم المؤشرات والتقارير الدولية 1991–2016، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات أمنية و إستراتيجية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2016–2017

2) بن شعشوع فتيحة ، الاستراتيجية الأمنية الصينية في جنوب شرق آسيا في ظل العقيدة العسكرية الصينية الجديدة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية تخصص دراسات إستراتيجية و أمنية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2018–2019

المحاضرات

1) لعمراني آسيا ، الثقافة الإستراتيجية و الأمن، محاضرات مقدمة لطلبة الماستر السنة الثانية تخصص الدراسات الاستراتيجية و الأمنية، جامعة الجزائر 3 ، 2020/2019.

المواقع الإلكترونية

1) ابراهيم دينا شيرين ، معضلة بحر الصين الجنوبى وإمكانية حدوث مواجهة عسكرية مباشرة بين أمريكا والصين، موقع المركز الديمقراطي العربي، الرابط: http://bit.ly/3YW9FJq

2) إسحق عايدة مجدي عريان ، محمد شروق ممدوح ، دور منظمة الآسيان في النزاع على منطقة بحر الصين الجنوبي، المركز الديمقراطى العربى، الرابط: https://bit.ly/41hrpkr

3) إسماعيل حسين ، ميزانية الدفاع الصينية، الرابط: https://bit.ly/3MdAHca

4) أمينة حلال، جنوب شرق آسيا: دراسة جيوستراتيجية وأمنية، الرابط: https://bit.ly/3A2rXib
5) باكير علي حسين ، مفهوم "الصعود السلمي" في سياسة الصين الخارجية ، الرابط: http://bit.ly/3IjZ6Ck
6) بثياغودا كديرا، العلاقات الصينية الهندية: عندما تلتقي آلاف السنين من التعايش السلمي بالمصالح الجيوسياسية الحديثة ، الرابط: https://bit.ly/3VCMWCh
7) بيلا غويليم كولوم ، الأهمية الاستراتيجية للقواعد العسكرية المنتشرة حول العالم، رابط المقال: https://bit.ly/3nSNKpz
8) تشو ويفنغ، توكيد الصين المتزايد في بحر الصين الجنوبي، الرابط: http://bit.ly/3z60RWQ
9) جلال محمد نعمان ، النزاعات في بحري الصين الجنوبي والشرقي، الرابط: https://bit.ly/3AXDvDX
10) خليل ناورز ، أزمة الحدود الهندية الصينية.. أسباب نزاع العملاقين الآسيويين، الرابط: https://bit.ly/3NQ6aCn
11) دايس تيم ، المحادثات بشأن الغاز في الفلبين والصين تواجه عقبات متزايدة، الرابط: https://bit.ly/3UOtKkj
12) دينغ دياو ، طوكيو وحدود بحر الصين الجنوبي، الرابط: https://bit.ly/418J4db
13) رحال بتول ، بحر الصين الجنوبي.. الأهمية الاستراتيجية ومستقبل الصراع، الرابط: http://bit.ly/3JK4tCU
14) السقاف محمد علي ، «الحلم الصيني» باستعادة تايوان، الرابط: http://bit.ly/3mSUhjQ
15) الشاطري البدر ، الصين في ميلادها السبعين من الشيوعية إلى رأسمالية الدولة، الرابط: http://bit.ly/3JM2huH
16) فرحات محمد فايز ، النزاع في بحر الصين الجنوبي و المصالح المصرية، الرابط: http://bit.ly/3MbhMPx
17) القمحاوي سامي، بحر الصين الجنوبى.. سيناريوهات ما بعد قرار محكمة لاهاى، الرابط: https://bit.ly/3Au223b
18) مو يانغ ، خبراء القانون الدولي يناقشون التحكيم في قضية بحر الصين الجنوبي، الرابط: https://bit.ly/3NaVYnO
19) نبيل أمل ، التنقيب المشترك عن النفط والغاز في بحر الصين.. الفلبين تفتح أبوابها لـ"بكين" من جديد، الرابط: https://bit.ly/3MWM0q4
20) استراتيجية "جدار الرمل العظيم" الصينية.. هل تنجح، الرابط: http://bit.ly/3ZPkVYp

(21 استراتيجية قيد التطوير: طموح الصين البحري المُتصاعِد في الشرق الأوسط، الرابط: https://bit.ly/3GIH5oN

(22 استصلاح الأراضي في جزر بحر الصين الجنوبي، الرابط: https://bit.ly/41CTFOC

(23 إندونيسيا والصين.. خلافات تاريخية على الطاقة بحر الصين الجنوبي الغني بالثروات محط اهتمام القوى العالمية، الرابط: https://bit.ly/3KPDkPj

(24 إنفوغراف... النزاع في بحر الصين الجنوبي، الرابط: https://bit.ly/3HyF66X

(25 بحر جنوب الصين.. نزاع سيادة ينذر بمواجهة دولية، الرابط: http://bit.ly/3ZornFG

(26 بكين ترفض التحكيم في قضية بحر الصين الجنوبي، موقع الصين بالعربي، الرابط: https://bit.ly/3mVlz9B

(27 تعليق : إتهام الصين بعسكرة جزر بحر الصين الجنوبى يهدف الى زعزعة الوضع الاقليمى، الرابط: https://bit.ly/41FdLYt

(28 تمسك الصين بحل النزاعات المعنية بينها وبين الفلبين في بحر الصين الجنوبي عبر التفاوض، الرابط: https://bit.ly/43o05BW

(29 التوجهات الاستراتيجية لجمهورية الصين، الرابط: https://bit.ly/3UD4u0E

(30 الثقافة الصينية: المكونات الداخلية و الإنعكاسات الخارجية، الرابط: https://bit.ly/40iDDZM

(31 خريطة أمريكية" تؤكد سيادة الصين على البحر الجنوبي وتفضح المؤامرة، الرابط: http://bit.ly/40FWRc0

(32 خلفية: الصينيون يعيشون ويعملون في بحر الصين الجنوبي منذ العصور القديمة، الرابط: https://bit.ly/3z47hpp

(33 سفير الصين لدى القاهرة ينشر مقالا في "الأهرام" عن حقائق قضية بحر الصين الجنوبى (2)، الرابط: https://bit.ly/3oFfZZ

(34 سلالة تشينغ الحاكمة، الرابط: http://bit.ly/3KLLSYU

(35 صحيفة الشعب اليومية أون لاين، الرابط: https://bit.ly/40FWRc0

(36 الصين تصدر كتابا أبيض بشأن مسألة تايوان وإعادة التوحيد في العصر الجديد، الرابط: http://bit.ly/3ldZ7rn

37) الصين وتايوان: الرئيس الأمريكي جو بايدن يتبادل التحذيرات مع نظيره الصيني شي جينبينغ بشأن الجزيرة، الرابط: https://bit.ly/3WcGDp3

38) الصين يمكن أن تنشر طائرات حربية على جزر صناعية في بحر الصين الجنوبي، الرابط: https://bit.ly/3HgPe3U

39) مبادئ الحرب في المدسة الصينية و الروسية، الرابط: http://bit.ly/3Z6Kiop

40) موقع بي بي سي نيوز عربي، الموقع: https://bit.ly/3MxTqiP

41) موقع يومية الوسط عن موقع رويترز، الرابط : https://bit.ly/3OkK7UG

42) النفط والغاز والتجارة والثروة السمكية .. الحرب الباردة في بحر الصين الجنوبي، الرابط: https://bit.ly/41AKfmo

43) وسط توتر مع الغرب.. هل تستعد الصين لمواجهة محتملة بزيادة ميزانية التسلح، الرابط: https://bit.ly/3pwx20g

المراجع باللغة الإنجليزية

المجلات

1) Ben Dolven and Other, South China Sea Disputes: Background and U.S. Policy, Congressional Research Service, Washington, December 22, 2020
2) Erik Beukel, China and the South China Sea: Two Faces of Power in the Rising China's Neighborhood Policy, Working Paper, Danish Institute for International Studies DIIS, Copenhagen , 2010
3) Marek Musioł, « Power Analysis and Geopolitical Codes of South China Sea States in the Context of Contemporary Geopolitics », polish political science yearbook, vol. 48(3),(2019)
4) Taylor Fravel, China's Strategy in the South China Sea , Contemporary Southeast Asia Vol. 33, No. 3 ,2011

الدراسات

1) Japan Ministry of Defense, China's Activities in the South China Sea (China's development activities on the features and trends in related countries), (Report), February 2023

المواقع الإلكترونية

1) Marvin Ott, The South China Sea in Strategic Terms, Link : https://bit.ly/3LI6KB6

المراجع باللغة الفرنسية

الكتب

1) Gérard Dussouy, Les théories géopolitiques Traité de Relations internationales.>> Tome (I), Pouvoirs comparés. Paris: l'harmatan, 2006

فهارس

فهرس الخرائط

الشكل	العنوان	رقم الصفحة
الشكل (01)	التصورات الصينية التقليدية للعالم	11
الشكل(02)	الموقع الجغرافي لجمهورية الصين الشعبية و تايوان	18
الشكل (03)	الموقع الجغرافي لبحر الصين الجنوبي	24
الشكل (04)	موقع جزر باراسيل و سبارتلي و هاينان بالنسبة للصين	28
الشكل (05)	خريطة توضح الخطوط التسعة للطالبات الصينية في بحر الصين الجنوبي	30
الشكل (06)	خريطة أمريكية تؤكد سيادة الصين على البحر الجنوبي لسنة 1947	31
الشكل(07)	إستصلاح الأراضي من طرف الصين في جزر سبارتلي	43
الشكل(08)	الجزر الإصطناعية التي أنشأتها الصين حول جزيرتي سبارتلي و باراسيل	45
الشكل(09)	جزر Fiery Cross Reef قبل و بعد عملية الإستصلاح	46
الشكل(10)	جزر Johnson South Reef قبل و بعد عملية الإستصلاح	47
الشكل(11)	جزر Hughes Reef قبل و بعد عملية الإستصلاح	48
الشكل(12)	الجزر الصناعية التي أنشأتها الصين في بحر الصين الجنوبي	50
الشكل(13)	خريطة توضح أبرز الأجزاء المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي	61
الشكل(14)	مواقع التسهيلات العسكرية الصينية في الجزر التي سيطرت عليها الصين في بحر الصين الجنوبي	79
الشكل(15)	موازنة الدفاع الصينية خلال الفترة (2011-2023)	82

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
الجدول (1)	الصدامات العسكرية في بحر الصين الجنوبي (1988 - 1999)	59-60

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة	
الفصل الأول: الأهمية الجيوبوليتيكية لبحر الصين الجنوبي في العقيدة الأمنية الصينية	01
المبحث الأول: العقيدة الأمنية الصينية بعد الحرب الباردة	02
المطلب الأول: الأسس الفكرية للعقيدة الأمنية الصينية	02
أولا: الفكر الإستراتيجي ل " سون تزو"	03
ثانيا: الفكر الكونفوشيوسي	04
ثالثا: الفكر الطـــاوي	06
رابعا: الفكر الشيوعي	07
المطلب الثاني: مضامين العقيدة الأمنية الصينية	09
أولا: الثقافة الإستراتيجية الصينية	10
ثانيا: أهمية تايوان في العقيدة الأمنية الصينية	17
ثالثا: المكانة الدولية للصين في مدرك العقيدة الأمنية الصينية	21
المبحث الثاني: بحر الصين الجنوبي من منظور العقيدة الأمنية الصينية	22
المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية لبحر الصين الجنوبي	23
أولا: الممرات البحرية	26
ثانيا: جزر بحر الصين الجنوبي	27
المطلب الثاني: المطالب السيادية الصينية على البحر الجنوبي	27
المطلب الثالث: المصالح الحيوية الصينية في بحر الصين الجنوبي	32
أولا: المزايا الإستراتيجية	34
ثانيا: الموارد الاقتصادية	37
الفصل الثاني: تأثير السياسات التوسعية الصينية في بحر الصين الجنوبي على الأمن الإقليمي	40
المبحث الأول: السياسات الصينية للسيطرة على بحر الصين الجنوبي	41
المطلب الأول: السياسة الأمنية	41
أولا: استصلاح الأراضي وحرية الملاحة و تأمين الممرات البحرية:	42
ثانيا: التسليح وإقامة منطقة الدفاع الجوي	50
المطلب الثاني : السياسة الاقتصادية	52
المبحث الثاني: التهديدات الأمنية للسياسات الصينية في بحر الصين الجنوبي على الأمن	58

الإقليمي	
المطلب الأول : تصاعد النزاعات السيادية بين الدول المطلة على بحر الصين الجنوبي	58
أولا: النزاع بين الفيتنام والصين	62
ثانيا : النزاع بين الفلبين والصين	65
ثالثا: التنازع حول المنطقة الاقتصادية بين اندونيسيا ماليزيا وسنغافورة والصين	67
المطلب الثاني: تهديد توازن القوى الإقليمي	69
أولا: المخاوف الأمنية اليابانية والهندية من التحركات الصينية في بحر الصين الجنوبي	69
ثانيا: تصعيد التنافس العسكري الأمريكي– الصيني في بحر الصين الجنوبي	74
المطلب الثالث: السباق نحو التسلح و انتشار الأسلحة في بحر الصين الجنوبي	79
الفصل الثالث: آفاق التوجه الجيوبولتيكي للصين في بحر الصين الجنوبي	84
المبحث الأول: مساعي تسوية النزاع في بحر الصين الجنوبي	85
المطلب الأول : دور محكمة العدل الدولية في تسوية نزاعات بحر الصين الجنوبي	85
المطلب الثاني: دور رابطة الآسيان في تسوية النزاع في بحر الصين الجنوبي	92
المبحث الثاني : رؤية مستقبلية للتوسع الصيني في بحر الصين الجنوبي	96
المطلب الأول: لجوء الصين للخيار العسكري للسيطرة على بحر الصين الجنوبي	96
المطلب الثاني : البدائل المحتملة للدول المتنازعة على الحقوق السيادية للبحر الجنوبي	98
أولا: الصين	99
ثانيا: الولايات المتحدة الأمريكية	100
ثالثا: دول جنوب آسيا	101
الخاتمة	103
قائمة المراجع	107
فهرس الأشكال	117
فهرس الجداول	117
الفهرس	118